فاضلي ادريس

حزب جبهة التحرير الوطني

FLN

ثوابت ومرجعيات



الدكتور فاضلي ادريس

حزب جبهة التحرير الوطني

F L N

ثوابت ومرجعيات



الكتب الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية لنفس المؤلف:

- **حزب جبهة التحرير: عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2004**
  د.م.ج أكتوبر **2004**
- **مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون -د.م.ج - أفريل 2007**
- **الوجيز في فلسفة القانون – د.م.ج – ماي 2006**
- **حقوق المؤلف والحقوق المجاورة -د.م.ج - مارس 2008**
- **الوجيز في النظرية العامة للالتزام د.م.ج - ديسمبر 2009**
- **الوجيز في المنهجية والبحث العلمي - د.م.ج - ماي 2010**
- **نظام الملكية ومدى وظيفتها الاجتماعية في القانون الجزائري**
  د.م.ج - سبتمبر 2010
- **المدخل إلى الملكية الفكرية – الملكية الأدبية والفنية والصناعية**
  د.م.ج - نوفمبر 2010
- **المسؤولية عن الأشياء غير الحية في القانون المدني الجزائري**
  د.م.ج - نوفمبر 2010
- **المدخل إلى تاريخ النظم أفريل- د.م.ج - 2011**

رقم النشر: 4.05.5377
رقم ر.د.م.ك(ISBN): 978.9961.0.1615.2
رقم الإيداع القانوني: 2012-5039

تقديم

بقلم الأمين العام للهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني السيد عبد العزيز بلخادم.

طلب لي الدكتور فاضلي ادريس عضو الهيئة التنفيذية للحزب أن أكتب كلمة أصدر بها هذا المصنف المتواضع تحت عنوان

"ح . زب جبهة التحرير الوطن ي ثوابت ومرجعيات"

يسعدني أن أستجيب لهذا الطلب الذي ندعو ونشجع إلى المزيد من مثله.

هذا الإنجاز القيّم منذ البداية أقول بأنه يضيف ثروة فكرية جديدة مرتبطة بموضوع الفكر السياسي بصفة عامة وبحزبنا العتيد على وجه الخصوص.

صادف نشر مواضيع هذا الإنجاز الفكري والسياسي الهام، تعافي الجزائر من أزمتها الأمنية والسياسية بفضل تطبيق تدابير المصالحة الوطنية، كما يصادف في الوقت ذاته استعداد مناضلي ومناضلات حزب جبهة التحرير الوطني لعقد مؤتمرهم التاسع، وكلهم أمل في أن تتوج أشغاله بتثمين ما تحقق من ايجابيات وما أكثرها، وما طفا من نقائص تحتاج العناية والمعالجة حتى يبقى حزبنا على الدوام القوة الحية الأولى في البلاد الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية، محصنة بإخلاص مناضليها ومؤطرة بكفاءاتهم وتمرسهم.

تتميز مرحلة انعقاد المؤتمر التاسع بظرف مفصلي تمر به البلاد ومؤسساتها نحو الاستقرار والفاعلية،

الأمر الذي يستلزم الحزم في المواقف والتضامن على أوسع نطاق ممكن..

ان موضوعات هذا الكتاب متعلقة بالثوابت والمرجعيات التي تمثل بلا شك عصب النشاط والحياة السياسية، بل والوجه المشرق الوضّاح لخصوصيات حزبنا.

وهوية مناضليه ومناضلاته في جانب كبير مما ذكر منها...

لم يقتصر الكتاب على ذكر هذه الثوابت والمرجعيات، بل حاول المؤلف تأصيلها وربطا بأهم الأفكار والنظريات السياسية منذ العصور الأولى لظهور الفكر الديمقراطي ونظام المدينة أو الدولة.

مرورا بمحطات وشواهد تاريخية لاحقة توضيحا وتلميحا.

ان الحياة السياسية المعاصرة في بلادنا في أشد الحاجة إلى خطوات نوعية تجعل من الأفكار والمبادئ والمرجعيات الطيف السياسي الجميل الذي يغذي وينعش التنافس السياسي الشريف، يقترح البرامج والحلول التي تعطي للممارسة الديمقراطية طعم الوجود، ونكهة الاختيار والاختلاف ويمنح الدولة الجزائرية فرصة تكرير تقاليد ممارسة السلطة على بينة في إطار سلمي مبني على الإرادة الشعبية الحرة في اختيار الممثلين على مستوى المجالس الشعبية المنتخبة، تكون غايتها القسوى خدمة الشعب الجزائري، ورفع راية الدولة الجزائرية عاليا في سماء الدول المتحضرة.

بد العزيز بل اد
ا م العا للحزب

م ـدمة

لقد اعتمدت في مناقشة بعض العناصر الهامة، التي تشكل مع غيرها المبادئ والقيم والمرجعيات التي يستند عليها حزب جبهة التحرير في تصوره لمشروع المجتمع الذي ناضل، ويناضل من اجله بلا هوادة منذ اندلاع ثورة نوفمبر الخالدة، على ما توفر من مراجع ومستندات، وما هو مدون ومحفوظ من أدبيات وقرارات ولوائح حزبية، والى ما أمكنني اكتسابه شخصيا من خلال الممارسة والتجربة السياسية والاحتكاك في حدود سانحة الزمن بمجاهدين، ورموز ثورية ومسئولين سياسيين ومناضلين الخ...

لا يختلف اثنان من انه يأتي في مقدمة ما تحقق من مشروع انبعاث المجتمع الجزائري من جديد تحقيق الحرية كأول هدف، وبكل ما تحمله الكلمة من معاني سامية، ومسؤولية كاملة، ذلك ان استرجاع الحرية والاستقلال قد تحقق وبثمن باهض شارك في ملحمة القتال والفداء عدة أجيال، وبخاصة منها جيل نوفمبر 1954، الذي ضرب أروع الأمثلة في التضحية والبطولات.

ان جيل الحاضر مدين بان ينقل إلى الخلف المعاني السامية لثورة نوفمبر كعنوان للكفاح المسلح، وأثناء مرحلة البناء والتشييد كدليل للدولة العصرية...

ان حبّ الوطن والذود عليه، فرض على كل مواطن ومواطنة، وان تقديس الإسلام دين الفطرة، والسمو باللغة العربية في جمعها تتحقق عوامل التوحيد والتطور والانسجام للمجتمع، كلها مبادئ وثوابت، يطفح خيرها ان اجتمعت وتعززت بإرادة الشعب الجزائري التواقة إلى الحرية والعدالة الاجتماعية في كنف الاستقرار والعزة والكرامة، والتصالح مع النفس ومع الغير.

إن بسط بعض عناصر هوية حزب جبهة التحرير الوطني محل بحث مصنفنا المتواضع، وتوظيفها من اجل تثمين صرح بناء المجتمع الجزائري،

أخضعت المناقشة في أفكارها إلى المنهج التحليلي الوصفي، لما وجدت فيه من الملاءمة بما يحقق توضيح القصد، ومع ذلك فلا ادعي لنفسي سرية الشعور بالتقصير نحو الوطن من أبنائه، وبالسعي الحثيث للوصف عن كشف مواطن الخلل أو الداء والبحث عن الحلول لها.

ان ما يعانيه أفراد المجتمع في اغلب الأحيان من لامبالاة فيما يجب تقديمه من جهد وعرق في سبيل خدمة الوطن لتمتين وشدّ بنيانه، وتمديد صرحه كرد لجميل وعرفان ووفاء، لمن ضحى البارحة بالنفس والنفيس من اجل الجزائر الحرة المستقلة ، هذا المجهود الضروري أصبح محل رهان يجب كسبه مستقبلا.

ان التمسك بثوابتنا ومرجعياتنا عامل أساسي في حياة الفرد والجماعة، وبدون ذلك لا يمكن تصور خصوصيات ومميزات حاسمة وفاصلة في بناء الشخصية الوطنية، ليس لمناضلي حزب جبهة التحرير فحسب،بل ولكل أفراد المجتمع الجزائري، ذلك من شأنه ضمان التخلص من نزعة حبّ الذات ، وصفة الشفقة، السابقتين على العقل والتي من نتائجهما كما يقول جون جاك روسو: الخضوع لمفعول الألفة الاجتماعية لاغبر...

توزعت أهم الثوابت والمرجعيات المقترحة للبحث، على تسع حلقات، اختلف نصيب شرح ومناقشة كل فقرة عن الأخرى بحكم ما يتطلبه المقام من تدليل وتعليل، واستعانة بما يزخر به التاريخ من أحداث وتجارب، وما رصده العلم الحديث من حقائق هنا وهناك لتفسير وتقنين هذه الظواهر، والعبرة التي نأمل تحقيقها من ذلك كله، مختصرها: الاستفادة المأمولة في معالجة أوضاعنا بمنطق العلم والعقل، والاعتماد على النفس في عالم لا مكانة فيه للضعف والجهل والكسل..

والله المستعان

الدكتور فاضلي ادريس

-   ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لم . ـة ا و
وط ـة ام ـة

ا اور ا ترحة للا ا ة وا ثرا :

- ر الة و وف 1954
- ا لم ات ال رية وا رجعية ال يا ية للحزب
- الـاو ا ا ي
- ال ام العا للحزب
- ضوابـ الت ي وال ا الدا لمي للحزب
- ا ات
- ال و ا ارجية وا ر .

الحلقة الأولى

وطة امة *

سوف أخصص بعون الله تعالى فصولا فيما يأتي من الحلقات لمناقشة هذا العنوان غير مكتف بحلقة واحدة أو حلقتين، أملي في ذلك أن أبرز ما يمكن إبرازه من خصوصية، وانفرادية في تحديد هذا المفهوم أو ذاك، تكون قد ترسخت في أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني، وبخاصة ما تحصّن منها عبر التجربة والممارسة على مّر السنين، إن مساهمتي المتواضعة هذه والتي ارتأيت بسطها للإطلاع، والتأمل، وعلى أوسع نطاق ممكن من الرأي العام المهتم، والمتتبع لما يعرفه الحزب من نشاط، آخذا بعض الشيء بعين الاعتبار، انطلاقة الهياكل الحزبية في توفير الجو الملائم للشروع في التحضير المسئول لإنجاح أشغال المِؤتمر التاسع.

إن المحافظات، وقسمات الحزب التي يناهز عددها الألف وستمائة قسمة، المنتشرة عبر ولايات الجمهورية، سيعكف مناضلوها كعمل تحضيري عبر اجتماعات، وسهرات رمضانية على دراسة ومناقشة وإثراء المحاور الواردة في التعليمة رقم: 11 الصادرة عن السيد ع بد العزيز بلخادم لأمين العام للهيئة التنفيذية للحزب بتاريخ:4 جويلية 2009، والموجهة إلى الإخوة أعضاء الهيئة التنفيذية بصفتهم أعضاء اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر التاسع لحزب جبهة التحرير الوطني، والى أعضاء لجان المحافظات، وأعضاء لجان القسمات، لتحضير المؤتمر، والتي انتهت على العموم عملية تنصيب لجانها مع نهاية شهر جويلية، والتي ستكون لها فرصة كاملة لتناقش وتقترح ما تراه صائبا بالنسبة للمحاور

---

* - التعليـ ة ر :**11** بتاريـ **4** جوليت **2009** الـ ادر الـ يد ا م العا للهيـة التـ يـ ية للحزب
- الـ ا و ا ا ي والـ ا الدا لمي للحزب
- وجيهات امة و امة ا بة ـيـ اللـ ة الوطية لتحـ ا ر التا

الواردة في التعليمة المذكورة أعلاه، على أن تستقبل مشاريع اللجنة الوطنية حسب الرزنامة المحددة في مرحلة لاحقة .

تمثل محاور الدراسة المقترحة الإطار العام لتحضير انعقاد المؤتمر التاسع الذي سوف تجري أشغاله مع بداية الفصل الأول من سنة 2010، والذي بلا شك يعتبر انعقاده حدثا هاما في مسيرة وتاريخ الحزب العتيد، كما يمثل أهمية بالغة لمناضليه ومحبيه ، ولكافة الشعب الجزائري.

تغطي المحاور المقترحة للنقاش والتداول الجوانب التالية:

- رسالة أول نوفمبر 1954،
- المنطلقات الفكرية والمرجعية السياسية للحزب،
- القانون الأساسي،
- البرنامج العام للحزب،
- ضوابط التمثيل والنظام الداخلي للحزب،
- المؤسسات،
- الشؤون الخارجية والهجرة.

ومن نافلة القول أن هذه المحاور تشكل كلا متكاملا، ومتميزا يستجيب لتطلعات الحزب في فرض روح الانضباط، والفاعلية، والديناميكية على جميع المستويات، حتى يترسخ العمل الحزبي المسئول، وما يستلزمه من نزاهة، ومصداقية، وكفاءة، والتزام، وتبني لانشغالات المواطنين... خدمة للمصالح الحيوية للشعب الجزائري، وكسب رهانات المستقبل التي يعيشها عالمنا المعاصر.

إن حصر مساهمتنا في مناقشة الجانب المتعلق بالمنطلقات الفكرية والمرجعية السياسية، التي اخترنا لها العنوان الموازي المذكور أعلاه لا يعني البتة أن الجوانب الأخرى لا تقل أهمية، ولا تحظى بالعناية اللازمة من وجوب تحيينها

وتدقيقها، وتحسينها لما يجب أن يكون أفضل انسجام مع روح التطور وتحديات مرحلة العولمة، والتكيف مع واقع العالم الجديد.

ومن البداية استسمح القارئ الكريم من أن ما سأبديه في هذا الشأن، إنما يمثل تراكمات واجتهاد، وقناعة شخصية مكتسبة عبر السنين، وكذا صفة النضال التي أقدرها حقّ قدرها، وشرف المسؤولية الحزبية التي أنيطت بي على عدة مستويات عبر هياكلنا وتنظيمنا السياسي .

وكان التدرج في سلّم المسؤولية السياسية من أمين خلية بمؤسسة علمية بجامعة الجزائر، إلى أعلى هيئة قيادية، في الحزب منذ مؤتمر1988 إلى يومنا هذا بدون انقطاع عاملا ايجابيا في إثراء التجربة، وذلك رغم رعونة وخزعبلات، وتفاهات، المتطفلين على الحزب ذات يوم من أيام : 18،19،20 مارس 2003 والتي انعقد خلالها مهزلة ما يسمى بالمؤتمر الثامن للحزب، حسب زعمهم، وعزمهم وأحلامهم والذي ألغيت نتائجه الكارثية الغير مأسوف عليها، بفضل نضالات مناضلين وبفضل تنظيم المؤتمر الثامن الجامع المنعقد أيام 30،31، جانفي و01، فيفري2005، الذي رّمم إلى حدّ كبير آثار المفسدة التي ارتكبت في حق الحزب غداة جري المهلوسين وراء أمواج السراب طمعا في الشراب... فخابوا وما شربوا وحصدوا ما زرعوا.

إن وجهة الرأي هذه إن لم تكن متطابقة مع الاتجاه الرسمي للحزب، فإننا نأمل على الأقل أن تكون غير بعيدة على خطه، فهي أولا وقبل كل شيء وجهة نظر شخصية، لا تلزم إلا صاحبها، كما أنها ككل إنتاج عقلي وبشري لا تخلو من الخطأ والصواب... وإجمالا: فاذا قاربنا الحقيقة فذلك شرف لنا، وإذا جانبناها فذلك من حظنا أيضا، إذ ستصبح لنا فرصة ثمينة للمراجعة والتصحيح للأفكار، والمرتكزات، لتكملة السير على استقامة وبيّنة فيما تبقى من مشوارنا السياسي...

ومما يجب ذكره أن ما حفزنا على الإقدام لمناقشة هذا الموضوع، هو ما لمسته شخصيا من ميول السيد الأمين العام للحزب للنقاش الفكري السياسي والعلمي الهادئ، ودليلنا في ذلك ما يملك في برنامجه من تصورات في هذا الشأن بعضها مطبق على ارض الواقع كالجامعة الصيفية، والندوات الفكرية الهادفة والمتنوعة التي أصبحت تقام كل نصف شهر بالمقر المركزي الخ...وكذلك مما استنتجته من خلال توجيهاته أثناء الاجتماعات الرسمية، من مقته للكسل و من وجوب نبذ الجمود الفكري، والتقليد والاتكال، وكل أنواع الخمول.

وقبل إنهاء هذه التوطئة بودي أن أشير من أن بعض صحفنا قد تعرضت إلى موضوع مرجعيات حزب جبهة التحرير الوطني من خلال مقالين تحديدا: المقال الأول، يحمل بين طياته دعوة إلى مناقشة الموضوع نظريا، والمقال الثاني بتركيز حاول صاحبه تحديد هذه المرجعيات وإبعاد كل تأويل بشأنها... وبدوري سأخصص عدة حلقات ومحطات لهذا الموضوع لعلها ترفع بعض الإبهام، وتدقق بعض العموم والخلط، وتثري النقاش، بهذه المقدمة أكون قد قدمت أوراق اعتمادي إلى القراء، والى اللقاء في الحلقات القادمة.

-

- ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لـ ة الـا ية

ا لـ ات الـ رية وا يديولوجية

- ية لـديد ا لـحات
- ضرور لـ ا يديولوجية

الحلقة الثانية

ا ـلـ ـات الـ ـرية وا ـيديولوجية*

1- ـية ـديد ا ـلحات

عطفا عما سبق ذكره في التوطئة التي استهليت بها هذه المساهمة المتعلقة بالثوابت والمرجعية في عهد التعددية السابقة الذكر، أرى من الضروري في هذه الحلقة الوقوف مع شيء من الاختصار عند تحديد مفهوم الثوابت والمرجعية بالنسبة لمجتمع ما، أو عند حزب معين، والتي يطلق عليها البعض مصطلح (الإيديولوجية).

إن منطق الأمور يفرض على أولي الأمر في المجتمع، وكذا على مسئولي التشكيلات السياسية، الالتزام والوفاء لما يعتبرونه من قبيل الثوابت والمرجعيات التي انذروا أنفسهم للدفاع عليها، وبالتالي فان معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية الآنية، واقتراح ما يناسبها من حلول، تندرج ضمن برنامج شامل يفترض من القائمين عليه التقيد بضوابطه، بل وبلورة الخطة بكاملها بما يتطابق وتلك الموجهات التي يفترض أنها الشرعية بعينها المكتسبة عن طريق ديمقراطي بواسطة التصويت، أو التي سوف يتم الحصول عليها دوما من تزكية شعبية موافقة على هذا المشروع أو ذاك.

كما تعتبر الثوابت والمرجعيات في غالب الأحيان قناعات اجتماعية وشخصية بصفة أساسية، بل وخط فاصل تبنى عليه أوجه التقارب والتباعد بين

---

* - د ـا ا زار
- ا يـا الوطني 1976/ 1986
- ا ـلة ا يديولوجية و ـايا التـ ـية الدكتور ـبد ا ـريـ
- الوجـ ا ـر للد ـراطية الدكتور ا ـد طلعت

المجتمعات والحضارات أو حتى بين الأفراد، مثل ما يجمع بين الدول العربية، أو ما يجمع بينها مجتمعة وبين الدول الإسلامية، أو ما يميزها عن المجتمعات الأوروبية منفردة أو مجتمعة، أو بين التشكيلات السياسية على المستوى الداخلي من حيث تآلفها وتحالفها.

تمثل المنطلقات الفكرية، من ثوابت ومرجعيات، الآراء السياسية والقانونية والأخلاقية والدينية والجمالية، أو ما يطلق عليه الوعي الاجتماعي أو البناء الفوقي..، ويعتبر من قبيل العلاقات الفوقية ما يسمى.. بالإيديولوجية، إذا فالإيديولوجية جزء من البناء الفوقي، وليست البناء كله، ومن هذه الزاوية هل يمكن اعتماد مصطلح الإيديولوجية في حزب جبهة التحرير كمصطلح جامع وشامل للمبادئ والثوابت والمرجعيات، ويكون المقصود دقيقا وواضحا باختصار واختزال، أم أن الرأي غير ذلك ؟

2- ضرور ـا ا يديولوجية

عندما نرضى بوضع مصطلح الإيديولوجية كتعبير لما سبق ذكره، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المرجعية الإسلامية من حيث كمالها وفلسفتها وخصوصيتها في الحكم، والسؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك، إلى أي مدى يمكن أن تساير الشريعة الإسلامية من هذه الزاوية أسلوب الحكم المنتشر والغالب في العصر الحديث من حيث القيّم والمبادئ، والتطابق مع النهج العلمي والتوجه العالمي؟ ومن جهة أخرى لما يختلط في الذهن لاعتبار الإسلام دين الدولة..

إن قراءتنا البسيطة والمختصرة للواقع الإسلامي، أن النظرة فيه مازالت متحجرة منذ الصدر الأول للخلافة الإسلامية والتي سيتي الكلام عليها، وأن محاولة تجديدها منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، على يد رجال دين ومصلحين في الشرق الأوسط، ورجال دولة أمثال، محمد علي ومشروع الدولة الحديثة، وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمان

الكواكبي وباقي المفكرين الذين يزخر بمآثرهم التاريخ الحديث الخ.. ومع ذلك بقي الحلم يراوح مكانه...

والناتج من هذه المحاولة تبلور ملخصه فيما يفيد: أن الإسلام لا يعارض مصالح المسلمين الحديثة... وبعبارة أخرى، إن واقع الدولة الحديثة ليس بدعة، ولا تكفير فيه...ذلك هو منظور النخبة المسلمة المثقفة، أما العامة من المسلمين فهي محافظة على تمسكها بالإسلام باعتباره قيّما من الحياة تعارض القيّم الغربية والبقية معروفة، وباقي المحصلات معروفة أيضا... وما الخطاب الذي وظفه الحزب المحضورفي الجزائر ذات يوم في الانتخابات المحلية والتشريعية التي جرت في بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي والتي حصد فيها من الأصوات ما حصد، لا يعتبر إلا ترجمة صادقة لاستغلال هذا الشعور المبهم، والذي لايخلو منه مجتمع إسلامي، وأن الوضع متشابه في اغلب البلدان العربية في ما تعيشه من قلاقل شعبية نتيجة الخطاب الديني لبعض أحزابها (ذات المرجعية الدينية المتعصبة) والشاهد ما تتركه كل عملية انتخابات من توترات وأحداث ..وهي ليست على أحسن حال مما جرى عندنا... وانه إذا ما ركنت السلطة الساهرة على النظام العام في المجتمع أو غفلت، فان بعض شروط توظيف هذا الخطاب تعود إلى الساحة العامة من جديد كأحسن وسيلة للتجنيد والوصول إلى سدة الحكم، وكذا تربص أتباعه الدائم لاستغلال الفرص، والظروف التي قد تطرأ على الدولة من وهن وضعف أو أزمات للظهور من جديد...

ومما زلت أتذكره بمناسبة الحملة الانتخابية في بداية التسعينات والخطاب الذي روّجه بعض منشطي المهرجانات الشعبية.. أن ثورة نوفمبر العظيمة قد تم اندلاعها بفضل الإسلام دون غيره وان الاستقلال قد تحقق بفضل الجهاد على الكفار الخ.. وهذا عكس حقيقة ما هو ثابت علميا في مراجع التاريخ، وعكس منظور حزب جبهة التحرير وقراءته لأسباب اندلاع ثورة نوفمبر المباركة والتي أنجزها ودعمها الشعب الجزائري مسلم العقيدة بمختلف شرائحه، وان مناضلي جبهة التحرير هم واضعو بيان أول نوفمبر، وموقدو الأحداث ومحركوها بوعي

مستلهمين للأسباب، والمسببات، والأوضاع التي عاشتها الحركة الوطنية منذ نجم شمال إفريقيا، بل وبادراك وحنكة سياسية التزموا بتحمل مسؤولية الكفاح أمام العالم كله. وهي القراءة الصحيحة لا غير.. ذكرت هذا المثال للتدليل على قابلية العامة للخطاب الديني، وكل ما يدعو إليه من قيّم، وأحداث وأسباب ونتائج بشعور آو بدون شعور كتعبير واضح لمعارضة القّيم الغربية، كالمواطنة، والفكر الثوري، والصراع الطبقي، والديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، والشعب مصدر السلطة..الخ

فتحت هذا القوس لتأكيد وجوب الابتعاد عن استعمال مصطلح الإيديولوجية لأن الوفاء به يحتاج منا إلى دراسة اشمل وأعمق في التراث الإسلامي ليس أوانها، ولأن عملية التنقيب تستلزم تضافر كل مجهودات علماء ومصلحي أبناء الأمة الإسلامية جمعاء لتطهير هذا التراث مما هو عالق به من شوائب وخرافات، والتصدي للاتهامات الغربية التي تنظر إلى الدين الإسلامي من انه دينا متعصبا، ومحافظا، ومتناقضا الخ..

ومن جهة أخرى فلا اختلاف من أن اغلب الدول العربية دينها الإسلام بلا منازع، بل ويعتبر مصدرا من مصادر التشريع لقوانينها، لكن الفصل يبقى قائما بين الدين والدولة في ميدان تسيير الشأن العام، وتفسيره ومعالجته والاستفادة من التجارب الدولية في فنّ التسيير والإنتاج ودراسة ما توصل إليه العلم الحديث في هذا المجال وذاك.. ومع ذلك تبقى الإيديولوجية الإسلامية من زاوية الحكم فكرا نظريا مجردا وقويا يظل يحّلق، ويبقى ضعيفا ما ظل بعيدا عن التطبيق..الخ.

قد أكتفي بهذا كسبب لوجوب الابتعاد عن استعمال مصطلح الإيديولوجية من قاموس حزبنا، وهذا لا يعني أن لفظ مصطلح الإيديولوجية لم يكن مستعملا في أدبيات الحزب، ففي ميثاق طرابلس جاء في النقد الذاتي، أن مفهوم الإيديولوجية قد أصبح مجرد مفهوم للسلطة، وهو انحراف في المفاهيم ..

تولدت عنه مفاهيم مضادة للثورة الخ.. وفي ميثاق الجزائر فقرة 32 جاء الإلحاح واضحا ومركزا بشكل خاص على أهمية التعليم في كل المستويات كأداة للتكوين الإيديولوجي، وبمناسبة إعداد ميثاق 1976، إذ استوجب هذا الأخير رفع المستوى الثقافي والإيديولوجي والسياسي للعمال والفلاحين والشباب الواعي، وان الإيديولوجية الاشتراكية ليست مذهبا متحجرا، بل تتطلب إعدادا نظريا مستمرا يزداد ثراء بالممارسة والتطبيق.. ص64 من نفس الميثاق. كما نصّ ميثاق 1986 في الصفحة 33 منه على مكونات المنطلقات الإيديولوجية والمشكلة من :

- الإسلام ومتطلبات العصر، وأبعاده في الثورة الجزائرية، وكموجه ثقافي.
- بناء المجتمع الاشتراكي.
- محاور بناء الاشتراكية
- ومحور الدفاع الوطني.

تظهر أهمية مكونات المنطلق الإيديولوجي كمشروع للمجتمع الجزائري من انه زاد فكري ونظري لا تفريط فيه يعطي للمناضل سماحة التحليل والتفكير والقياس ودارسة الأسباب وتقدير النتائج، وإدراك عوامل النجاح والسير في نهجها، وتفسير عوامل الفشل إذا ما تحققت.

بعدما عرف العالم كثيرا من الحوادث والتطورات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، طويت أوراق كثيرة من المرجعيات والإيديولوجيات، بل تفككت دول عظيمة، وضعفت تكتلات، واختفت أخرى وهلم جر..

ومنذ الشروع في التعددية الحزبية والسياسية في بلادنا بات من الضروري تكييف منهج تعاملنا السياسي مع أوضاعنا، والإبقاء على ما هو ضروري من التجارب الناجحة في بعض الدول وبخاصة إذا ماكان محتواها يمثل إرثا إنسانيا مشتركا الخ..

وبجمل القول يبقى مصطلح الإيديولوجية كتعبير فكري قائما ينصرف مدلوله إلى إيديولوجية المذهب الفردي أو الليبرالي، والى المذهب الاجتماعي أو الاشتراكي.

أما بالنسبة لمصير المصطلح عندنا، فانه متى تحققت صحوة العالمين الإسلامي والعربي، وجاء من ينهض بهمم المسلمين ويعمل بمنهج علمي و جاد ،على بعث الفكر الإسلامي الصحيح القائم على المقاصد وليس على الألفاظ،، فحينها سيعرف العالم كله أعظم وأصوب إيديولوجية تحقق السلم والعدل والمساواة بين بني البشر.. ومن ذلك كله اخلص إلى القول بان انسب مصطلح يعبر على منطلقات فكر حزب جبهة التحرير الوطني هو مصطلح الثوابت والمرجعيات، وحينها يكون المقصود من الثوابت ما نص عليه الدستور تحت عنوان المبادئ العامة التي تحكم الشعب الجزائري والتي يقصد منها..

- النظام الجمهوري للدولة الجزائرية
- الإسلام دين الدولة
- اللغة العربية لغة وطنية ورسمية
- تمازيغت كلغة وطنية
- العلم الوطني والنشيد الوطني.

وبالنسبة لهذه المبادئ أرى أنه يجب أن تتضمنها كل مواثيق الأحزاب المعتمدة وفي صدر مرجعياتها ،باعتبارها القاسم المشترك بين كل أفراد الشعب وكل مؤسساته السياسية، وبالنسبة لحزبنا فهي ثوابت، ورد ذكر بعضها منذ بيان الفاتح من نوفمبر، وتم التأكيد عليها والإثراء منذ مؤتمر طرابلس، أما فيما يتعلق بالمرجعيات فيبقى في تصوري يشمل موضوعها أيضا كل ما صدر عن جبهة، وحزب جبهة التحرير الوطني، من بيان الفاتح من نوفمبر 1954 إلى غاية ما نتج عن المؤتمر الثامن الجامع الذي أنقذ الحزب من نهاية تراجيدية مؤكدة،

وتشمل كل اللوائح والقرارات الصادرة والمواقف والبيانات المتعاقبة والأدبيات المتميزة، جميعها تعتبر مرجعيات لحزبنا، وهي تعبر في مجملها على ما انعقد عليه عزم مناضلينا ومناضلاتنا كبرنامج عمل ملائم لتسيير مرافق الدولة ،من مرافق ومؤسسات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتربوية، وهي بذلك تخص الشأن العام في عمومه وتفاصيله، وتحقق مصالح الشعب المعاشية، والحياتية في خصوصيتها، من أمن وسلم، ورفاهية ،واستقرار، وعدالة اجتماعية من منظور حزبنا، كما تخص من جهة أخرى تحقيق مصالح الدولة الحيوية، كل ذلك وغيره يقتضي تعبئة الجهود، وتوحيد الصفوف ونكران الذات.

- ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لة الالة

ا تيار ا تراكي و لدا ثور وف 1954

- ا لد ا ا ي لور وف 1954 ا ة وا رية وبا الدولة الوطية.

- لديد البعد العالد لور وف م ر طرابلس جوا 1962.

- م اربا الهـ ا تراكي م ثور وف ا الد .

الحلقة الثالثة

ا تيار ا تراكي و دا ثور وف 1954*

استسمح القارئ عذرا من أن الإجابة المباشرة والتحكمية في عنوان موضوع الحلقات مستبعدة من منهجيتنا المقترحة للمعالجة، وهذا ما اشرنا إليه بوضوح من خلال الحلقة الأولى المخصصة للتوطئة العامة للموضوع، ويقينا منا أن الإجابة ستتحدد معالمها بالتدرج وموازاة مع العّد التنازلي لعدد الحلقات التي سوف تظهر أسبوعيا بعون الله تعالى كما التزمنا سابقا مع السادة القراء.

إذا آخذنا بعين الاعتبار وبصفة رسمية ما ورد في دستور 1976 وميثاقي، 1976، 1986 فان المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي كانت تتماشى آنذاك مع نظام الحزب الواحد والتي تتميز بما يطلق عليه بالشمولية من حيث المبادئ والأهداف والتنفيذ، وبالجملة كل الأفكار التي من شأنها تؤدي إلى تقوية التصور وتحقيق النتيجة في ما يصدر عن الحزب كموجه ومؤطر ومنظر للثورة الاشتراكية، وتعزيز مكانة الدولة الجزائرية الفتية، وما يصدر، عن الجهاز التنفيذي (الحكومة) المضطلعة بالوظيفة التنفيذية كسلطة للضبط والربط، والبرمجة والتنفيذ، إن كل المجهودات تصب في مسعى واحد، وفي هذا الخضم من الحيوية، والديناميكية كانت مكانة حزب جبهة التحرير تحتل الصدارة من الناحية السياسية.

من حيث تثمين الإنجازات، وتأمين السلم الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ قواعد البناء الاشتراكي والتمكين لتحصين أسس بناء الدولة التي لا تزول بزوال الرجال، والشاهد على ذلك انه رغم الهزة العنيفة التي

---

* - ال و ا ا ية للحزب 1954-1962

- د تور وميا 1976.

- حزب جبهة التحرير و ثور ودلي دولة الدكتور فاضلي ادريس

عرفتها الدولة الجزائرية مع بداية التسعينات، إلا أن صمود مؤسسات الدولة واستمرار وظيفتها لم يتعثر قيد أنملة رغم كيد الكائدين وهمجية الظلاميين. إن مسؤولية حزب جبهة التحرير منذ أن بزغت شمس الحرية عام 1962، إلى غاية فبركة المؤامرة الكبرى مع نهاية عام 1988، كما يحلو للبعض تسميتها ،والتي دبرت لإجهاض المشروع الاجتماعي الذي حدد معلمه حزب جبهة التحرير الوطني. ومن وجهة نظري يعتبر الحزب مسئولا عما تحقق من ايجابيات وما اتصل بها من سلبيات، ومن هذا المنطق هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين .. ومع ذلك قد يكون من الإخوة المناضلين من يخالفني الرأي، وفي هذا السياق يكفي الرجوع إلى بعض الشعارات والجمل المتداولة هنا وهناك.. كمقولة...

أن الجبهة واجهة للحكم، وان الجبهة يحكم باسمها، وان الجبهة ظهر يركب وضرع يحلب، وان الجبهة رجعت إلى بيت الطاعة الخ...

ومهما يكن فان هذه الأفكار تعبر عن بعض الحقيقة على مستوى النقاش الداخلي على الأقل،وليست كل الحقيقة، لأنه على المستوى الرسمي والدولي فحزب جبهة التحرير يعتبر فلسفة للحكم ونظامه في الدولة الجزائرية المستقلة، ومن غرائب الأمور أن مكانة وسمعة حزب جبهة التحرير الوطني فاقت كل تصور في المحافل الدولية ولدى الحركات التحررية التي تتوق إلى الحرية والسلم، ولدى جلّ دول العالم الثالث وحكوماتها السائرة في طريق النمو، التي أضحت بالنسبة لها وتيرة التنمية، والاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص المطبق في الجزائر النموذج الذي يحتدا به، حتى أن بعض الأنظمة المجاورة وفي خضم معركة البناء والتشييد تهاوت عروشها، وفقد ت مصداقيتها أمام شعوبها بل وفقد حكامها توازنهم وراحوا يبتدعون أفكارا تحريضية مثيرة للدول الغربية، أقل ما يقال عليها بأنها كانت عدوانية للثورة الدولة الجزائرية آنذاك، وزورا وبهتانا تتلخص هذه المغالطة في كون الجزائر تريد التوسع عن جيرانها عن طريق تصدير ثورتها والتجربة الاشتراكية الصاعدة آنذاك، بل والغريب من ذلك

وبالمجان ينصب هذا النظام نفسه حامي المذهب الليبرالي الحر في بلاده تملقا لخدمة واستعطاف الأنظمة الغربية وفي مقدمتها فرنسا (العطوف..)

وبالرجوع إلى المرحلة التي سبقت ما جرى في أكتوبر 1988 وما تلاها فيما بعد، والتي كان المستهدف فيها الثورة الجزائرية والشعب الجزائري الذي اتخذ من حزب جبهة التحرير موجها له، ومرشدا لنهجه، ومحل ثقته وأمله من اجل جزائر قوية مزدهرة، والبحث في هذه الحقبة قد يطول بل ويحتاج إلى تحليل أوفى، ومن منظور حزب جبهة التحرير الوطني فان هذه المرحلة بانجازاتها العظيمة، ونواقصها التي قد تكون حصلت لأن من وراء التصور والتفكير والتخطيط والإنجاز يوجد بشر يصيب ويخطئ وبالمقارنة فهذه السلبيات وان وجدت فلا تشكل حدثا ذا أهمية، ورغم ذلك تعتبر هذه المرحلة مفخرة للشعب الجزائري من حيث معاشه، وكرامته، وآمنه واستقراره، ولا أبالغ إذا قلت. بان. هذه المرحلة تمثل العصر الذهبي الذي عرفته الدولة الجزائرية منذ 1962، إلى ما بعد التعددية بحوالي أكثر من عشرين سنة، وبأدق العبارات يعتبر ما تحقق من مكاسب وانجازات مرجعية هامة في مسيرة نضال حزبنا من اجل التطور والرفاهية، وفاء لتضحيات شهداء ثورة نوفمبر الخالدة، ومناضلي مرحلة البناء والتشييد.

إن علاقة الاختيار الاشتراكي بثورة نوفمبر المباركة، فباستثناء الأهداف الموّضحة من خلال البيان والتي تهدف إلى الاستقلال، وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، فإننا لا نكاد نجد لهذه العلاقة من اثر عدا ما تناولته وثيقة مؤتمر الصومام : 20 أوت 1956 والتي على ما نعتقد أضفت توضيحا آو تفسيرا مفاده: ليست الغاية التي تهدف إليها ثورة نوفمبر الاستقلال الوطني فحسب، بل أيضا تأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية يستطيع كل جزائري أن يعيش فيها عيشة كريمة يسودها العدل والإنصاف إلى أقصى حد ممكن..

وما رأيناه في هذا الموضوع من خلال مرجعنا الموسوم المنشور عن ديوان المطبوعات. الجامعية بتاريخ 5 أكتوبر 2004 بمناسبة العيد الخمسين لميلاد جبهة التحرير الوطني، تحت عنوان.. حزب جبهة التحرير عنوان ثورة ودليل دولة، جاء في الصفحة رقم.90 منه وما بعدها.. من أن محتوى بيان ثورة نوفمبر 1954 من الناحية العقائدية أو الإيديولوجية قد بقي مؤجلا على ما يبدو.. ذلك أن الهدف الأساسي الذي انطلقت من اجله جبهة التحرير هو استقلال الجزائر.

وفي اعتقادنا تمّ الحسم العقائدي لجبهة التحرير الوطني ابتداء من مؤتمر طرابلس في جوان 1962، والمؤكد من خلال ميثاق الجزائر في أفريل 1964، وميثاق ودستور عام 1976، والميثاق الوطني المعدل سنة 1986.

إن منطق وجوب ارتباط النهج الاشتراكي مع ثورة نوفمبر المجيدة يجد مبرراته من الحقائق فيما لا يحصى، ذلك أن نظام الحكم الثوري الذي يختلف عن الحكم الإصلاحي إنما يسعى إلى قلب الأوضاع السائدة في البلاد قلبا جذريا وشاملا ويقفز إلى تخطي الكثير من المراحل في سباق مع الزمن من اجل الخروج من دائرة التخلف والفقر والأمية التي سلطها الاستعمار الفرنسي الغاشم على الشعب الجزائري.

- ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لـ ة الرابعة

ا تيار ا تراكي و لدا ثور وف 1954

- ا لد ا ا ي لور وف **1954** ا ة وا رية وبا الدولة الوطنية.
- لديد البعد العا لد لور وف م ر طرابلس جوا .1962
- م اربا الهـ ا تراكي م ثور وف ا الد .

الحلقة الرابعة

حزب جبهة التحرير وم الور *

لم يكن اختيار أسلوب الحكم الثوري اختيارا براغماتيا دعت إليه مصالح حيوية معينة فقط،، بل يعتبر في نفس الوقت تكملة حتمية لمنطق ثورة نوفمبر الخالدة نفسها.

إن استقلال الجزائر لم يأت نتيجة عريضة مطالب إصلاحية، ولا نتيجة مظاهرات واعتصامات،أو كان هدية احتفالات عيد نهاية السنة عند المسيحيين، أومن أي كان..

لقد أحدثت جبهة التحرير انقلابا ملموسا في الأفكار البالية القائمة على الكفاح الشرعي والقانوني ضد الاستعمار في إطار المشروعية، لقد شطب هذا المفهوم من قاموس جبهة التحرير نهائيا.

لقد أعطت الجبهة لمفهوم الكفاح معنى حديثا، كما أعطت لنضال القاعدة الشعبية نفسا جديدا... لقد أرادت أن تقطع الصلة مع ماض جلّه أخطاء وثغرات إقليمية...

إن ثورة الفاتح من نوفمبر لم تكن ثورة طبقية أو توافقا حزبيا وسياسيا للحركة السياسية، بل ثورة محضة بما تحمل هذه الكلمة من معنى موجهة ضد قوى استعمارية فرضها الاستيطان بالقوة، ولابد من مواجهتها بالقوة، إن مفهوم الثورة يحمل الكثير من الدلالات والمعاني والقيم، إن الثورة بمعناها الدقيق

---

* - م الريس وار بومدي ر و ار ا وال افة
- الد واطية الر ية جي ار د تا
- ميا طرابلس 1962
- ميا ا زار 1976

تتضمن محتوى اجتماعي، وسياسي، وثقافي كما هو الشأن بالنسبة للثورة الفرنسية عام 1789، وثورة أكتوبر1818 في روسيا.

إن ثورة نوفمبر1954 حركة داخلية لتغيير نظام سياسي داخلي أجنبي فرض نفسه وشرعيته عن طريق قوة السلاح، واغتصاب السلطة من أهلها الشرعيين العزل، وان الكفاح المسلح من اجل استرجاع سيادة الشعب وحريته بدأت منذ كفاح الأمير عبد القادر، وعليه فثورة نوفمبر ليست معركة ولا كفاحا، بل هي حرب وثورة جاءت تتويجا لمعاناة الشعب الجزائري الذي جّرب الكفاح بأنواعه وضاق البطش والتنكيل بأشكاله وأنواعه، وتجرع الحرمان والتشريد بمرارة على يد الاستعمار الفرنسي المعتدي. وكأن قدر هذا الشعب جاء لقهر مثل هذه المحن وتجاوزها وتسجيل أروع الانتصارات في أحلك الظروف عبر سلسلة تاريخ البشرية جمعاء.

مع صبيحة طلوع شمس الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مثل اغلب الدول التي نالت استقلالها مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين، تبعدها هوة كبيرة وتفصلها عن الدول المتقدمة، وانه لا سبيل من الخروج من قبضة الثلاثي البغيض... الأمية، الفقر، التخلف، إلا بانتهاج نظام ثوري صارم يختزل الحقبات في سنين، والسنين في أشهر، والأشهر، في أيام وساعات الخ.. انه الأسلوب الثوري الذي يجد شرعيته ومبرراته في مرجعية ثورة التحرير نفسها، وحق الشعب في العزة والكرامة، انه منطق الثورة والثوّار كأسلوب في الدفع بالمجتمع دفعا عنيفا إلى التغيير، والى نبذ كثير من العادات والتقاليد سواء في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية أو الثقافية. إن منطق الثورة من شأنه أن يدافع على مصالح الطبقات الفقيرة والتي تشكل القاعدة العريضة لهذا المجتمع ويبقى الخادم والحارس الأمين لسيادة الشعب الجزائري بكامله.

إن هذا الفرز الواضح الصريح للمنطق الثوري وبصفة تلقائية وطبيعية دفع بطبقة المصالح الخاصة إلى التكتل والتوحد مع البيروقراطية الإدارية ذات

المصالح المتقاربة والمتجاورة فأظهرت عداءها للشعب وثورته وأصبحت تناصبهما العداء والعمل بكل ما أوتيت من مكر وخداع في إفشال الثورة ومكاسبها والتشكيك فيها والتقليل من أهميتها مستغلة في ذلك اتصالها المباشر مع الجمهور بحكم تكوينها، إذ كانت ومازالت صاحبة القدرة على التسيير، ولو أنها لا تذهب بعيدا في مبتغاها.. إن طبقة البيروقراطية الإدارية بحكم تكوينها في مدرسة الحكم الأجنبي وتشبعها بفلسفته، فنتج عن تعاملها وسلوكها اليومي تكريس الانفصام، ومن نتائجه الانقطاع عن الطبقات الشعبية، وتحسس حاجاتها وانشغالاتها، ووصلت الأمور أن تكوّن شبه نوع من النفور والعزلة بين الإدارة والشعب ومن وراء ذلك الثورة والسلطة.. ونسخة طبق الأصل لهذه الصورة مازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

إن تغيير صورة هذا المشهد الرمادي الكئيب بما يدخل البهجة في نفوس الناس وبما ينفع الدولة ومؤسساتها ويبعدها عن الهزات والأزمات ومن اجل المحافظة على العلاقة الإيجابية بين المواطن والجهات الإدارية المختلفة التي بيدها زمام أمور تسيير المرافق العمومية ومصالح الأفراد، يقتضي ذلك بذل عناية خاصة ووضع استراتيجيه بعيدة المدى تقوم على خلق الثقة المفقودة، وتصحيح السلوكات الخاطئة، ونشر سياسة وروح المواطنة والحسّ المدني، وتفعيل القوانين الردعية لزجر المستهترين والمارقين..

ونحن على أبواب تحضير المؤتمر التاسع الذي ينفرد بخاصية ركز عليها الأخ الأمين العام للحزب عبد العزيز بلخادم بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر، إن خاصية المؤتمر التنظيمي كما افهمها تبقى على الدوام حجر الزاوية بالنسبة لبناء الحزب وتثمين تجربتنا.

كما يأتي في مقدمة هذه الموجهات تطهير سلوكياتنا من بعض قيم المدرسة الاستعمارية التي تتنافى مع منطق الثورة وأسلوبها في المعالجة بنية تحقيق المصلحة العامة لغالبية الشعب وتقوية الدولة الجزائرية.

إن التواصل مع الطبقات الشعبية والتحسس لانشغالاتها وفهم وتبني مصالحها، وجعلها تدرك أنها هي صاحبة المصلحة وصاحبة المعركة ضد كل أنواع التقصير واللامبالاة والتهميش، وان الدولة ليست إلا معينا وسندا للشعب، قد يكون ذلك وغيره احد مفاتيح الانفراج والانسجام لتحقيق المصلحة العليا للأمة ..

إن مما يجب محوه من التعامل والى الأبد. أن العمل والجهد هو العدوّ الأول، أو هو نوع من الاسترقاق والاحتقار، وان، الاعتداء والتحايل على القانون هم رأس الفضائل والأسلوب الأمثل ومنتهى المروءة والاعتزاز...، ذلك إن مثل هذا الأسلوب والسلوك والقيم إن كانت صالحة إثناء مرحلة الثورة والكفاح المسلح كوجه من أوجه مقاومة الاستعمار لمعاملته لنا كأعداء وحرمانه من حقنا في الحرية والكرامة، فإنها مع استقلال الجزائر اصطبحت مرفوضة مطلقا، وان حزبنا مطالب بتبني الثورية والصرامة في معالجة هذه السلوك التي مازالت تنخر جسم المجتمع وكأني بها تتوارث بين الأجيال؟ ويضاف إلى ذلك بعض القيم الموروثة عن عهود الانحطاط والكسل العقلي، والتواكل والاعتماد على الغير والروح القبلية والترعة الجهوية ومنطق المال البايلك، ومن بعدي أنا يأتي الطوفان وغير ذلك من المفاهيم والقيم المخجلة والتي لا تزال بشكل أو آخر جاثمة على النفوس والعزائم ..

إن الأحزاب الشقيقة والصديقة بل وكل القوى الثورية في العالم نظرتها وتعاملها ومكانة حزب جبهة التحرير المتميزة عندها يمثل رأس مال يجب المحافظة عليه واستثماره بشرف واعتزاز كفكر ثوري يأبى الذل والاستعباد والاستغلال تواق إلى الحرية والمسا وت، يبقى على الدوام القبس المضيء والحقيقة التي تأبى النسيان وبالمناسبة أتذكرا لوفد الأوروبي الرفيع المستوى الذي جاء يحقق ذات يوم في منتصف التسعينات في مقولة (.. من يقتل من..) ولحسن الحظ إن الذي كان يرأس هذا الوفد هو السيد (ماريوس سواراز) زعيم الحزب الاشتراكي البرتغالي ورئيس الجمهورية آنذاك، والذي تجمعه بالجزائر

الثورة مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، صداقة وذكريات طيبة عندما كانت الجزائر قبلة الأحرار والثوار، وقد حول هذه الزيارة إلى فرصة للالتقاء بإطارات ومسئولي حزب جبهة التحرير لما بقي يحفظه عليهم من مصداقية ونزاهة وإنسانية، وبعون من الله كان التقرير المعد من قبل هذه اللجنة رحيما بالجزائر الجريحة آنذاك والبقية معروفة...

وصفوة القول، أن صفة المنطق الثوري خاصية من خصوصيات حزبنا، إن ثورتنا المباركة ما قصرت على الصعيد التحرري، والبناء والتشييد وفي سبيلهما بذل أجيال من أبناء جبهة وحزب جبهة التحرير الوطني الجهد والتضحيات بالنفس والنفيس، ما قلّ أن قدمت مثله شعوب أخرى، لكن هذه التضحيات بقيت ونتائجها مطبوعة بطابع النقص في حق تكوين الإنسان، فكان لهذا التفريط انعكاساته، وبالخصوص على الأجيال المعاصرة، واللاحقة وينعكس سلبا على الجهد الذي يجب بذله كالتزام ودين واجب التسديد لمن سبق من الأجيال ذلك ما يجب أن يتحلى به كل مسؤول وموظف ومواطن في أداء نشاطاته اليومية بتمامها وكمالها، فما أحوجنا إلى قوة فكرية وتربوية تنير الطريق وتقوّم العقول وتهدي إلى سبيل الرشاد، وما ذلك بعزيز على مدرسة حزب جبهة التحرير الوطني إذا ما حسنت النيات وتفتحت العقول واشرأبت الأعناق وارتفعت الرؤوس إلى المجد والسؤدد .

- ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لة ا ام ة

ا تيار ا تراكي و دا ثور وف 1954

- ا د ا ا ي لور وف 1954 ا ة وا رية وبا الدولة الوطية.

- ديد البعد العا د لور وف م ر طرابلس جوا 1962.

- م اربا اله ا تراكي م ثور وف ا الد .

الحلقة الخامسة

حزب جبهة التحرير وم تـ بـ ا تراكية *

تعتبر هذه الحلقة مكملة وموضحة لموضوع سبق بحثه تحت عنوان: نداء أول نوفمبر والاختيار الاشتراكي، والذي انتهينا فيه إلى أن أولوية ثورة نوفمبر وهدفها الأساسي كان يتمثل في تحقيق الاستقلال وطرد المستعمر من الجزائر، وان الدولة المناسبة للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال تتمثل في إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية، وان وثيقة مؤتمر الصومام زادت من توضيح طبيعة هذه الدولة الديمقراطية الاجتماعية، من أن يسودها العدل والإنصاف إلى أقصى حد ممكن.... وانهينا الحلقة بما يفيد أن المبادئ التي يقوم على أساسها المجتمع الجزائري أو المنطلقات الفكرية والاختيار الإيديولوجي بات مؤجلا، و لم يظهر إلا من خلال برنامج طرابلس، ومؤتمرات حزب جبهة التحرير المتلاحقة.

وما يمكن إضافته إلى هذه الحلقة في شكل أسئلة وتصورات بالنسبة لمستقبل الاشتراكية على الأقل في الجزائر التي لها تجربة جدية ثرية ومتميزة، أعطت ثمارا مازالت قواعدها المادية شاهدة من أن التطبيق الاشتراكي مرّ من هنا ذات يوم، فهل زمن الفكر الاشتراكي قد ولّ والى الأبد بدون رجعة ؟ وهل النمط الاشتراكي الذي قام في أوروبا الشرقية وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي والصين وبعض الدول التقدمية والثورية حديثة الاستقلال من دول العالم الثالث، قد جانبت الطبيعة البشرية وميولها والقيم الإنسانية وخلودها؟ هل

---

* - م الريس وار بومدي ر و ار ا وال ـافة
- ا امر ال و جها ثور الدكتور ـد العر الزبـ
- ميـا طرابلس ميـا ا زار
- ميـا ود ـتور 1976

انكسار التجربة ناتج عن حتمية وصيرورة تاريخية لا مفر منها؟ أم أن النموذج الاشتراكي كان ثمن الصفقة التي انتهت بها الحرب الباردة لفائدة معسكر المذهب الفردي الحرّ؟ وهل إقحام الفكر الديني الإسلامي للنفخ في نفوس شباب الأمة العربية والإسلامية باسم الجهاد في سبيل الله لتشديد الخناق على الإتحاد السوفيتي صديق الدول العربية والدول التقدمية للإسراع باسقا طه له ما يبرره؟

هذه بعض الأسئلة الإجابة عليها تحمل بعض الجوانب مما نحن بصدد عرضه ومناقشته، وإذا كانت الإجابة على مثل هذه الأسئلة وقتها لم يحن بعد بالنسبة لما نراه من وجهة رأينا الشخصية، فانه مع ذلك يبقى الارتباط مفيدا من باب التصورات والنتيجة عن طريق التلميح و في جانبها الفكري على الأقل حتى لا نظل الطريق..

إن الاختيار الاشتراكي الذي أرست عليه قيادة الثورة منذ مؤتمر طرابلس وأثرته بالممارسة إطارات وكوادر حزب جبهة التحرير لاحقا إلى غاية تعديل الميثاق الوطني عام 1986، لم يأت من العدم بل جاء متلائما وعاكسا لمنطق الثورة التحريرية، وروح رسالة الإسلام وتقاليد الشعب الجزائري الّميالة إلى المساواة والتضامن الاجتماعي والنفور من استعمال قوة ونفوذ جبروت المال في إذلال كبرياء الشعب والدوس على كرامته وعزّته..

إن الديمقراطية الاشتراكية القائمة على التوزيع العادل للإمكانيات المادية المتوفرة وفق مخططات مدروسة من اجل التنمية الشاملة خدمة للشعب الجزائري قد كانت إحدى محوّلات السرعة التي راهنت عليها السلطة والتي قفزت بالمجتمع الجزائري من وضع كان فيه في أسفل سافلين إلى موقع مشرف بالشعب الجزائري وتضحياته، وبعظمة ثورة نوفمبر الخالدة، انه بفضل منهج وسياسة الحزب والقيادة الثورية، إذ في سنوات قليلة أصبحت الدولة الجزائرية تضاهي بعض الدول العريقة في الحضارة والمطلة على حوض البحر المتوسط والعريقة في الاستقلال والتنمية، وعلى رأي احد الأوروبيين المختصين في دراسة حضارات

هذه الدول والدارسين لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحينها توصل إلى نتيجة مفادها: أن الدولة الجزائرية كانت عام 1979 على مرمى حجر من أن تصبح دولة متقدمة بكل المقاييس، وبالتدقيق على بعد مسافة 16 سنة تفصلها على بلد متطور مثل ايطاليا الخ....

إن الأسلوب الثوري والاختيار الاشتراكي لاختزال المسافات والزمن والإسراع للنهوض بالمجتمع كان أصعب الحلول واعقدها إذ هو يصطدم بالعادات والعقليات والنفسيات البالية من جهة، ومع المعارضين وأصحاب المصالح التي تختلف مصالحهم عن المصلحة العامة للشعب، لذلك كان نظام السلطة الثورية جادا وصارما عندما فرض التصحيح والتغيير الجذري العميق بالقوة منذ 19 جوان 1965، وهذا تجنبا للسلطة الإصلاحية التي تكتفي عادة بالتغيير الجزئي التدريجي الذي كثيرا ما يتحول مع مرور الوقت إلى عدم تغيير، بل ويكتفي بالقشور أو المظهر الذي غالبا ما ينتهي بالالتجاء إلى دولة المستعمر بالأمس طلبا للمعونة فيلتقي في أحضانها ويصبح منفذا وحارسا لمصالحها التي لم تتحقق لها بالأمس عندما كانت مهيمنة على كل شيء..

لقد كان نهج البناء الاشتراكي النهج الصحيح والشاق وهو الذي يجب أن يعتمد كإستراتيجية واختيار..، فاعتمد رغم ما تطلبه هذا الاختيار من تضحيات وتقشف وصبر، تحملها قلة من المخلصين من أبناء حزب جبهة التحرير العاقدين العزم على مواصلة التضحية ومتابعة النضال، وهذا أمام شعب خرج من معركة الكفاح منهكا متعبا ميّالا إلى الراحة والاستهلاك ،إيذانا بانتهاء عهد الحرمان، وبدء نعمة التمتع والارتخاء والاستقلال..

لقد برهنت المرحة التي سبقت عهد التعددية الحزبية والسياسية منذ الدخول تحت سلطان دستور1989، بان التجربة التي خاضها حزب جبهة التحرير في مجال صيانة وتعزيز السيادة الوطنية، وفي ترجمة الشعار السرمدي الرائع.. **الور م ال ع وا ال ع ..**

وفي بعث دولة قوية في خدمة الشعب ومصالحه،كل ذلك وفي زمن وجيز ورغم المرحلة القصيرة التي لم تسمح بتبلور حتى المفهوم الاشتراكي المنتهج آنذاك في الجزائر، وما يمكن أن نقوله بشأنها أنها كانت تمثل مرحلة الإعداد للدخول في مرحلة الانتقال الاشتراكي، والتي يسميها منظرو الاشتراكية بـ .: (رأسمالية الدولة)، وهو مفهوم يختلف عن مفهوم النظام الرأسمالي الذي يعود فيه الربح والفوائد إلى أصحاب رؤوس الأموال من المساهمين والشركاء..

إن مفهوم رأسمالية الدولة هو نوع من الاشتراكية يعد مرحلة ضرورية قبل الانتقال إلى التسيير الذاتي أو الاشتراكي للمؤسسات من طرف المنتجين أنفسهم، والذي يعتبر النظام النهائي للدولة الاشتراكية..الخ

إن التحامل بعد مؤامرة 1988، كما يسميها البعض، والهجمة الشرسة التي شنها الخصوم التقليديون الناقمون على ما أصبحت عليه الجزائر من تطور وتمدن وما تحقق في ظرف قصير في ظل الاختيار الاشتراكي بقيادة حزب جبهة التحرير قد يكون له ما يبرره، أما أن نجد من يسير في الموكب بشعور أو بدون شعور وهو من كان مستفيدا ذات يوم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الاستقرار والسلم الاجتماعيين والتعلم في المدرسة الجزائرية والتخرج منها، ومن العلاج المجاني، والإنارة، والشغل، والطريق، والسلع المدعمة والرخاء ألمعاشي بصفة عامة. كل ذلك وغيره يحتاج إلى معالجة أوفى وأدق لمعرفة موطن الخلل وأغوار نفوس هؤلاء القوم على الأقل الخ.. وهو موضوع من الأهمية بمكان لما سيكشف عليه الباحث والدارس لا محالة من مواطن العلل والسقم، وبذلك فقط يمكن تقديم وصفة العلاج الملائمة، إن المنبهرين بالانكسار الذي مسّ اغلب الدول الاشتراكية، والاضطرابات والمؤامرات التي لحقت بمعظم الدول الثورية والسائرة في طريق النمو، التي وجد فيها هِؤلاء الرحل فرصة الانتقام والتبشير بالعهد الجديد: عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية والإعلامية، وقد

أعجبني وصف لأحد رفاق الدرب لهذه الموجة أو الزوبعة التي عرفتها المرحلة فسماها..، بعهد الديمقراطية العرجاء، والحرية الإعلامية الهوجاء..

لقد بلغ العبث بعقول المواطنين البسطاء إذ وجدت قي ذلك بعض الصحف الناشئة الفرصة المواتية للانتشار والشهرة بدغدغة العواطف والمشاعر والإثارة، ونشر الأوهام وتوزيع الوعود وتفريش الطرق بالورود، وتحقيق جنة النعيم، إذ صورت هذه الوسائل أن الشعب قد حرم من فردوسها طول المرحلة التي سبقت التعددية والتي عرفت بنظام الحزب الواحد، وكأن استقلال الجزائر انفلق فجره مع أكتوبر 1988 وان هناك رزقا وخيرا وفيرا ينتظر التوزيع على الجميع..

تفننت اغلب الصحف في السماح لنفسها بوعي أو بدون وعي بتوجيه الرأي العام ضد كل ما تحقق من انجازات ومكاسب وتنمية في معظم بلديات وولايات الجمهورية بأسلوب الهزل وبتتفيه هذه الإنجازات، والتقليل من أهميتها وجدواها وتسويد صورتها وكأنها رأس مال آو ثروة من حرام، وكأن الأفعال إجرامية، والإنجازات محرمة لا بارك الله فيها، وأن المسئولين على تخطيطها وانجازها كأنهم ارتكبوا خيانة عظمى تجاه الشعب والوطن والبقية معروفة..

لم يستيقظ الضمير ويعود شبه الوعي إلا بعد أن نشبت ما يشبه الحرب الأهلية التي أتت على الأخضر واليابس فحصدت الآلاف من الأرواح البريئة الآمنة، وطالت الأيدي الآثمة تدمير وتخريب الاقتصاد الوطني وأصبحت الدولة الجزائرية في مهب الريح، ولولا أن يسّر الله الظروف وجاء من يرجع للجزائر أمنها واستقرارها وعزتها، بل ويضمد جراحها بفضل تطبيق سياسة المصالحة الوطنية لحلت التهلكة ولكان الوضع كارثيا حفظنا الله من شرّه.

إن الساحة السياسية تعج بالجمعيات والأحزاب، ويوجد فيها أكثر من حزب، منهم من يجعل من الفكر الاشتراكي إيديولوجية له ومرجعية لتوجهات حزبه مبتزا تكتل التنظيم الدولي للاستفادة من تضامنه معه في المحافل الدولية

كوسيلة ضغط وتشويش على الأقل لإزعاج السلطة ، ومن الأحزاب من بقي يجتر فلسفات وعقائد ماركسية ونظريات اشتراكية وتوظيفها كأداة للإقناع والنقاش البيزنطي من زاوية ضيقة لا تتجاوز في أحسن الأحوال جلسات وسهرات حول فناجين قهوة أو كؤوس شاي حتى لا أقول كلاما آخر.. ومنهم من وظف الخطاب الاشتراكي إلى ابعد الحدود قي الحملات الانتخابية بصفة ديماغوجية وانتهازية وحصد من الأصوات ما عجزت عن تحقيقه بعض الأحزاب المتزنة والمعتدلة، أما بالنسبة لمدى جدية ومسؤولية هذا الخطاب الذي وجد من الأصوات المتعطشة إلى العدالة الاجتماعية، من ينقاد وينخرط بسهولة في المسار التدليسي الانتهازي، كمثل الذين انقادوا خلف الخطاب الديني، من حيث التوظيف ومن حيث المسعى، والذي يخرج موضوعه الآن من نطاق المناقشة المطروحة إلى أجل لاحق..

وبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني هل هي القطيعة والتبرؤ من النموذج الاشتراكي كمرجعية ؟ أليس النمط الاشتراكي في التنمية في بلد كالجزائر يبقى ضرورة قد تقتضيها المصلحة العامة من حين إلى آخر ومن ثم يبقى من مرجعيات وموجهات خط جبهة التحرير في الميدان الإقتصادي والاجتماعي؟

لم يفكر مطلقا منظرو الفكر الاشتراكي منذ حضارة الإغريق إلى يومنا هذا من أن تطبيق النمط الاشتراكي يكون بمثابة العصا السحرية لحل كل مشاكل البشرية حلا سحريا بل تكمن أفضلية طريق الاشتراكية من أنها انسب إلى القيم الإنسانية في أكمل صورها من طريق الرأسمالية القائمة على الجشع والأنانية والمصلحة الخاصة قبل المصلحة العامة.

وبموضوعية ومما هو ثابت أن الدول التي اختارت النهج الاشتراكي في تنظيم مجتمعاتها ومؤسساتها الفتية، انه في وقت قصير قد بلغت فيه من تحقيق الإنجازات والنمو والاستقرار، ما عجزت عن بلوغه الدول الإصلاحية القائم

كيانها على المعونات والصدقات الأجنبية، بل وحتى ترويض عروشها والإبقاء عليها من أولويات هذه المساعدات التي حولت هذه الدول المتهالكة إلى منطقة نفوذ لها باعتبارها دولة مانحة للدعم والتزكية والأمثلة كثيرة..

إن مرجعية بيان أول نوفمبر 1954، ومنهج ثورة التحرير الذي دام أكثر من سبع سنوات وما يحمله منطقها الثوري من معان سبقت الإشارة إليها، وكذا ما يوفره الّدين الإسلامي الحنيف وما يحمله في جوهره من قيم سامية أبدية مشحونة بطاقة معنوية لا نظير لها تأبى الكسل والخضوع، تدعو إلى وحدانية الله والتدبر في آفاق الكون وفي أعماق النفس البشرية،والى تكريم الإنسان، والعدل في تقسيم الأرزاق والمساواة وتقديس العمل، ونبذ استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، كل هذه المعاني السامية وغيرها تعطي السند والحجة للإبقاء على الصلة مع التطبيق الاشتراكي في بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على الملكية العامة للدولة وللمجموعات المحلية بالنسبة إلى الأراضي الفلاحة كوسيلة من وسائل الإنتاج، والثروة الطاقوية وكل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد الإستراتيجي للدولة حتى يمكنها من التغلب على ما يطرحه التطور الاجتماعي من مطالب وضروريات لا يضمن القطاع الخاص توفيرها للمجتمع، وانه من الفرص الثمينة أن تبقى أهم الإنجازات التي تحققت في العهد الذهبي لنظام الحزب الواحد قائمة كرأس مال وعملية تراكمية ممتازة يضاف إليها الخبرة المكتسبة في ميدان التصنيع، والثقافة الصناعية التي أصبحت ملك يمين طبقتنا العاملة والتي كانت تكلفتها باهظة في يوم من الأيام، تعتبر هذه المعطيات كلها مؤشرات وحوافز لإمكانية مواكبة تحديات العصر الحديث وما فرضته الثورة العلمية والتيكنولوجية، وما حملته العولمة من إمكانيات الاتصال والأخذ والعطاء، يضاف إليها عامل الشراكة الأجنبية المدروسة والمنتقاة إذا توفرت شروطها وما يفترض أن تساهم به من نقل مضمون للتكنولوجيا الحديثة ولرأس مال جديد بالعملة الصعبة كقيمة مضافة من الضمانات الواعدة لتسريح عجلة التنمية.

إن الأرضية الصناعية والتجربة المتوفرة والإمكانيات المادية المتاحة في الجزائر تعتبر رأسمال يجب استثماره بما يعود على المجتمع بالخير والنفع.

إن رؤية شعوب العالم الثالث أو المجتمعات السائرة في طريق النمو مازالت نظرتها إلى الدولة كأرقى وأسمى تنظيم اجتماعي ورمزا من رموز القوة والتنظيم التي تحمي مواطنيها وترهب أعداءها وتطعم أبناءها، وهي التي يجب أن تكون للظالم خصما وللمظلوم عونا، إن هذه المكانة **تتح البتة الدولة ا ار ة و د اتد لة** هذا تنظيم أنتجه تطور النظام الليبرالي الرأسمالي الغربي منذ قرون ومن منطلقات وتجارب لا قبل لنا بها، ومع ذلك فان المفهوم ليس مأخوذا بكامله فهو نسبي ومتغير حسب ظروف المجتمعات وحسبما تدعو إليه مصلحة الرأسمالية والمذهب الليبرالي.

إن التفكير الذي تغلب على البعض سواء من هم من محيط حزب جبهة التحرير أو من بعض الأحزاب الجديدة الناشئة التي تفتقد إلى التجربة ودراسة المجتمعات والى الرأي السديد والتي تدعو إلى التبرؤ من الاختيار الاشتراكي وما ألحقه بالبلاد والعباد إنما هم من المنبهرين والمستهلكين لبراءات اختراع الغير وثقافته، **فهو ك ير ر لة يب يا ويريد را ج د لة ور مها ا .**

إن محاولة قطع شعرة معاوية فيه من المخاطر الجسيمة ما يهدد كيان الدولة في حدّ ذاته وان الدولة الحارسة التي يحلم بها بعض المغامرين وذوي الأنفس المريضة من كل ما هو أصيل ومفيد للمصالح الحيوية للدولة الجزائرية وللشعب الجزائري، وينسون أو يتناسون أن نضج وفعالية مفهوم الدولة الحارسة والذي كان تطبيقه على الدوام نسبيا إنما جاء بعد تطور مرحلي استغرق قرونا وأنتج أفكارا ليبرالية وتحصن بنظريات مذهبية حرة وثقافة أقطاعية وبرجوازية ورأسمالية، ففعل التاريخ خلال هذه القرون ما شاء الله أن يفعل، فاستقر مفهوم المواطنة، وانتشرت ثقافة الدولة وهيبتها، وازدهرت قيّم الواجب والحق، وتأصل

الفكر العلمي الحديث وصفا الضمير الخ.. كل هذه القيم وغيرها لما توفر لها المناخ الملائم ما كان منها إلا أن تعم كثقافة وسلوك للإفراد تجاه المجتمع ومؤسساته.. **ي ا ما بو ح ي وا ما ب ه** ....فأين نحن من هذا وذاك؟

ومجمل القول أن الاختيار الاشتراكي الذي انتهجه حزب جبهة التحرير كاختيار لتسريع التنمية لم يأت من فراغ أو منظور إيديولوجي أو من منطق صراع الطبقات وسلطة البروليتاريا على نحو ما تقول به النظرية الماركسية، كما لم يكن النموذج الاشتراكي هدفا في حدّ ذاته، بل اعتمد كوسيلة للتنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية واختزال الحقبات والمسافات للالتحاق بركب الدول المتقدمة وتكريس مفهوم الدولة الذي استعمال مصطلحه الحقيقي لدى الشعوب العربية مازال خارج مجال التغطية كما يقال..

إن العدالة الاجتماعية هي الهدف المنشود من المنظور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، والذي هو مطلب حتى الدول الرأسمالية وفلسفة المذهب الفردي نفسه والذي يرى أن الوصول إليه كمسعى لا يتحقق إلا عن طريق نظام اقتصاد السوق القائم على قانون الطلب والعرض والمنافسة والملكية الخاصة للأفراد، وهو رأي يتطلب المناقشة من عدة جوانب ليست أهميته مطلوبة الآن..

وأخيرا اعتقد بأنه من مصلحة حزبنا ومصلحة المجتمع وكيفما كان المبرر فانه لا يمكن بأي حال من الأحوال ترك الميدان فسيحا لأحزاب تدعي أن مرجعيتها الاشتراكية والحلول الاشتراكية، وفي حقيقة الأمر ليس ذلك سوى من اجل الإثارة والضغط والابتزاز وكسب تعاطف المنظمات الدولية، أو من أجل التغني باشتراكية لفظية وعقائدية متحجرة أكل عليها الدهر وشرب، أو لفائدة حزبية ضيقة معينة انتهازيتها الانتخابية الظرفية، الغير مسؤولة معروفة في معناها ومبناها، همها الوحيد البحث عن السلطة والتسلط... أما آن الأوان للاستفادة من تجربتنا الغنية وتثمينها في ميدان التنمية وبما تحقق من انجازات

عظيمة وايجابيات لا يختلف فيها اثنان بواسطة الأسلوب الاشتراكي...؟ ومن باب التذكير أن الاشتراكية والأنظمة الثورية لا تبنى في مجتمع أمي، ذلك أن البناء الاشتراكي الحقيقي إنما يقوم على مبادئ وقيم ومثل إنسانية يلتزم بها الفرد في سلوكه وتصرفاته، ومع ضميره أولا وقبل كل شيء..، وعندما سئل ذات يوم جمال الدين الأفغاني وهو في القسطنطينية مع نهاية القرن التاسع عشر عن الاشتراكية ومستقبلها التي كانت حينها حديث، المثقفين والمفكرين والفلاسفة، فكان منه أن قال فيما معناه: إن المستقبل الآجل سيكون لا محالة للفكر الاشتراكي ذلك أن تطبيقها ونجاحها مرتبط بمدى ثقافة الفرد ونمو وعيه وحسه الإنساني.. وان في اعتناقها وانتشارها، تشبه رسالة الإسلام الذي لا يتحقق فهمه وتطبيقه الصحيح إلا بوجوب توفر مستوى تعليمي وثقافي معين يرقى بصاحبه إلى فهم سمو رسالة الإسلام وكمال قيمه وإنسانية الفكر الديني وسماحته الخ... واليوم وكيفما كانت التسمية المقترحة لتدخل الدولة في معركة تطوير المجتمع وازدهاره، وكيفما كان النمط المتبع سواء عن طريق تدخل الدولة بمفردها أو عن طريق الشراكة الأجنبية فان الدولة يجب أن تتقوى بما تملك من إمكانيات مادية وبما تقترح من حلول وتساهم بمساعدات، وهذا لا يعني أن الدولة تتراجع عن اقتصاد السوق وقانون الطلب والعرض وحماية الملكية الخاصة ودور القطاع الخاص فيما يجب أن يقوم به من استثمارات، بل لا وجود لقطاع خاص قوي نافع ومستقر إلا في ظل دولة قوية بإمكانياتها وتنظيمها وتشريعها ومنظومتها المالية وجبايتها الصارمة وسلامة ومصدقيه جهازها القضائي، ومن هذا المنظور اعتقد انه يمكن القول بان فكر حزبنا يتجدد ويتفتح عن المتغيرات والمستجدات،وان الضبابية من حوله تتبدد، وان فتح النقاش في مثل هذه المسائل أمره مطلوب وبذلك فقط يمكن عزل الفكر الضحل الذي يلوّح بإمكانياته باستغلال بعض مراكز النفوذ للتأثير في مجرى مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني وفي توجهاته وثوابته ومرجعياته الثورية.

-   ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لة ال ادة

ا   تيار ا تراكي و لدا ثور وف **1954**

- ا لد ا ا ي لور وف 1954 ا ة وا رية وبا الدولة الوطية.

- لديد البعد العا لد لور وف   م ر طرابلس جوا **1962**.

- م اربا الهـ ا تراكي م ثور وف ا االد .

الحلقة السادسة

حزب جبهة التحرير الوطني ب ا بدية وا رجعية *

تعالج هذه الحلقة إشكالية المبادئ العامة التي تحكم الشعب الجزائري كمجتمع والتي نؤكد على تسميتها بأسس المجتمع، وليس أسس مشروع مجتمع كما يجادل بعضنا وبحسن نية في بعض الأحيان، ذلك إن الخطأ الشائع في هذا الموضوع يرى وكأن وحدة المجتمع الجزائري وخصائصه لم تتبلور بعد، وفي أحسن الأحوال ما يثار هنا وهناك من روابط وأسس لا يمثل إلا أرضية لذلك ،في حين الدارس للتاريخ لا يخطئ عندما يجزم بالقول بأن مصير وحدة شعبنا كمجتمع قد تحققت منذ العصر الوسيط وبالتحديد منذ القرن السابع الميلادي بعد أن أكرم الله تبارك وتعالى شبه الجزيرة العربية بترول رسالة الإسلام والتي حملت إلى الإنسانية جمعاء حضارة جديدة قائمة على: الدين والأخلاق والثقافة... ومن هذا المنظور العالمي تقرر مصير الشعب الجزائري مثل مجتمعات المغرب العربي والشرق الأوسط وآسيا.. الخ أما ما ينظم روابط شعبنا من أحكام وأسس فإنها قد جاءت نتيجة ديناميكية ثورية وحركة تاريخية اجتماعية شملت القيّم الروحية من دين ولغة، ومبادئ، وأفكار اقتصادية واجتماعية، صبغتها الرسمية والدستورية التي تفرض علينا بحث علاقتها ومحتوى مكوناتها إن دعت الضرورة إلى النظر فيها، مع مرجعيات الأحزاب بصفة عامة، وعلى وجه التحديد مع حزبنا العتيد الذي مازال يوقظ مضجع أشباه رجال السياسة، والذي أيضا مازال يمثل كابوسا يؤلم بعض المتنطعين والمعتدين على التاريخ والسائرين بجانبه بعيدين عن حقائقه العلمية ذلك ما أجده يفسر لي على الأقل

* - الوجيز فل ة الا او الدكتور فاضلي ادريس
- الل ة اليوا اية الدكتور ار ر ر.
- وثا ا ر الا ابـ زب جبهة التحرير الوطني مار 1998

وفي أول وهلة شراسة الهجمة المفبركة والتي تحاول جمع حطب نارها بعض الأبواق بوهم السبق الإعلامي، والإثارة والرفع من حجم المبيعات. والبقية خلفيتها معروفة. إذ في اعتقادها أن التاريخ لعل وعسى يعيد نفسه، إن تاريخ بداية عشرية التسعينات لن يعود وعلى قول الشاعر:

(ودع هريرة أن الركب مرتحل..وهل تطيق وداعا أيها الرجل..)

قد أجد نفسي مضطرا إلى تجاوز حدود الحلقة لإعطاء بعض الإلمامة للعنوان المطروح حتى تتحدد خطوطه العريضة .

لقد تناولت دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في صدر أحكامها المبادئ والأهداف الأساسية بدءا من دستور 28 أوت 1963 الذي صادق عليه المجلس الوطني ووافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء 8 سبتمبر من نفس العام، إلى التعديل الأخير المصادق عليه بتاريخ 12 نوفمبر2008 وما ادخله من تعديلات جديدة دعت إليها ضرورة التطور وأحكام المعاهدات الدولية والمصلحة المشروعة للدولة والمجتمع.

إن المتصفح لهذه الدساتير يزداد اعتزازا وفخرا بعبقرية وأصالة هذا الشعب الذي قدّم أنجب واعز أبنائه ونخبه قربانا لمذبح الحرية وعزة الجزائر ومجدها. فكانوا مقاومين وزعماء وثوارا وقادة بارزين ومفكرين ناضجين، والشاهد بصمات هؤلاء الرجال التي تظهر على طول حقبات تاريخ الجزائر الحديث،.. هذا الشبل من ذاك الأسد..

إن المتأمل التريه لوثيقة دساتير الجمهورية في باب المبادئ المتعلقة بتنظيم المجتمع الجزائري يخرج بانطباع وكأن واضع أحكام هذه الأبواب لم يغادر كرسي التنظيم والتشريع منذ1963 إلى غاية عام 2008، فيجد النصوص المتعلقة بأحكام هذا الباب وان اختلفت في المبنى والمظهر، فإنها تطابقت في المرمى والجوهر، وأنه تكفي نظرة متأنية للمقارنة ليتأكد القارئ أن هذه المبادئ إذا كانت قد تعددت نصوص أحكامها كما هو الشأن في أول دستور، فانه في

دستور 1976 أثرت التجربة الثورية بزخمها إضافة مبادئ أخرى دعت إليها التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي عرفتها الجزائر الناعمة آنذاك، كما عرف دستور 1989 بدوره إضافة مبادئ وإدخال تعديلات أخرى بما يتماشى والتطورات السياسية التي هزت العالم ومست اغلب دول العالم السائرة في طريق النمو بما فيها الجزائر، التي كيفت بعض المبادئ الاقتصادية والاجتماعية لتبقى أهدافا من أولويات الدولة وعلّة وجودها كتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد، كما أن الديباجة الدستورية من جهتها قد تضمنت توضيحات وتوجيهات أساسية عززت مسيرة الشعب وتضحياته وثوراته وانجازاته التي تحققت بإرادته منذ الاستقلال، ويبقى بنفس العزيمة والآمال والطموحات في المضي قدما نحو تحقيق المزيد من المكاسب في ظل سيادة القانون ومشاركة الجميع في تمتين التلاحم والبناء الوطني، وتسيير الشؤون العمومية،كل حسب مهامه والكل حسب إمكانياته وقدراته. إن دولة القانون في أوسع معانيها ومراميها قد وجدت في هذه الديباجة ما يمكنها من ولوج عالم الواقع والتطبيق الفعلي لهذه المبادئ بمنظور مؤسساتي يتماشى وعالم اليوم وتحولاته الجارية والمتلاحقة..

وبالنسبة للقيم الروحية الراسية كروسو جبال الأوراس الأشم، وجرجرة، والونشرريس، واهقار، وكل ما شمخ وعلا في أرض الجزائر منذ القرن السابع الميلادي فكانت أن دفعت بميلاد عهد جديد في منطقة الشمال الإفريقي بكاملها فانصهرت بنيتها الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في بوتقة الحضارة العربية الإسلامية والتقاليد والعادات المحلية، كاللغة الأمازيغية التي أخذت طريقها في تعديل عام 2008 إلى الصدارة في الباب المتعلق بالمبادئ العامة الخ.. كما سما الدستور بنص دستوري واضح مميزات العلم الوطني، وفقرات (قسما) النشيد الوطني، لقطع كل الطرق وأساليب محاولات الردة التي يتحيّن أصحابها الفرص والأزمات لتحقيق مآربهم وتنفيذ توجيهات أسيادهم..

إن التمسك المطلق بالقيم الروحية الراسخة الوارد ذكرها تباعا في الدساتير المشار إليها أعلاه، وكذا ميزة مرونتها وتفتحها على تقاليد وتراث هذا الشعب وخصوصياته، كل ذلك وغيره زاد من انسجام وتماسك التركيبة البشرية لتكون عامل وحدة وقوة وازدهار في مناخ يسوده الاطمئنان والتلاحم لتشكل في النهاية مجد الجزائر ومجد ثورتها ودولتها في الداخل التي قامت على تقديس الحريات الفردية والجماعية والاستقلال والديمقراطية والعدالة، وبالنسبة للمستقبل ترنو الدولة وتتطلع دوما إلى تمتين بناء الوحدة الوطنية لتكون قوة اجتماعية ويكون أساسها العدالة الاجتماعية كمسعى منذ فجر الاستقلال،إذ يبقى خطها مستقيما ومتواصلا عبر جميع المراحل فكان المسار حافلا بالمكاسب والتحولات العميقة التي أدارتها ووجهتها حكمة وعبقرية حزب جبهة التحرير منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا، وفي حدود ما أصبح متاحا لها في إطار مناخ التعددية الحزبية والتحالف على مستوى الجهازين التنفيذي والتشريعي، وتبقى فلسفة حزب جبهة التحرير الوطني ومنظورها لمهام الدولة، أن تبقى هذه الأخيرة في خدمة الشعب، وان الشعب فيها سيد نفسه ومصدر كل سلطة فيها وان إصراره على تحصين دولة المؤسسات ودولة القانون يبقى متواصلا.

وعلى المستوى الدولي تبقى ثورة نوفمبر قبس إشعاع ومرجعية تاريخية وثورية يعتز بها كل مناضل ، ومقهور، ومتعطش للحرية والإنعتاق عبر أنحاء المعمورة قبل افتخار واعتزاز كل جزائري وجزائرية بمكانة وعظمة هذه الثورة العملاقة.

إن القيمة المضافة التي يجب أن تتحقق وتضاف إلى ماحقته الدولة الجزائرية بقيادة حزب جبهة التحرير قبل وبعد التعددية يبقى مسعى يعكس تطلعات الشعب بكامله وتمثل سّر تميز الشعب الجزائري وعبقريته في المساهمة في النهضة والبناء الحضاري، وبالنسبة للنخب الوطنية يبقى من التزاماتها نحو المجتمع ما بقيت الحرص والمثابرة والإخلاص لخدمة الشعب الجزائري والعمل على ازدهار دولته، وان تبقى هذه النخب في يقظة لقطع الطريق أمام قوى الشر،

والقوى الظلامية التي من صفاتها التربص بالقوى الوطنية والإطاحة بالدولة العصرية، ودولة القانون والاستيلاء على السلطة لتحقيق مآربها ومصالحها..

إن المبادئ المذكورة في صدر الدستور تمثل في عمومها حجر الزاوية للبناء الاجتماعي المعاصر وتوازناته، وصفتها الدستورية تكسبها السمو والأولوية في التعامل الاجتماعي والتعاطي السياسي لمختلف التشكيلات السياسية والجمعوية المعتمدة.

إن الأهمية والمكانة الدستورية لهذه المبادئ لا يعرف مداها، ومدى إلزاميتها، وفحواها إلا بعد تحديد مصطلح (**ا بد**)، وهو مصطلح كما هو متعارف عليه شائع التوظيف والاستعمال في الدراسات القانونية والسياسية والفلسفية الخ.. ومن خلال مرجعنا الموسوم الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية عام 2006 تحت عنوان:**الوجيز فل ة ال ا و** صفحة 57 وما بعدها، اقتبس ما هو مذكورا بإيجاز وتصرف، وما له علاقة بالموضوع محلّ المناقشة في جانبيها القانوني والأخلاقي، وبدون تحديد هذا المحتوى وتحليله ومناقشته واستيعابه تبقى هذه المبادئ عبارة عن حروف مجمعة في كلمات وبطريقة إنشائية لا غير..

"إن المبادئ العامة فيما أعتقد تمثل أفكارا جوهرية يمكن استنباطها من الفكرة العامة للوجود السائدة في مجتمع معين، كما يمكن استقراؤها من القواعد القانونية الوضعية الموجودة في هذا المجتمع أو ذاك، وهذا ما تتفق فيه الدول في جانب وتختلف فيه في جانب آخر بما يتماشى وفلسفات نظمها وحكمها.

أما الفكرة العامة للوجود المشار إليها أعلاه فهي تمثل التصّور العام للكون والحياة فتتفق المجتمعات الدولية في نظرتها الشاملة في اغلب هذه الأفكار، وتختلف في بعض جزئياتها..

فالفكرة العامة للوجود والتصوّر العام للكون والحياة تتمثل على وجه الخصوص في قضية (التمدّن) وهذا المبدأ مستنبط ويعتبر أساس كل تشريع في

حدّ ذاته وفي عمومه وليس مقصودا به ما ورد في الباب الأول والمتعلق بما يحكم به الشعب.

فالمقصود بالتمدن أو التحضر كفكرة عامة للوجود، ما يناقض ويضاد الهمجية، والبربرية، في كل صورها وهي مرحلة عرفتها الإنسانية في تاريخها الطويل، هي محل إدانة منذ دخول الإنسانية في عصر ما يطلق عليه بمرحلة العقد الاجتماعي، على نحو ما قال به المفكران الإنجليزيان، توماس هوبز - جون لوك وأيضا الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو، وباختصار هو عهد ظهور الدولة كأرقى تنظيم اجتماعي واعد أرسى أسس وقواعد الحضارة التي ينعم الإنسان بانجازاتها العظيمة إلى يومنا هذا..

وقياسا على ما سبق ينصرف مفهوم الدولة المتمدنة من منظور الدول العربية والإسلامية وفي جانبها العقائدي، تقوم على أساس الإيمان بالله والرسالات السماوية،

وهو ما يعبر عنه دستورنا صراحة بالقيم الروحية، الإسلام دين الدولة.. والذي موضوعه قد يحتاج إلى معالجة منفصلة ومعمقة حتى توضع النقاط على الحروف كما يقال، ولا تبقى مسألة الدين محل، **يابة و وكالة ا ة**، يجعل منه بعض الأفراد وبعض الأحزاب التي تتخذ من الفكر الديني سجلا تجاريا لهم للمناورة والتلاعب بعواطف ومشاعر المواطنين والمواطنات بمناسبة الحملات الانتخابية، والسعي الحثيث للهيمنة على كرسي السلطة من اجل التسلط..

وعلى العموم تعتبر المبادئ الواردة في صدر الدستور والتي على ضوئها يمكن تصور طريقة الحكم في الجزائر، تعتبر مبادئ قانونية وضعية في شكلها، أما في موضوعها فخلفياتها الأساسية هو ما سميناه بالمبادئ العامة للوجود والتي اقتصرنا على ذكر واحدة منها.

باختصار يجوز لنا القول بان المبادئ العامة للقانون تعبّر تعبيرا كليا عن الفكرة العامة للوجود، مثل باقي المبادئ الأخرى، ككرامة الإنسان وآدميته،

والعدل الطبيعي المطلق، والدولة المتحضرة الخ.. وان المبادئ العامة التي ذكرها دستورنا في بابه الأول، هي قواعد قانونية تعبر تعبيرا جزئيا عن الأفكار التي تضمنتها المبادئ الأساسية للقانون في عمومه وإنسانيته، وعالميته الخ..

وبعد تحديد هذه المعالم والخطوط العريضة لفكرة المبادئ قد ينتظر منا القارئ الكريم إفادته بتعريف متفق عليه على الأقل لضبط المصطلح وترتيب ما ينجر عليه من نتائج، وبتكييفه بما نحن بصدد مناقشته بصفة عقلانية، ومن هذه الزاوية أجد نفسي مع القائلين بأن: **ا باد العامة للـ ا و التعر لميها عري ها**.... وهذا القول منسوب إلى الفقيه، جورج ريبار أحد فقهاء القانون في فرنسا..

وخلاصة هذا الموضوع لا يمكن البتة ونحن في القرن الواحد والعشرين أن ننظر إلى محراب الحكم وفلسفته أو السلطة، بأنها عبارة عن نزوات لحاكم أو لجماعة ما، وان قانون الدولة برمته هو إرادة ومشيئة السلطان أو الحكام كما يقال.. وأتذكر ما كتبته في هذا المعنى بعض الصحف الوطنية السنة الماضية بمناسبة التعديل الجزئي الذي أدخل على الدستور في نوفمبر 2008 بقصد إفراغ عملية التعديل من قيمتها السياسية وربما عن قصد والتي كان يفترض فيها أن تذهب إلى ابعد من ذلك، وترتب عن ذلك أن حدث الانزلاق نحو مجافاة بعض الحقائق، ومجانبة الوظيفة التقليدية لدور الصحافة في اطلاع الرأي العام بتراهة وموضوعية على الوقائع كما هي، ليتعرف عليها المواطن وهذا حق من حقوقه الدستورية، أما أن ننقل وجهة رأي مالك الصحيفة أو كاتب الخبر أومن يحمل ميولا سياسية مخالفة وإحلالها محل الوقائع أو الموضوع المقدم كمشروع، فذلك انتهاك لثقة القارئ ومسّ بحق من حقوقه الدستورية..

إن تعديل النصوص والأحكام القانونية كيفما كان موضوعها تتماشى مع منطق الدولة المتحضرة، وروح القوانين التي تأبى الجمود لأن القانون ابن البيئة الاجتماعية وان تحسين إحكامه وتأصيلها بما ينسجم مع المبادئ العامة

للقانون المستلهمة من فكرة الوجود والتصور العام للكون والحياة بصفة عامة أمره مرغوب فيه.. ومن هذا المنظور تبقى فكرة ما يتصل بعدد العهدات طالت أم قصرت عملية عرضية لا ترقى إلى ما هو مستهدف من العملية التشريعية في حدّ ذاتها والتي مجراها يدخل في المنظور الشامل لدولة القانون وإذا كانت عملية التعديل قد مست البارحة الجزء، قد تشمل الكل غدا عندما يكون للعملية ما يبررها من الأسباب والدواعي، والفرد كيفما كان مركزه الاجتماعي ودوره الوظيفي فهو فاعل، ومستلهم للحقيقة، وممثل لها على مسرح الحياة القريبة أحيانا والمتطابقة أحيانا أخرى مع نظام الكون وسنن الحياة في تسلسلها واستمراريتها عبر حلقات تاريخية مترابطة تخص هذا المجتمع أو ذاك، وان لحظات التقييم والتقويم التي تدخل على المسار الاجتماعي أو المذهبي أو الإقتصادي أو التربوي بصفة دورية يعتبر عملية ديااليكتية علمية تستهدف تحسين الأداء، والمحافظة على أسباب البقاء والانسجام مع منطق الوجود شعرنا، بهذه القيمة ونتائجها الإيجابية، أم لم نشعر بذلك، قياسا على مقولة ابن خلدون: الناس من بدو وحضر بعضهم لبعض وان لم يشعروا خدموا..

إن بعض القوم من تأبى نفوسهم مناظر الحسن والجمال، لا يتجرؤون في معاداة هذا وذاك، ومع ذلك حتى وان ربطوا نشاطاتهم ومواقفهم بترضية النفس والسعي لبلوغ أهداف شخصية فإنهم في نهاية المطاف ومن حيث لا يدرون يقومون بخدمة هذه المبادئ أو تلك ،ذلك أن قوى الخير الكامنة في الإنسان أقوى من قواه الشريرة التي ينتهي بها المطاف دوما إلى الاندثار والانكسار لتخمد، ثم تعاود الكرة متى توفرت لها شروط ذلك وهكذا..

إن العلاقة بين المبادئ التي تجسدت عبر مراحل مختلفة من التطور الاجتماعي، والتي باتت أحكاما دستورية، وبين ما يعتبر ثوابتا في أدبيات حزب جبهة التحرير، والتي أصبحت تشاركه في بعضها أو اغلبها أحزاب أخرى نشأت منذ دستور1989،لا يختلف اثنان من أنها تطرح إشكالية مركبة من جهة، وتطرح أكثر من تساؤل من جهة أخرى..

ما يتعلق بالحدود بين ما يعتبر من المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري برمته، بحكم الاختصاص، فان الدولة هي التي تنفرد دون شريك بصفتها ممثلة للشعب وحامية حماه، فهي التي تسهر على التنفيذ والمتابعة والحماية وحق التقييم والتقويم وذلك بما تملك من مؤسسات ومرافق عامة تفي بالغرض، أو ما قد تنشئه من مؤسسات ومجالس وطنية لهذا الغرض أوذاك وكل ما تستلزمه مقتضيات السير الحسن من توظيف وتأطير ورقابة الخ.. هذا من جهة.

وبالنسبة لإشكالية العلاقة مع ما هو في حكم الثوابت لدى حزبنا من خلال المقارنة والموازنة، ولما يعتبر من مبادئ عامة بحكم نص الدستور رعايتها مكفولة بقوة القانون من طرف الدولة منذ الدخول في عهد التعددية ، ولو أن هذه الإشكالية مطروحة بشكل أو آخر مع بقية بعض الأحزاب.

كما تطرح الإشكالية الموالية نفسها بشكل حصري على حزب جبهة التحرير دون غيره من خلال علاقته مع الأحزاب التي استنارت واقتبست مرجعياتها وثوابتها من مرجعياته وأدبياته، هل المطلوب من هذه الأحزاب الاندماج في حزبنا وتنهي تجربتها ومسارها القصير؟ أم أن الأمر يتطلب استئذانا وموافقة أولية على نحو ما يقضي به قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة؟ أم أن الرأي الصائب هو لا هذا ولا ذاك؟

ت و - ثوابت ومرجعيات

ا لـ ة الـ ـابعة

حزب جبهة التحرير بـ د ـراطية ا ع و وا مو

- مـ مـ ـر طرابلس جوا 1962 ـبـ ـبهة التحرير هدا جديدا بتحويلها حزب ـا لـ ـس وثوابت.

- حزب جبهة التحرير الوطني وفر حـ مـ ومة ـرية وفـ ـرية مـ اجـ بـا الدولة العـ ـرية.

- فـ يلة الد ـراطية ـيـ ـة ـاية ـر ـبـ ـدود و هود..مـ هومها تلـ مـ بلد ـر ومـ مـ مـ .

- ا دا الد ـراطي ـا ـرض الـ ـرو لـ ا ـالـ ل ا و ـر وا و .

- وجود للد ـراطية بوجود لـ ـة ـوية الـ ـا و ع لـ ـبـ الـ ـا و .

- اتـ الـ ـر الد ـراطي مـ مـ وموط وروبا حـ ـا فا لـتـ و ثر , فـ ـبـ ابتـ ـارا ـربيا ـالـ ـا.. وا كـ ا بـ ـدد الد ـراطية اللبـ الية و الد ـراطية ا ـتراكية.

الحلقة السابعة

حزب جبهة التحرير ب د راطية ا ع و وا مو [*]

انهينا الحلقة السابقة بتساؤلات حول إشكالية تبني جلّ الأحزاب الناشئة لما يعتبر من ثوابت ومرجعيات، ابتدع وانشأ أفكارها الحزب العتيد فأصبحت بذلك تشاركه فيها، بل وتنافسه قناعاته هذه في مخاطبة الجمهور والتحايل عليه لكسب وّده حتى تفتك منه مساندته إياها بالحصول على ثقته وأصواته... وإذا كانت إشكالية هذا التساؤل مما يدخل في صلب الاهتمامات التي طرحها السيد الأمين للحزب الأخ عبد العزيز بلخادم بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر التاسع يوم 17 جوان 2009 ، قد أصبح من الضرورة بمكان تأصيل هذه الثوابت والمرجعيات وتحيينها من حيث المنظور الجبهوي، وتعاطيه، وتعامله معها بقصد الإثراء والنشر والتبليغ والتفعيل مع المحيط الواسع، فيكون المناضل بالدرجة الأولى وقبل غيره حامل هذه الأفكار والمبشّر بها والمدافع عليها على بينة من أمره، وهي التي تكون في النهاية بطاقة هويته المتميزة في حدّ ذاتها، والمميزة لحاملها عن غيره من مناضلي الأحزاب الأخرى داخليا وخارجيا، وبجانب هذه الإشكالية هناك إشكالية أخرى قد تتقاسمها الأحزاب التي لها نسبة تمثيل شعبي معين على الأقل وما يمنحها حقا تجاه الدولة والمجتمع متى كانت لها انشغالات مشروعة تتعلق بصفة أساسية في وجوب احترام المبادئ الدستورية وإرادة الشعب (.. ليس تلك الإرادة المدلسة بمفهوم انتخابات بداية التسعينات..).

---

[*] -درا ات ا ا ال يا ية الدكتور ب ر ب ر ا
-الوج ا ر للد راطية ا د طلعت
- ور ال ر ال يا ي جور باي
-ال ة اليوا ية ار ر ر
-وثا ا ر ال اد وال اب للحزب.
-ا ا ي ا لمدية ل ة وا يا ال يا ية د فو ابو دياب

استبعد مؤقتا مناقشة موضوع العلاقة بين الدولة وحق الأحزاب التي لها صفة التمثيل، أو ما يطلق عليه بالأحزاب المتجذرة شعبيا ويأتي على رأسها إن لم أقل والوحيد في الساحة السياسية في الوقت الراهن، حزب جبهة التحرير الوطني بعمقه وتغلغله الواسع كوارث للحركة الوطنية منذ عشرينات القرن الماضي.. إن هذه العلاقة فيما أعتقد قائمة على التزام الدولة بوجوب المحافظة على المبادئ التي تحكم الشعب الورد ذكرها في الباب الأول كما اشرنا سابقا، بل والعمل على تطبيق نصوصها وتنمية تطورها وتحسين أدائها، وحق الأحزاب من جهة أخرى في المراقبة والمساءلة والتقييم والعلم بما يجب انجازه، وما لم يطبق في هذا الجانب أو ذاك، كل ذلك وغيره يجد مبرراته وشرعيته في مسؤولية الأحزاب الأدبية أمام مناضليها ومنتخبيها من جهة، ومن جهة أخرى لعدم السماح الذي هو من مقتضيات نص المادة 42 من الدستور التي تمنع على الأحزاب أن تتأسس أو أن تقوم عند تشكيلها على احد هذه المبادئ، ولا أن تحتكر لنفسها حق الدعاية باسم واحد منها والوارد ذكرها في الفصل الأول من الباب الأول.

إن موضوع هذه العلاقة قد يحتاج إلى تفصيل وتوضيح وضبط حدود وتصور خارطته، أعتقد انه لم يحن أوان معالجته حتى نرفع كل الغموض والضبابية وان لا تبقى هذه العلاقة متروكة للظرف والملابسات، لأن ذلك قد لا يكسب الدولة ومؤسساتها التجربة الضرورية والتقاليد المتعارف عليها لتفعيل هذه العلاقة واختبار مداها وأهميتها بالنسبة لدولة القانون والحق، وحتى تبقى على مّر السنين ثقافة سياسية عامة تتداولها وتتوارثها العامة فتصبح في حكم العرف من الناحية الاجتماعية، ومن النظام العام من زاوية منظور الدولة.

أما بالنسبة للعلاقة مع الأحزاب التي اقتبست الثوابت والمرجعيات والأدبيات التي هي من صميم ابتكارات وإبداعات حزب جبهة التحرير الوطني، فان المقام يستلزم التمييز بين وضعين اثنين:

- **الوضـ ا و** / أن تكون هذه الثوابت وهذه المرجعيات موضوع تقاطع مما هو منصوص عليه في المبادئ العامة التي تحكم الشعب الجزائري، وفي هذه الحالة ومن الناحية القانونية فان حزب جبهة التحرير يكون على قدم المساواة مع باقي الأحزاب الأخرى وينطبق عليه نص المادة 42 من الدستور بفقراتها، على نحو ما هو جاري به العمل منذ أن دخل دستور 1989 مجال التنفيذ وبتعديلاته التي أدخلت عليه تباعا فيما بعد، أما قبل ذلك فان الأمر كان مختلفا تماما واستظهاره اليوم قد يكون غير مفيد كثيرا.. وما تجب ملاحظته ولو تساوت مراكز الأحزاب صغيرها وكبيرها، عريقها وحديثها في وجوب التقيد والالتزام بما تناولته الأحكام المشار إليها أعلاه، إلا أن الاختلاف والتباين يبقى قائما في القراءة وقدرة الاستيعاب والامتثال إلى فلسفة الدستور، والقراءة الصحيحة له والتي لا يجب أن يقع أي خطا بشأنها وهي التي يتوقف عليها المصير الأخير، إن القراءة الخاطئة تشبه وضع حجرات الأساس وضعا منحرفا، يكون مآله سقوط البناء آجلا أم عاجلا على رؤوس الجميع، وتكون بدون شك ضحاياه الأجيال المقبلة، وهذا بالضبط ما حدث مع بداية أول انتخابات تعددية في بداية التسعينات إذ ذاك كانت القراءة خاطئة في مفهوم الديمقراطية، وفي مفهوم بعض المبادئ الدستورية التي رفع رايتها بل وتخندق من خلفها بعض الأحزاب الناشئة، كل واحد على هواه ومزاجه والنتائج المؤلمة معروفة والتي مازالت بعض مظاهرها وإفرازاتها إلى اليوم شاهدة على هول الجلل والزلزال الذي تسبب فيه تناحر الوافدين المتعطشين إلى السلطة..، وعلى العموم النظرة تختلف من حزب إلى آخر ويبقى الفاصل فيها صدق المسعى وجدية التطبيق والإيمان الخالص بقيم الشعب ومبادئ أسس مجتمعه، فيبقى والحالة هذه النضال فيها سجالا بين التشكيلات السياسية المختلفة في من هو جدير وكانت نظرته اسلم نظرة، وكان أكثر وفاء وانضباطا لمفاهيم هذه المبادئ، ويضمن بذلك خلق الانسجام بين القول والعمل، ويضمن تحويل الشعارات إلى سلوك والباقي من الأحزاب الذي يشبه شركة المحاصة التي اكتشافها من العامة يؤدي إلى حلّها بقوة القانون، وحينها يصبح عامل النجاح مقترنا بتكوين الفرد الذي سيكفل

له تكوينه النظري فهم الواقع الوطني وإدراك حقائق وانشغالا ت المجتمع، كما يكون للمجهود الشخصي لهذا المناضل أو ذاك القول الفصل، وبعبارة أخرى ما يحسم السّجال السلمي بين مناضلي الأحزاب ومناصريها يرتكز على نوعية هذا المناضل أو ذاك ومدى قدراته الفكرية والعلمية وسيرته وأخلاقه ونظافة يديه من كل أنواع التلوث المالي وكل أنواع الآفات الاجتماعية والمفاسد، ما ظهر منها وما بطن.

إن سلوك المناضل كيفما كان مركزه ودوره، وما يتصف به من سيرة حميدة وأخلاق فاضلة، وما يتحلي به من حسّ وطني وضمير حيّ كمحاربة الذات وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، كل ذلك وغيره من العوامل التي يقدرها ويثمنها الشعب عاليا، إن لم نقل تلك هي الشروط التي تستهوي المواطن وتحفّزه، بل وتجعل منه شريكا أساسيا في العملية الانتخابية ومنشطا لها بما يعطي للمنافسة من جدية ونكهة متميزة، ذلك أن الإقبال المتوسط والضعيف في بعض الأحيان أصبح هاجسا وكابوسا يؤرق الجميع كلما حلّ موعد انتخابي قد يجد في التقيد والالتزام بهذه المعالم والمواصفات شرطا من شروط معالجتها الخ.. .

- **الوضـ الـا** / يبرز في هذا الوضع حزب جبهة التحرير متميزا عن باقي الأحزاب الأخرى جميعا بمسار تاريخي يناهز القرن وتحديدا منذ عشرينات القرن الماضي وبدأت المسيرة أكثر وضوحا وتكرست مع نضالات نجم شمال إفريقيا تلك هي الجذور، وعبر هذه السنين اكتسب حزب جبهة التحرير الوطني في بداية مشواره تجربة بوصفه حركة وطنية ثورية وفكرية في العالم المعاصر لا تضاهيها حركة من حركات دول العالم الثالث التي انتزعت استقلالها فيما بعد من الدول الاستعمارية الأوروبية عن طريق الكفاح المسلح.

إن اديولوجية حزب الشعب وبيان أول نوفمبر 1954، وما تخلل الثورة من مواقف وقرارات سياسية قبل الاستقلال تمثل كلها رصيدا نضاليا وأدبيا اكسب

حزب جبهة التحرير بعد استقلال مرجعية ثورية تبقى من خصوصيات حزبنا العتيد وقد سبق أن ناقشنا موضوع حزب جبهة التحرير والمنطق الثوري في حلقة من الحلقات السابقة كخصوصية...

يضاف إلى ما سبق ذكره ومنذ مؤتمر طرابلس سنة 1962 وما استجد من أفكار وبرامج جديدة كمشروع المجتمع العصري الذي أوكل لحزب جبهة التحرير إنجاح مهامه من الناحية النظرية والفلسفية و والتوجيه العام وتقييم التنفيذ وتقويمه.

وما يستنتجه الباحث التريه انه منذ الشروع في تطبيق نتائج مؤتمر طرابلس قد بدأ عهد جديد للجبهة بتحويلها إلى حزب قائم على أسس ومبادئ واختيارات سياسية واقتصادية واضحة، تعرضنا إلى أهمها في مرجعنا الموسوم الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية عام 2004 تحت عنوان **"حزب جبهة التحرير وا ثور ودلي دولة"** ص129 وما بعدها.. فلا اعرف بعد هذا ما هي مبررات المنادين بملكية حزب جبهة التحرير ومشاعيته وحقهم في التكلم باسمه والبكاء عليه بدموع التماسيح، إن الذين لبوا نداء نوفمبر من اجل استقلال الجزائر كان لهم ذلك وانتهى واجبهم نحو الوطن ونحو الله إن كانت ثم صلة عقائدية باستقلال الجزائر، وكثير ممن أطال الله في عمرهم من هؤلاء المجاهدين والمؤسسين من اختار لنفسه حزبا جديدا وتسمية جديدة له بعد الاستقلال، وفيهم من توقف في وسط الطريق، وفيهم من مازال يناضل بوضوح في بيت حزب جبهة التحرير الخ..،

أما أشباه السياسيين والحاقدين على حزب جبهة التحرير وانجازاته والذين يزعمون بحق أوفي ارث ثابت لهم، أو من مرددي مقولة مشاعية حزب جبهة التحرير، فلهؤلاء وغيرهم: قد أمست أفكارهم بالية، وشطحاتهم المبرمجة تحت الطلب، لا ترسم منظرا جميلا، ولا تدخل البهجة على النفوس. فهي منفرة وانتهازية وضغوطا من اجل أطماع، ونوع من الصيد في المياه العكرة كما يقال.. إن حزب جبهة التحرير ملك لمناضليه قديمهم وحديدهم، كبيرهم وصغيرهم، من

المثقفين، والعمال، والفلاحين، والشباب، والنساء.. فأين أنتم من هذا وذاك؟، **و ا**
ة فافع ما ت..

ومجمل القول لقد اكتسب حزب جبهة التحرير منذ مؤتمر طرابلس عام 1962 إلى غاية المؤتمر الثامن الجامع عام 2005، وإلى المؤتمر التاسع الذي هو في طور الإعداد والتحضير، وموعده الفصل الأول من عام 2010 بتوفيق من الله، أقول اكتسب أفكارا وبرامج وقرارات وحلول لمعضلات مرت ومواقف جديدة أصبحت كلها تمثل مرجعية وخصوصية للحزب العتيد، كقيمة للرصيد الفكري والثوري والأدبي الذي تحقق بفضل نضالات وخبرات مناضليه، هذا ما يطلق عليه في مصطلحات الملكية الفكرية، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المحمية وطنيا ودوليا..

إن الثروة الفكرية والأدبية والممارسة التي تراكمت مع مرّ السنين وتعاقب الأجيال والتي تشكل في عمومها كما هائلا يطلق عليه مرجعية الحزب، يجد فيها مناضلو ومناضلات الجبهة ما يثلج الصدور، ويقوي العزيمة ويسعد الانتماء، وتكون سعادتنا وافتخارنا اكبر إذا ما تبناها الغير من الأحزاب الوطنية والدولية كفكر إنساني وعالمي..، ذلك آن مسار حزب جبهة التحرير الثوري كتجربة ومرجعية، ونمطية في اختياراته بعد الاستقلال كنموذج بمناسبة ثورة البناء والتشييد منذ منتصف الستينات، والتي بلغت أوجها في السبعينيات، كانت كافية لتكون أحسن ما يقتدي به دوليا، بل وحتى التيمن بتبني التسمية نفسها، والتاريخ يشهد على كم من جبهة تحرير وطنية استوطنت هنا وهناك ..!بل وفي عقر دار أوروبا نفسها، وفي أمريكا اللاتينية وإفريقيا والمشرق العربي الخ..

إن المتأمل لهذا الانتشار الذي تزينت به كثير من مناطق العالم أنه لم يتحقق نتيجة نشاط مخابرات، ودراسات مخبريه، أو لدور مراكز ثقافية مضمونة التأطير والتمويل والرعاية والتوجيه، ويقينا لم تكن حتى نتيجة نية تصدير الثورة نفسها إلى الغير، أو لتوفر اردة لدى قيادة الدولة والحزب من اجل ذلك، كما روج لها بعض

أشقائنا زورا وبهتانا، بل لا هذا، ولا ذاك.. إنها التلقائية والحتمية التاريخية المسيرة لأحداث التاريخ وتفاعلاته ليس إلا..

لقد شاءت الصدف أن يكون مجرى تاريخ الجزائر منذ أن داست أقدام الأجنبي الغازي هذه الأرض الطيبة المباركة المطهرة بمقدم صحابة رسول الله..، والجزائر في قلب صيرورة التاريخ وجدليته التي نشطت أكثر منذ بدء ثورة الأمير عبد القادر، ونضالات الحركة الوطنية منذ عشرينات القرن الماضي، وثورة نوفمبر الخالدة، ومواصلة ثورة البناء والتشييد المظفرة ومعركة **الد راطية ا يية** ومكافحة الإرهاب، وحلقات التاريخ متواصلة وممتدة في ترابط واستقامة..، فيبقى والحالة هذه من حق حزب جبهة التحرير الوطني أن يبلور هذه المرجعيات وهذه الأفكار والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بصفة عامة، بما يحدد المعالم، ويجذّر الأصول، ويكثّف الفروع، حتى تبقى علامة مسجلة متميزة، معلومة ومنقوشة في العقول والنفوس، وان قيمة هذه المرجعيات وهذه الأفكار تتعزز أكثر بتحويلها من عالم التجريد والنشاط العقلي واللفظي إلى عالم التطبيق الملموس والاحتكاك بالواقع وحيويته وتعقيداته والتفاعل معه أخذا وعطاء، تقويما وتحسينا الخ...

وبنظرة متأنية في المرآة العاكسة للمشاهد الخلفية قد نتفاجأ بواقع عاشته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، والنشاط السياسي والتنظيمي الذي باشره حزب جبهة التحرير كمنظر وموجه ومؤطر للدولة، ومن اجل ذلك اقترحنا بسط ومناقشة هذا الموضوع سابقا، من أن حزب جبهة التحرير" **دلي دولة و وا ثور** كعنوان لمرجعنا السالف الذكر" والمشار إليه في إحدى الحلقات السابقة.

إن المتأمل في هذا الماضي الزاخر والحافل بالحيوية والسعي الحثيث لمناضلي وإطارات المجتمع من اجل بناء الدولة الجزائرية العصرية، يتفاجأ بوتيرة التسابق مع الزمن في تمكين الدولة ومرافقها بأحسن منظومة نظرية في كل مجالات النشاط، بل قد وصل الأمر إلى درجة الإسراف الشديد أو ما يطلق عليه طغيان الفكر النظري

عن الفكر العملي، وبعبارة أخرى لقد وصلت عملية التنظيم والتشريع إلى درجة الكمال، ودليلي في ذلك ما كنت اسمعه من حين إلى آخر من أفواه الوفود الأجنبية التي تزور الجزائر في إطار نشاطات حزب جبهة التحرير، أو بمناسبة الأيام الدراسية التي أقمناها في بلادنا أو استدعينا إليها في إطار نشاطات أكاديمية الخ.. فكانت كلماتهم تقريبا واحدة من أن النصوص المنظمة للمرافق والمؤسسات الوطنية والمجموعات المحلية والضابطة لعلاقاتها ونشاطاتها، **ي م اري ما و لي العـ الـبـ ر ضب ـارير الواجبات وا و** ، غير أن مرد وديتها لم تكن مطلقا متماشية مع عظمة أحكامها وأهدافها، وكان في كل مرة يعالج ضعف المردودية، بتقريرواضافة واجبات نظرية أخرى أكثر كمالا من الأولى وهكذا دواليك .. وهذا موضوع قد يحتاج من ذوي الاختصاص إلى وجوب بحثه بعمق حتى لا تتكرر تجربة الفشل التطبيقي مرتين وكيفما كان محتوى الجانب النظري، لأن المقام يتعلق بدولة وبمسيرة مجتمع كيفما كانت الاختيارات محكوم عليها التغلب على الصعوبات والتحديات والوصول بالمجتمع إلى مصاف الدول المتطورة..

وصفوة القول إن جاز لنا تسمية هذه النتيجة بـ .: " مرض العالم الثالث" بصفة حصرية، وانتشارها النسبي في البلدان المتطورة، والتي تتمثل في عدم الاهتداء إلى أسباب الفشل في مظانه، ولا تتفطن في الوقت المناسب من أنها ليست في النظرية ولا في التعاليم، بل هي في الجزء الذي أهملناه، وهو البحث كما يقال في وسائل الإنجاز البشرية والتنظيمية والمادية والنفسية الخ.. ومن هنا جاء الاهتمام بل وكثرت الدراسات والتخصصات فيما أصبح يطلق عليه بالموارد البشرية كعنصر جوهري وأساسي في كل معادلة تنموية، أو فكرية أو نهضة تربوية وعلمية وهذا هو موطن الداء والدواء. واعتقد أن السيد الأمين العام للحزب الأخ عبد العزيز بلخادم قد وضع إصبعه على ما يعاني منه حزبنا في جانبه الفكري والفلسفي، وفيما يجمع بين رجاله ونسائه من قواسم مشتركة، وخاصة منذ عشرية التسعينات الدامية، وهذا ما سوف تتم معالجته أو سيكون محل اهتمام وعناية خاصة في المستقبل، بناء على ما تسفر عليه نصوص وأحكام المؤتمر التاسع المنتظرة والتي

ستجد عنوانها تحت التوجه إلى **م ر يا ي و ىي** حسب توجهات السيد الأمين العام..

إن اكبر كمال تطمح إليه النظم هو ما يتحقق منها في حياة الناس وليس ما يقرر منها في دساتيرهم أو فلسفاتهم.. وهذا هو مربط الفرس من خلال التقاطع الحاصل بين مرجعيات حزبنا وما استعان به الغير من الأحزاب الأخرى بمناسبة تأسيس أحزابهم والتي سوف تجد أوجه الاختلاف في حقيقتها فيما يترجم إلى ارض الواقع بصدق ووفاء. وليس فيما يستعمل لدغدغة العواطف والمشاعر والتفنن في أساليب الدعاية وما ينصح به خبراء المنجمان للترويج والتجارة ليس إلا..

وقبل أن أختتم موضوع الحلقة السابعة بودي أن استشهد بما هو قريب من خلاصة الموضوع، وما ذكره احد المؤرخين الكبار للحضارات العالمية من:"..ا **ليس م ا ر ي ا الدي و ا ال ا و ح و باط و ا ال ي و العوام ا جت ا ية وال ية ال دت يا ا الدي وا حد افل وي الوحو دمي وا مواط ا وال دور ال ار ة لوب امر با م وال ا ة و و م ة ادة وما م دار ما ر ك بعد ل م ا رية لت ور العو الب رية وما و ثر التاري "**

إن مواثيق حزب جبهة التحرير الوطني ونصوص تقاريرها وبنود مؤتمراتها، قبل التعددية الحزبية والسياسية، وبعدها يعتبر ذخيرة قيمة للحزب وللوطن، بل وتمثل منبعا متدفقا يغرف منه من يشاء من أبناء الحزب وأنصاره قولا وعملا، ولكل المواطنين والمواطنات آدابا ومقالات، وللطلبة بحوثا ودراسات، وللأحزاب تقليدا واقتباسات وفي حدود ما تسمح به أحكام قانون الملكية الفكرية، وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الدولة الديمقراطية الاجتماعية كما جاء في إحدى فقرات نداء ثورة نوفمبر 1954، أو ديمقراطية الجمهورية الجزائرية كوحدة لا تتجزأ كما نصت على ذلك

المادة الأولى من الدستور، فالديمقراطية مبدأ من المبادئ الإنسانية التي استقر عليها الإنسان منذ زمن بعيد.

ولفضيلة الديمقراطية كقيمة إنسانية لا ترتبط بحدود أو عهود، سجل حافل في قاموس حزب جبهة التحرير الوطني قبل التعددية وبعدها...، ومع ذلك كادت بداية مرحلة التسعينات الأليمة من القرن الماضي، أو ما يطلق عليه عشرية الدّم والدموع، في القاموس السياسي الجزائري، كادت أن تسلب فيها الحرية باسم الحرية، وتغيب فيها الديمقراطية باسم الديمقراطية، وتكبت فيها إرادة الشعب باسم إرادة الشعب، فكادت ".. المقصلة.." أن تقام في كل ساحة من ساحات مدننا لمحاكمة الوطنيين، والثوار، وأبناء الأسرة الثورية، وأبناء الشهداء، وأصحاب الرأي.. ولولا لطف من الله تبارك وتعالى لوقع بهذه الشعب الطيب والثورة المجيدة المباركة ما لم يكن يخطر على بال البشر...

واليوم وقد استعاد الشعب الجزائري بعض وعيه، واستخلص الدرس، فلم يعد عهد الإرهاب الذي فرض نفسه ذات يوم أكثر من ذكريات شؤم سوداء في تاريخ الشعب والدولة الجزائرية.. ومن باب الاستفادة من تجارب الماضي المّرة، فلتكن مجرد جرعة من "المصل" كما يقال، قد تضاعف من حصانة المجتمع وتعصمه من أن يسلم قدره لأي طاغية تحت أي شعار كان.. والفضل كل الفضل في هذا المقام يعود إلى الجيش الوطني الشعبي، وقوى الأمن باختلاف أسلاكها، والى السياسة الرشيدة التي انتهجها السيد رئيس الجمهورية منذ توليه سدة الحكم في معالجة ملف ما كان يشبه الحرب الأهلية، وذلك بتجفيف ينابيع الإرهاب وإفرازاته، عن طريق الوئام الوطني، وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بقرارات شفافة وديمقراطية أرجعت القرار السيد فيها إلى الشعب الجزائري.

لقد كافح الشعب الجزائري منذ أن عرفت بلاده حملات الاستيطان والغزو والإذلال، فضحى بأعزّ أبنائه وبناته قربانا لمذبح الحرية والكرامة ليعيش حرا طليقا... انه شعب أراد الحياة يوما، فاستجاب له القدر..

إن الدولة الديمقراطية الشعبية ذلك الحلم الذي تحوّل إلى حقيقة بفضل ثورة نوفمبر الخالدة والتاسع عشر من شهر مارس تاريخ النصر" تاريخ وقف إطلاق النار" والخامس من شهر جوليت ألف وتسعمائة واثنان وستين، عيد الاستقلال والحرية.. تواريخ دخلت التاريخ من بابه الواسع، ومدوّنة بدماء الشهداء، ومصانة بقوة وعزم الوطنيين الأوفياء، والشرفاء والمخلصين من أبناء وبنات هذا الوطن في كتب التاريخ وآثار مجسدة في متاحفه وذكرياته.

فالديمقراطية ليست شعارا غريبا على الشعب الجزائري، أو غوغائية مبيتة عن قصد، أو تجربة مستوردة كما تستورد السلع أو بعض النصوص القانونية للتنظيم الإداري، والإقتصادي، أو السياسي، أو حتى التنظيمي لبعض الأحزاب، كما يشمّ من مرجعيات ووضعية بعض الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية، فالديمقراطية قيمّ إنسانية قائمة على مبادئ وفلسفات تقاربت مرة واختلفت مرات منذ عصر التاريخ.

أن العنوان المقترح للحلقة الثامنة في إطار مناقشة الثوابت والمرجعيات في عهد التعددية بمناسبة تحضير أشغال المؤتمر التاسع، قد تثير في ذهن القارئ أول وهلة من أن ثمّ تساؤلا غير مباشر مطروح ويحتاج إلى إجابة شافية وكافية، وبعبارة أخرى يوجد حزب جبهة التحرير أمام وضعين اثنين:

- **وض للد راطية** منظور ومعاش كواقع بايجابياته وسلبياته، الكل فيه يزعم لنفسه فضيلة الديمقراطية الحقيقية مترجمة في تنظيمه الهيكلي والسياسي كخطوة أولى، والعمل على نقلها إلى المجتمع في خطوته الثانية ليتمتع بمزاياها، وجني ثمارها متى أمكن له الفوز في الاستحقاقات التشريعية والمحلية، أي متى انتقلت إليه سدّة الحكم وتسيير الشأن العام..

- **الوض الا يت ر م تبلية** تحلم بإمكانية تحسين الوضع الديمقراطي في البلاد، والانتقال نحو الأفضل لما هو عليه الحال اليوم، وبعبارة أخرى يمكن معالجة ديمقراطيتنا المريضة، وان التعافي والشفاء ممكن جدا، وذلك بتثمين

التجربة في الجزائر منذ الاستقلال وتكييفها مع مقتضيات الظروف فيما لا يخالف الجوهر والأصول... وبتدعيم وسائل رفع الوعي من تسخير فرص التربية والتكوين، وسيادة القانون، وترشيد دور الإعلام، وبنشر وسائل التثقيف بصفة عامة، وحينها يمكن تحصين الفكر الاجتماعي من كل الإنزلاقات والفهم الخاطئ للواقع والذي تولدت، وتتولد عنه كل الأزمات والمحن التي تعرض الدولة برمتها إلى الخطر، وبتلك التدابير فقط يمكن أن تقطع الطريق على مقتنصي الفرص والأزمات للمتاجرة والتستر بالديمقراطية لتحقيق المآرب الخاصة النفعية، والتضحية بالمصلحة العامة للمجتمع برمته، ونظرا لحساسية الموضوع من جهة وباعتباره مبدأ من المبادئ الدستورية التي على ضوئها ينظم المجتمع ويتطور ويتفاعل ويقع الاحترام والالتزام الدستوري على الكافة، وبالنظر للتجربة المتميزة التي عاشها حزب جبهة التحرير الوطني قبل التعددية وبعدها، فاني استسمح السادة القراء من تخصيص عدة محطات للحلقة الثامنة بنفس العنوان، آملا إجلاء بعض الحقائق النافعة لمسيرة مجتمعنا، والتخلص من ثقافة المنبهرين بالشكليات، والتقاليد التي لا تتفق مع معطيات الواقع الاجتماعي بمكوناته وتداخلاته وتفاعلاته، والتي تعمل مجتمعة مؤثرة ومتأثرة في مسيرة واحدة، وصيرورة تاريخية واحدة، والتي لا تعتبر من صميم المفهوم الديمقراطي الصحيح الذي ستتضح معالمه تدريجيا مع محطات هذه الحلقة..

وقد أجد نفسي ميالا للاستطراد بعض الشيء، ذلك بعدما رصد ت الاعتبارات والمبررات لما ألزم نفسي التدرج معه بما يقتضيه المنطق.

أستهل في البداية عرض مقولة تعجبني كثيرا للفيلسوف الإنجليزي "..هابير ماس.." وهو من الذين يشددون على أن الحقوق الخاصة، هي تلك المتمثلة في دائرة الاستقلال التي يتطور في قلبها الفرد بدون اكراهات.... لم تهبط من السماء، بل ترتبط بنشاط إنساني أكثر جذرية أو تجذرا، انه النشاط الديمقراطي..."، وبعدها ستكون لنا إطلالة لموضوع الديمقراطية بين اليمين واليسار بصفة عامة كمحطة خاصة مما سنعطيها بلا شك توضيحا أكثر، وقد وفق في تبسيط معانيها الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في احدي كتاباته الموسومة

تحت عنوان: **درا ات ا ا ال يا ية**، والتي يبحث فيها مكانة الديمقراطية بين هذا الاتجاه وذاك، والتي تذكرنا قياسا بما طرحناه في السابق بان العدالة الاجتماعية هي أيضا غاية يتجاذبها مذهبان، الليبرالي الذي يعتقد بأن ميكانيزماته أجدر بتحقيقها، وعلى النقيض من ذلك ينازعه المذهب الاشتراكي ويرى في نفسه بأنه الأصلح وان منهجه اسلم واضمن لتحقيق النتيجة، والمنازلة الفكرية تبقى سجالا بين الاتجاهين أو المذهبين ولو من الناحية النظرية، وان ما حصل للمعسكر الاشتراكي والماركسي من خيبة أمل بعد أن فوتت عليه فرصة إصلاح وتطوير الفكر الاشتراكي بما يتماشى وروح العصر والتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وثورة المعلومات، نتيجة مؤامرة مدّبرة في الخفاء، اكتشف سرها بانتهاء الحرب الباردة كثمن لصفقة مشبوهة، قد تظهر معالمها مع مرّ السنين..

وإجمالا فالنموذج الاشتراكي كتجربة لا يعني مطلقا الحكم عليه بعدم الصلاحية والفساد، وكم من هزات وعواصف تعرض لها المذهب الليبرالي، إلا أن الظروف قد ساعدت على إدخال الإصلاحات والتعديلات المناسبة في الوقت المناسب، وهو ما لم يتيسر إلى منظري الفكر الاشتراكي، ولأوضاع معروفة، إذ لأول هزة تداعت كثير من الأفكار وبقي بعضها مطبقا في دول تعد على الأصابع.. ومجمل القول إن كلا من النظام الاشتراكي، والنظام الليبرالي قد نشأ من أجل الإنسان، وليس الإنسان هو الذي خلق من اجل تجارب هذا وذاك، فا لإنسان كما يقال معادلة صعبة جدّا، ولو كان لها إن تحلّ يوما ما، لكان التاريخ في امتداده الطويل قد وصل وبتجاربه اللامتناهية إلى هذا الحلّ، أو إلى ما هو قريب منه في عموميات الحل، لا في جزئياته كما هو الشأن بالنسبة لموضوع الديمقراطية، التي ركب موجتها بعض الوافدين على الفكر السياسي، والطامعين في السطو على كرسي الحكم ودواليب الدولة، بمخاتلة المواطن البسيط، مستغلين عملية الانتقال الفوضوية إلى التعددية السياسية والحزبية، وحرية الإعلام واقتصاد السوق الخ... فدغدغوا العواطف ووزّعوا الأحلام وينا صيب الربح وحلول كل المشاكل باسم الديمقراطية.. وبدون إدراك أو وعي أساءوا إلى مفهومها الإنساني وأخرجوها من

مجالها، وافرغوا محتواها، ونسوا أن كل الحلول تستمد قيمتها من قيمة الإنسان، وينبغي لها أن تكون على صورته،لا أن يكون هو على صورتها، إلا عندنا فراحت هذه الأحزاب الناشئة تحاول تطويع الإنسان وتروّضه بما لا يجب وتبهره بسحر الحلول في روافد وجزئيات لنظم اقتصادية واجتماعية عالمية، مستمدين بعض العون والإستقواء من جمعيات وتنظيمات دولية مهيكلة ومعدة ومدعمة لتنفيذ سياسات وتوجيهات دول استعمارية بصيغة متستّرة مغايرة لأساليب التدخل المباشرة الكلاسيكية، أوبا لتدخل الرسمي في شؤون الدول المستقلة التي دحرت الاستعمار ذات يوم في منتصف القرن العشرين، فكانت الفرصة مواتية لها لتشفي غليلها من ثورية هذه الدول، واستقلالية قراراتها، واعتمادها على نفسها في رفع تحديات الأوضاع الكارثية التي تركها الاستعمار قبل خروجه من دون عودة.. من فقر، وأمية، ومجاعة، وتخلف الخ.. فكان أن شوهت سمعتها في المحافل الدولية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأغلب كل باقي التسميات والنشاطات الأخرى لجمعيات و تنظيمات دولية بلا حدود.. والبقية معروفة.

إن الإنسانية كيان موحد لا تنقص ولا تزيد فيه اختلاف ألوان البشرات أو تباين القارات وبعد المسافات، ولا اختلاف اللهجات والمعتقدات، فالجزائري جزء لا يتجزأ من هذا الكيان في آماله وآلامه، والإنسان منذ إن وجد حكم بنظام يقول له دوما: إنه يترل الجنة إلى الأرض ويمتعه بخيراتها إمتاعا كاملا.فما اعتقد أن تجاربه في هذا السبيل قد نجحت حقا، وما يزال أمامه شوط بعيد حتى يحقق لنفسه هذه السعادة، وذلك منذ عهد المدينة الفاضلة أو دولة المدينة إلى يومنا هذا، وإذا ما فتحت قوسا بالنسبة لما آلت إليه الجزائر بعد التعددية، وكأني بالتاريخ الإنساني يعيد نفسه مختصرا المراحل وفي فترة وجيزة كانت ارض وطننا مسرحا لها..، إذ شنت هجمة شرسة على كل المكتسبات التي تحققت للشعب الجزائري منذ تمتعه بنعمة الاستقلال والتي كانت تمثل بلا منازع عزته وكرامته وثمن وفاء التضحيات الجسام لأرواح الشهداء الكرام، فسوّدت أبواق الدعاية المغرضة ، والناقمين على استقلال الجزائر واختياراتها، كل ما تحقق من انجازات ونمو ورخاء وأمن، واعدين الشعب

بالفردوس الذي كانوا محرومين منه حسب زعمهم منذ الاستقلال، رغم أن واقع البلاد اقتصاديا واجتماعيا كان أحسن بكثير من واقع بعض المجتمعات والدول العربية، بل وكثيرا من بلدان العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد زاد من جسامة المأساة توظيف الخطاب الديني توظيفا سيساويا، ونتائجه السلبية ما زالت شاهدا على حجم الفتنة الكبرى، والتي أكملت حلقتها بعض الحز بيات القارضة والقائمة على نعرات جهوية، وثقافية، وسلوكات تحريضية واستفزازية غير بعيدة في تطرفها وأطروحاتها عن الفكر التروتسكي الذي لم يكتب له النجاح حتى في مناخه،وفي عزة وأوج الإتحاد السوفيتي سابقا في منتصف القرن الماضي.

إن قراءاتهم السياسية الخاطئة لمفهوم الديمقراطية، في اعتقادهم أنهم سوف يطورونها ويعملون على نشرها ويعلون من شأنها أكثر وسوف تنضج بسرعة، فكانت تصوراتهم الخاطئة لها أن ذلك لا يتم إلا عن طريق إضعاف سلطة الدولة، وتفقيرها، وزرع الفتن والقلاقل، هذا ما فسر لاحقا جرائم حرق، وتحطيم المؤسسات، والبنى القاعدية بصفة عامة، ونسوا أو تناسوا أن الديمقراطية لاوجود لها إلا بوجود سلطة قوية تحفظ النظام وتعمل على تطبيق القانون، وفي نفس الاتجاه وبواسطة الكلمة المكتوبة والمسموعة وتحت غطاء الحق في الإعلام وحرية التعبير، انتهجت بعض الصحف نهج التحطيم عن طريق نشر الضبابية الإعلامية، والترويج للقلاقل ونشر ثقافة اليأس جهارا نهارا وبلا ندم أو تأنيب ضمير، يضاف إلى ذالك التعابير الكاريكاتورية الساخرة والهازلة، بقصد النيل من هيبة الدولة ومركزها كأعلى تنظيم اجتماعي... هذا الانزلاق العجيب والبعض منه مازال مع الأسف مستمرا، يخالف تماما أبرز الأفكار التي تبنى عليها السياسات المعاصرة، وهي فكرة تحقيق التوازن والتوفيق بين مبدأين متعارضين يتمثلان في:

- قوة الدولة بدرجة تسمح لها أن تكون فعالة.
- حرية الفرد إلى الحدّ يتيح له طلاقة العمل.

ولا اعرف اهو غياب لمثل هذه البديهيات في العلوم السياسية ؟أو غياب الوعي والإدراك لها لدى هؤلاء القوم؟، أو هو تغييبها المقصود والمدروس؟

وقبل تحديد مضمون الديمقراطية وآلياتها، قد أجد من الأفيد النظر إليها بعجالة في مهدها الأول، ومنشئها الخصب ومن خلال ما بقي محفوظا في الذاكرة من أيام الدراسة الجامعية، أو فيما دفعت إليه التزامات كرسي التدريس فيما مضى والارتباط ببعض الجامعات كمحاضر زائر، إذ كانت هذه المحاضرات في البعض منها يقترب حينا، ويبتعد أحيانا من موضوع الديمقراطية بصفة عامة...

وأجد عذري في تناول هذا الموضوع من زاويته التاريخية، ما اعتقده يتحقق من استفادة أكيدة من بعض الأفكار السياسية والتي ظهرت في عصر من أزهى عصور الفكر البشري، وهو العصر الذي صادف تعاقب ثلاثة من فطاحله الفكر وهم: سقراط، أفلاطون، أرسطو، واحدا تلو الآخر...

كما أجد عذري في إيماني بان فلسفة الإغريق السياسية على بعد ما بيننا وبينها فهي تعلمنا الشيء الجديد على الدوام كلما رجعنا إلى معالمها، وأصولها، وبيئتها وقراناها بتمعن.

إن مبرر رجوعنا إلى منبع الديمقراطية ومنبتها سيساعدنا على إزاحة من نصبوا أنفسهم مفسرين ووكلاء، وحراسا لمعبد الفكر الديمقراطي الذي أصبحت بقيمه ومبادئه توزن الأمم، والشعوب، والدول، والحكام، ولا اكتفي بالوقوف على إفرازات تسلسل مجراها ومرماها، وما أصبح يزخر به عالمنا وتفرعاته، بصورة هادئة وعادية ونفعية من باب استغلال ما ينتجه العقل لفائدة الإنسان، وهذا هو الوضع الطبيعي والمعقول، وغير المعقول هو ما أصبح مستعملا منها لمآرب أخرى للابتزاز والانتقام والمتاجرة التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية عن طريق المنظمات الدولية التي تسير في فلكها، والتي نصبت نفسها حكما ومحكمة، فأصبحت توزع الاتهامات بخرق الديمقراطية، وتحاكم الدول وحكامها على بعدهم من مقتضياتها أو لتجاهلهم لهذه القيمة السياسية في تعاملهم مع رعاياهم، بل

ووضع بعض هذه الدول تحت المراقبة والتفتيش والمساءلة السنوية، وحسب المزاج وفي اغلب الأحوال وما تقتضيه مصالحهم... يضاف إلى ما سبق ما يجري في بلادنا، ذلك التصنيف المخترع في الخارطة السياسية والتي تروّج له بعض الصحف من توزيع، وتوشيح هذا الحزب أو ذاك بفضائل الديمقراطية وحرمان الآخر منها، والآخر وطني، وغيره اسلاماوي أو علماني الخ...

ويكفي حزب جبهة التحرير الوطني فخرا انه مصنف بأنه حزب وطني، بل هو أبوها عن جدارة واستحقاق وبدون منافس، وهو ديمقراطي حتى النخاع بالحجة والدليل، ولو أنكر الحاقدون بمكرهم، وهذا ما سنعمل على إبرازه من خلال هذه الحلقة ومحطاتها..

عبارة الديمقراطية وحدها إشارة ساطعة ودالة على حقبة مضيئة في تاريخ البشرية وبداية صحيحة، ومنطلقا لبداية عصرا لمعرفة وقوة العقل في اكتشاف وتفسير الظواهر الطبيعية وفي هذا المقام أجد نفسي مضطرا لنقل فقرات من مبحث متعلق بفضل الإغريق في تطوير الفكر العلمي ص 56، وما بعدها من كتابنا الموسوم تحت عنوان الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية، ذلك أن التفكير اليوناني هو ميلاد الفكر، لقد انبثق الفكر في اليونان من الروح القائمة والعميقة التي كانت موجودة في الشرق بصفة عامة، ويبقى التفكير اليوناني متمتعا باستقلال ذاتي في مقابل التفكير الشرقي، ويكاد يكون تاما وانه قد اظهر بذالك نوعا من الخلق.. ومن الناحية السياسية عمد الفكر اليوناني إلى تعميم مبدأ المناقشة في المجالس والجمعيات والتي جعلت منها الأنظمة الديمقراطية عاملا حاسما في تطوير الفكر وخلقه كما سيأتي ذكره وفيما له صلة بموضوعنا إلخ..

إن البيئة السابقة على سقراط أستاذ أفلاطون، قد تميزت بشتات متناثر من الاتجاهات الفكرية، استطاع ذلك الفيلسوف العظيم تحويلها إلى فلسفة محددة المعالم، والى آراء رتّب عليها المفكرون من بعده نتائج وان جاءت متعارضة، وقد

تميزت تعاليم سقراط بالإيمان بان الفضيلة هي المعرفة، وأنها بالتالي قابلة للتعلم وللتعليم. وكان لهذا الربط بين الفضيلة والمعرفة تجريح للديمقراطية الأثينية التي قامت على افتراض صلاحية أي إنسان لشغل أي منصب.. والتي كان لها صداها في آراء تلاميذ أفلاطون على نحو ما سنراه، وتبقى الإشارة واجبة من أن البيئة الفكرية التي عمل في ظلها هؤلاء الفلاسفة تغاير في جملتها بيئة الفكر الحديث، ولئن كانت مشكلات العصر الحاضر لا تخلو من بعض أوجه الشبه مع مشكلات اليونان، إلا انه لا تطابق البتة بين مشكلات العصرين، ومن اجل ذلك تبدو أهمية التعرض إلى حكومة أثينا بالذات، وهي الحكومة التي نعرف عنها أكثر من غيرها، وتليها اسبرطة، وهي الحكومة التي خصّها فحول فلاسفة الإغريق بفائق عنايتهم..

تتكون تلك المدينة من ثلاث طبقات رئيسية متميزة كل منها عن الأخرى من الناحية السياسية والقانونية وتشكل هذه الطبقات صورة هرم قاعدته طبقة الأرقاء التي تمثل ثلث سكان أثينا، أما الطبقة الرئيسية الثانية فهي تتمثل في الأجانب المقيمين في المدينة، في حين الطبقة الثالثة والأخيرة فهي طبقة المواطنين، أي أعضاء المدينة الذين لهم حق المشاركة في حياتها السياسية، إن صفة المواطن ميزة يتوارثها الأبناء، والابن يعد مواطنا بالمدينة التي يتمتع والده بعضويتها، وصفة المواطن هذه امتياز يخلع على صاحبه عضوية المدينة ويؤهله لحد أدنى من المشاركة في النشاط السياسي، وفي الشؤون العامة وهذا القدر من المشاركة لم يجاوز أحيانا مجرد حضور المواطن اجتماع المدينة، وتختلف أهميته تبعا لمدى الديمقراطية السائدة، وقد يتضمن أحيانا أخرى صلاحية متفاوتة لتولي الوظائف العامة، وان صلاحية تولي وظائف المحلفين هي أحسن معيار لصفة المواطن الخ..

ولتصريف شؤون المدينة يقوم النظام السياسي هناك على الجمعية العامة التي تتكون من مجموع المواطنين الذكور في المدينة، ويحق لكل مواطن أثيني حضور أشغالها بعد بلوغ سن العشرين، تجتمع هذه الجمعية عشر مرات على الأقل في السنة، تشبه قرارات هذه الجمعية التشريعات الحديثة التي تصدر عن السلطة العامة بصفة شاملة، وتستمدّ وجودها السياسي من الشعب. وما يسترعي الانتباه

والطريف فعلا في الحكومة الأثينية هو وجود جمعية سائر المواطنين سالفة الذكر، بل وان ما تضمنته تلك الحكومة من وسائل سياسية إذ كفلت مسؤولية القضاة والموظفين أمام مجموع المواطنين، وجعلتهم خاضعين لرقابتهم، وكانت وسيلة ذلك إيجاد نوع من التمثيل النيابي، غير أن أمره مختلف عن مفهوم التمثيل النيابي الحديث، إذ كان الهدف هو اختيار هيئة كبيرة إلى حد يكفي لإعطاء صورة مصغرة لجميع المواطنين مع السماح لهذه الهيئة بالعمل باسم الشعب في حالة معينة أو لأجل قصير، وقد ترتب عن قصر المدّة عدم جواز إعادة انتخاب الأعضاء، وفتح الباب أمام المواطنين الآخرين.

بجانب الجمعية العامة عرفت أثينا هيئتين أخريين كانتا دعامة الرقابة الشعبية على الحكومة هما: **لس ا ا ة، وا ا ك** التي تقوم على أساس التوسع في نظام المحلفين الشعبي، فكان يتم اختيار أعضائهما عن طريق الانتخاب، وهما الهيئتان الرئيسيتان الحاكمتان فعلا في أثينا، ويعتبر مجلس الخمسمائة بمثابة مجلس تنفيذي ولجنة مركزية للجمعية الشعبية، وللتمكين من التناوب كانت القبائل العشر المكونة لدولة أثينا، أن تبعث لهذا المجلس بخمسين عضوا، ويتولى ممثلو كل قبيلة منها الحكم "عشر أيام السنة" يضاف إليها ممثلا عن كل قبيلة من القبائل التسع الأخرى البعيدة عن المجلس، فيعهد إلى مجلس الخمسين هذا بسلطة مراقبة الأعمال وإدارتها باسم المجلس كله، وكان رئيس مجلس الخمسين يختار بالاقتراع من بين أعضائها لمدة يوم واحد. أما مهمة المجلس الأساسية فهي أن يزود جمعية المواطنين بالمقترحات، ويعتبر هذا المجلس أكثر ممارسة للتشريعات من الجمعية الشعبية، وانه لاحقا كرّس نفسه لإعداد المشروعات حتى تناقشها تلك الجمعية..

أما المحاكم فكانت مظهر امتداد رقابة الشعب على القضاة والقانون على السواء، ومما لا شك فيه أن محاكم أثينا كانت حجر الزاوية في النظام الديمقراطي لتلك المدينة، فكانت مهمتها كأية محكمة أخرى أن تفصل في قضايا الأفراد مدنية كانت أو جنائية، ولكن سلطتها جاوزت هذا النطاق إلى حدّ بعيد تعتبر أقرب إلى العمل التنفيذي أو التشريعي منها إلى القضاء.

يتم اختيار أعضاء هذه المحاكم (المحلفون) بواسطة الوحدات الإدارية التي سنذكر بعض تفاصيلها لاحقا، ويكون مجموع ما يتم اختياره قرابة **تة ك ا** ، ثم يتم تعيينهم بطريقة الاقتراع، لتولي جهة عملهم ونوع القضايا التي يفصلون فيها، ويشترط في من ينتخب محلفا من الأثينيين بلوغ سنّ الثلاثين، وكان عدد المحلفين في المحكمة الواحدة لا يقل عن 201 محلف، وهم يباشرون وظيفة القاضي والمحلف على السواء، وقرار المحكمة نهائي على الدوام، ولم يكن حكم محكمة ليلزم أخرى، ذلك أن المحاكم الأثينية تعمل وتقضي باسم الشعب كله، فهي لم تكن مجرد هيئة قضائية بل كانت تعتبر تماما أنها الشعب الأثيني..

أما إشراف المحاكم على الموظفين فقد اتخذ ثلاث صور رئيسية:

و ا - حق المحاكم في اختيار صلاحية المرشحين قبل توليهم الوظائف، وذلك بان تقام دعوى بعدم صلاحية المرشح فتقضي المحكمة بذلك، وقد أدى هذا إلى تخفيف مساوئ تعيين الموظفين بالاقتراع.

الاية - الصورة الثانية لرقابة المحاكم هي، نتيجة لإمكان مراجعة أعمال الموظف عند انتهاء مدة خدمته، وهي مراجعة تتم أمام إحدى المحاكم، وفي النهاية وجدت طريقة خاصة لمراجعة الحسابات وصرف الأموال العامة وذلك بالنسبة لكل موظف عند انتهاء مدة خدمته، فالموظف الأثيني والحالة هذه لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من الاستقلال في عمله، ويستثنى من ذلك القواد العسكريون، فكانوا أكثر الموظفين الأثينيين استقلالا، كما سيرد ذكره...

لقد جاوز إشراف المحاكم على الموظفين إلى مراقبة التشريع ذاته، الأمر الذي جعل لتلك المحاكم سلطة تشريعية حقيقية تصل بها في حالات خاصة إلى مترلة مماثلة لسلطة الجمعية الشعبية ذاتها، ولم تكن المحاكم لتحاكم الأفراد فقط، بل تحكم على القانون أيضا، وذلك بان تصدر أمرا بأن القرار الصادر من المجلس التنفيذي أو من الجمعية الشعبية مخالف للدستور، ويستطيع كل مواطن آن يتقدم بمثل هذه

الشكوى، فتوقف شكواه العمل بالقانون حتى يصدر حكم المحكمة بشأنه، فالقانون المطعون فيه في هذه الحالة يحاكم على غرار محاكمة الأفراد.

وبالنسبة للتقسيم الإداري أو من حيث الحكم الذاتي المحلي، أو الإدارة اللامركزية فهي مقسمة إلى حوالي مائة قسم آو ولاية، أي وحدات الحكومة المحلية، والتي تتميز بتوارث العضوية فيها، وكذلك بقاء العضوية لصاحبها ولو انتقل إلى قسم آخر، أو ولاية أخرى، وقد تمتعت هذه الأقسام أو الولايات، بقليل من سلطات الضبط المحلية، أما الوظيفة الهامة لهذه الولايات فكانت تتمثل في ترشيح الأفراد الذين من مجموعهم هيئات الحكومة المركزية (مجلس الخمسمائة، والمحلفون)، وكان تولي المناصب مزيجا من الانتخاب والاقتراع، وكما هو ملاحظ قد وجد الفكر السياسي الإغريقي في هذه الطريقة الصورة المميزة للحكم الديمقراطي، لما تتيحه للجميع من تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة.

ومما هو جد ير بالذكر أن فئة من الوظائف الأثينية الهامة قد ظلت بعيدة عن طريق الاقتراع وبقيت متمتعة بنصيب كبير من الاستقلال، وهذه الفئة يطلق عليها: القواد العشرة، الذين جعل اختيارهم بطريق الانتخاب المباشر، وكان من الجائز أن يعاد انتخابهم، وهم نظريا مجرد قواد عسكريين، لكن من حيث الواقع، وبخاصة في عهد الإمبراطورية، كانت لهم سلطات هامة، في البلاد الأجنبية الداخلة في نطاق الإمبراطورية، بل أيضا كان لهم تأثير عظيم جدا في المجلس التنفيذي والجمعية الشعبية في أثينا نفسها، فالحاصل أن الوظيفة كانت في الغالب سياسية على اكبر جانب من الأهمية، وتذكر المراجع المتخصصة والدراسات السياسية بالإشارة إلى القائد.. بركليس.. الذي أتيح له أن يكون الموجه لسياسة أثينا عاما بعد عام، وكان مركزه إلى المجلس التنفيذي والجمعية الشعبية اقرب إلى مركز رئيس الوزراء في العصر الحاضر منه إلى قائد عسكري،ويبدو أن هذا النفوذ كان يرجع آخر الأمر إلى قدرته على الظفر بتأييد الجمعية الشعبية الخ..

ومجمل القول لقد تميزت الديمقراطية الأثينية بالنظم التالية :

- **لس يـ** ، مختار اختيارا شعبيا ومسؤول أمام جمعية المواطنين.

- **لـ و م ة لو** ومختارون برأي الشعب.

ومن وراء هذه النظم فلسفة تظاهرها، ومثل عليا تستهدف تحقيقها، وهذه المثل ليست سهلة البيان أو ميسّرة الوصف، إلا أن المؤرخ (.. ثيوسيديدس..) كما تشير المراجع كشف ببراعة منقطعة النظير عن **معـ الد راطية ا م ر ثيا**، وذلك بتسجيله خطبة الرثاء المشهورة المنسوبة إلى.. بركليس، زعيم الديمقراطية في حينه، المشار إليه أعلاه. وهي خطبة قيل أنه ألقاها تخليدا لذكرى شهداء العام الأول من حرب أثينا مع اسبرطة، وقبل التعرض إلى بعض فقرات هذه الخطبة بودي أن أسجل بعض الانطباعات التي أثارها بعض فلاسفة السياسة ومؤرخي الفكر السياسي، وملخصها:

- أن تاريخ التراث الأدبي لم يعرف الآن خطبة تناولت المثل العليا السياسية بمثل براعة هذه الخطبة ودقتها.

- أن القارئ يلمس في كل سطر من سطورها مدى اعتزاز الأثيني بمدينته(..دولته..) ومقدار فخره بالانتساب إليها، وحبّه للمشاركة في حياتها العامة، والمعنى الخلقي الذي فهمه من الديمقراطية الأثينية..

أما غرض بركليس الأساسي من وراء هذه الخطبة، هو أن يثير في أذهان سامعيه الإحساس بالمدينة نفسها، باعتبارها أعلى ما يمتلكه المواطنون، وأسمى ما يمكن أن يدينوا له بالولاء والإخلاص، وقد أدار الخطيب ظهره إلى تقاليد وماضي أثينا و لم يقف عنده إلا إلماما، بل تناول خطابه عظمة الحاضر، تلك العظمة التي تتجلى في أثينا المتحدة المؤتلفة كما هي عليه فعلا، وما تمثله بالنسبة لحياة أبنائها...أما أهم مقتطفات هذه الخطبة اختار منها ما يلي:

"..أناشدكم أن تسلطوا أنظاركم يوما تلو يوم على عظمة أثينا حتى تفيض قلوبكم بحبها،وان آخذتم يوما بمجدها وعظمتها،فاذكروا رجالا عرفوا واجبهم،

وأقاموا بشجاعتهم صرح هذه الإمبراطورية،،وكانوا إذا ما جدّ الجدّ لا يخامرهم إلا شعورهم بخوف العار وإباء الضيم، وإذا ما قدر لهم الفشل أبوا أن تفقد بلادهم شرفها أو مجدها، فجادوا لها راضين بأرواحهم كأعز قربان يقدمونه في يوم عيدها.."

ملخص هذه الفقرة من خطبة (بريكليس) تستهدف تحفيز همم الأثينيين، ذلك أن أسمى شرف لهم هو وطنيتهم، وتمجيد دولتهم "أثينا"، لأن تمجيدها تمجيد لأشخاصهم... أما في الفقرة الموالية فان تفاخر الخطيب بمواطني أثينا واضح من خلال مشاركتهم في الحياة العامة للمدينة إذ لا تلهيهم مصالحهم الخاصة، فما جدوى المال إلا من اجل أن ينعم بالمساهمة الفعلية في المدينة، وأي قيمة للأسرة ولو طابت أعراقها إلا في تمكينها للفرد من الانتساب لتلك الصورة العليا للعلاقات الاجتماعية، وهي الصورة التي تتمثل في حياة المدينة السياسية. وذلك بقوله: .. "إن المواطن الأثيني لا يهمل شؤون الدولة بحجة انشغاله بشؤون أسرته، بل إن المنهمكين منا في أعملهم لاتنقصهم الفكرة السليمة عن الشؤون السياسية. وإن المواطن الذي لا يعني بالمسائل العامة لا ترى فيه رجلا منعدم الضرر، بل رجلا منعدم الفائدة. ولئن كان قليل منا مبتكرين، فإنا جميعا في السياسة قضاة موهوبون.."

وفي سياق الفكر السياسي لدى الإغريق وما نادي به مفكروه وفلاسفته، كمقول: يوضع كل فرد في المكان الذي تؤهله له مواهبه بحكم تكافؤ الفرص للجميع، وفي هذا الشأن يقول بركليس، "وعندما ينفرد مواطن بميزة من أي نوع، فانه يفضل في تولي الخدمة العامة كمكافأة على جدارته، لا كامتياز يسمو به على غيره. وكذلك لم يكن الفقر حائلا أمام الفقير، بل كان من الممكن أن تفيد منه الدولة أيا سوء حاله.."

إن الحياة العامة المتشابكة وما علقه عليها الأثينيون من أهمية، تتضح أكثر من خلال التناوب في الحكم، وتولي الوظائف بالاقتراع، وتوسيع نطاق الهيئات الحاكمة إلى الحد السابق ذكره ،إلا وسائل لإفساح مجال الخدمة لأكبر عدد من

المواطنين، فتلك مزايا رغم العيوب التي لاتخلو منها نظمه، وتتمثل هذه المزايا في حكومة ديمقراطية، لأن الإدارة بيد الكثرة لا بيد القلّة، وقد قدّر أرسطو في كتابه الجمهورية عن دستور أثينا أن سدس سكان أثينا كانوا مساهمين مساهمة فعلية في الحكم.وفي مجال المساهمة في مناقشة المسائل السياسية في اجتماعات المدينة كما سبقت الإشارة (الجمعية العامة للمواطنين) والتي كانت تقام بصفة عادية عشر مرات كل عام الخ..

والخلاصة على هذا النحو كانت المدينة كما يتصورها الأثيني مجتمعا يعيش أفراده فرصة المساهمة معا في تآلف وانسجام، ويتيح لأكبر عدد مستطاع من أفراده فرصة المساهمة الفعلية في الحياة العامة دون تمييز يرجع إلى ثروة أوجاه، كما يعطي لكل ذي كفاية مجالا طبيعيا، للعمل والازدهار، ويمكن القول إلى حدّ كبير بأنه ربما لا يوجد مجتمع آخر نجح في تحقيق هذا المثل الأعلى مثلما نجح المجتمع الأثيني في عهد بركليس، ومع ذلك كانت مثلا عليا لا حقائق واقعية، والديمقراطية في أفضل حالاتها لا تخلو من المثالب.. وعلى سبيل المثال ومما أصبح لا يتقبله الفكر السياسي الحديث، لا يتولى الوظائف إلا نصيب قليل من المواطنين،ويضاف إليها فئة قليلة من محترفي السياسة الخ..

هذه صورة للحياة الديمقراطية في بدايتها، وفي مرحلة من أزهى مراحلها وإذا اقتصرنا على ذكر أثينا دون اسبرطة أو غيرها من المدن اليونانية الأخرى فذلك مرجعه إلى ما حظيت به هذه المدينة من فلاسفتها ومفكريها من عناية واهتمام، و لم يكن من باب السهو أو التجاهل عندما لم نتدرج مع تسلسل تاريخ هذه المدينة عصرا بعصر كواجهة للحضارة الإغريقية، أو على الأقل ما أصبح عليه وضعها في فترات تاريخية معينة عاصرت فلاسفتها الباقين كأرسطو، وفلسفة المدرسة الرواقية الخ.. ذلك أن مثل هذا التكفل بالموضوع قد يتطلب وحده عدة حلقات من جهة، ويغطي بعض الشيء على ما نحن عازمون على أن نستخ لصه، إن لم أقل أن بعض الإطالة قد تنسينا الموضوع المحوري الذي نحن بصدد معالجته، وكما أشرت في البداية أن نظرتنا إلى موضوع الديمقراطية في بيئة منشئها وأساليب

تنفيذها إنما بقصد الإطلاع عن جوهرها ومحتواها وأبعادها الإنسانية، مع العلم أن التطور السياسي الحديث قد كيّف الفكرة وأبقى على ما ابقي لما رآه مفيدا، واستغنى عما رآه غير ضروري ولا يتماشى مع الواقع الجديد وتطور الحياة في جميع مرافقها، والتي ستكون بلا شك محل عرض مختصر للمحطات القادمة، آملا في نفس الوقت من أن أحرص كل الحرص على مسك وشدّ الخيط الرفيع الذي أريده أن لا ينقطع إلى عصرنا هذا، بل والى ما وصل إليه فهمنا للديمقراطية نحن في الجزائر بصفة عامة، وفي حزب جبهة التحرير على وجه الخصوص..

لو كانت مساهمتي المتواضعة هذه ليست مقتصرة على إثراء أشغال وأعمال لجان تحضير المؤتمر التاسع لحزب جبهة التحرير الوطني المزمع تنظيمه مع بداية السنة القادمة بمشيئة الله، لاستعرضت مراحل عرفتها الديمقراطية، أثناء الحضارة الرومانية، ومرحلة العصور الوسطى بسيادة الكنيسة، والنظام الإقطاعي، وعصر النهضة بتنويره وأنواره، وبرجوازيته، ورأسماليته، وكذا مرحلة انتشار الفكر الاشتراكي، والماركسي الخ... غير انه ولأهمية أحداث هذه المراحل ومحتوياتها قد انتهج منهج التلميح إلى خصوصياتها وإلى بعضها باختصار وبإشارات، مؤجلين ما يجب أن تحظى به من البحث والتنقيب، بمناسبة سانحة أخرى تتطلب بعض الوقت والترتيب.

إن وضع الديمقراطية مع بداية القرن الواحد والعشرين، إذا كان ينظر إليه بمنظور الانتشار والتوسع عبر كل جهات العالم، يمكن القول بان الديمقراطية قد تعولمت، ونصت على أحكامها جلّ دساتير دول المعمورة، وخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة بانتصار معسكر فلسفة الاتجاه الفردي أو الليبرالي، أما إذا نظرنا إليها من حيث التفاعل الشعبي كقيمة إنسانية مؤثرة ومحفزة وكآلية من آليات التجنيد والاستقطاب الجماهيري، بل ومقياسا لسلوكه أيضا وسعادته، فاني أقول بدون حرج بأن أوجها ولمعانها أصبح باهتا ومحدودا بالنسبة للدول المصنعة والتي قطعت أشواطا في تكريسها من حيث الحكم، والممارسة،إلا ما تعلق منها بالسلوك اليومي للمواطن الخ... أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية، ودول العالم الثالث فان وجه

المقارنة، والتصنيف يعتبر مسألة سابقة لأوانها لعدة اعتبارات قد يرد ذكر بعضها كلما دعت الضرورة إلى ذلك سبيلا...

لقد انتقل التراث الإغريقي الزاخر بالعلوم والآداب والفلسفة والفنون بالدرجة الأولى بفضل الحضارة العربية الإسلامية التي سنخصص لها بعض الفقرات، وقبل ذلك كان الغرب يجهل تماما كنوزها ومعارفها، وبمجرد ما سنحت له الفرصة أرسى قلاعه وبني أسسه المرجعية، بل وجذور هويته الحضارية والثقافية من علوم وتاريخ وأدب وفلسفة وفكر سياسي وحكم دستوري، وحرية، وديمقراطية، وغيرها، أقبل عليها متلهفا متعطشا تواقا إلى آفاق أوسع وأرحب بعد ظلام القرون الوسطى، وتسلط الكنيسة وعبثها الخ... وبهذا انتقل الفكر الديمقراطي إلى القارة الأوروبية فاصّلته، وأثرته، وتنوعت في آلياته، وطبعته بطابعها الغربي فأصبحت بذلك ابتكارا غربيا خالصا، ولو أن بعض الرأي ينكر ذلك،باعتبار أن هناك من المواضيع مما له طابع إنساني.

أما بالنسبة لمكانة الديمقراطية بين اليمين واليسار كما لمحنا فيما سبق، والتي بالتأكيد تعود بنا إلى القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر، إذ عرف الفكر السياسي ذيوع تقسيم وتصنيف مازال قائما إلى يومنا هذا على مستوى الدول، والأحزاب، والأفراد، فهناك الدول اليسارية والتي مع الأسف تقلّص عددها إلى درجة الانتهاء والفناء، وهناك الدول اليمينية التي كثر عددها وتباين حجمها، وهناك ما يسمى بالأحزاب اليمينية، وبجانبها الفكر السياسي اليساري أو أحزاب اليسار، بل وان من الأفراد من يوصف بعضهم بأنهم يمينيون، ويوصف آخرون بأنهم يساريون، وهو تصنيف وتقليد يكاد الآن يختفي من الأوساط الاجتماعية إلا عند بعض المفكرين ورجال السياسة الذين لا يجدون في ذلك ما يحرجهم، بل يعتبرون في ذلك الوفاء كل الوفاء لقناعاتهم، وفلسفة حياتهم ..الخ

إن اقتصارنا على ذكر بعض الأمثلة على الحكم الديمقراطي في أوروبا قد يكون مفيدا ويكسبنا سماحة في التفكير والحكم على الظواهر والمسالك من خلال

أوجه تطبيقها، لقد نظر بعض المفكرين من الغرب، وتبعهم بعض من المثقفين من دول العالم الثالث إلى موضوع الديمقراطية، إذ اعتبروه ابتكارا وتجربة غربية، مثلها مثل الدستور بصفته آلة تقنية للحرية، أو توفيق بين السلطة والحرية في إطار الدولة وهو في نهاية المطاف ابتكار أو تنظيم غربي، ولو اعترضت قلة من المفكرين كما سبقت الإشارة على هذا الاستئثار، باعتباره تراثا إنسانيا ولا فضل لقوم فيه على قوم،أما ما أصبح يعرف بالمؤسسات السياسية فهو ينتمي إلى العصور القديمة اليونانية، والحضارة الرومانية، والى التطور السياسي في أبريطانيا بعد الخروج من القرون الوسطى، وعصر الأنوار في أوروبا وأمريكا، وبمجمل القول، إلى الحضارة الغربية التي قامت وترعرعت على أنقاض الحضارة العربية الإسلامية و بفضل الدور العظيم الذي قامت به في ربط الصلة بين الحضارة اليونانية وأوروبا عن طريق الاحتكاك المباشر بحضارة الأندلس غربا، وبالإحتكاك أيضا مع المشرق عن طريق مدينة البندقية،والحروب الصليبية وحينها كانت الحضارة العربية الإسلامية هي المهيمنة، فخلقت بذلك الحافز الأول عند كل أوربي لتغيير نمط حياته،كما كانت لكتابات ابن سينا وابن رشد أثرها الفعّال لدى الدارسين، وطالبي المعرفة من طلاب أوروبا وبذلك ربط الغرب نهائيا صلته بمرجعيته الثقافية والفنية والفكرية المتمثلة في الحضارة الإغريقية، كما سبقت الإشارة فأحيا علومها، وصنفها، ورتبها، واقبل على هضمها، وأطلق دعوى التحرر الفكري، وتحديدا على مدرسية القرون الوسطى، وذلك مع مطلع القرن الرابع عشر، في الوقت الذي بدأ فيه الغرب يخطو خطواته الثابتة، جنح العالم الإسلامي إلى السبات العميق مغلوب الفكر، مسلوب الإرادة متأثرا بجراح خارجية وداخلية أعمق وأوجع...

إن النهضة العلمية التي تطورت في الغرب في أواخر القرون الوسطى والتي تأكدت بشكل نهائي خلال القرن الثامن عشر، تنطلق من قناعة أن العالم يفهمه المراقب المخلص، وانه منتظم بشكل عقلاني وأننا عندما نمسك بالقوانين الأساسية التي تتحكم بسلسلة من الظواهر المعينة، يمكن أن نستخلص عددا من النتائج تثبتها الوقائع بشكل عام، وهذا الوصف انعكس على سبيل المثال في ميدان الفكر

السياسي على تكييف شكل الحكم ومحتواه مع ما يتناسب مع الواقع الجديد، ذلك انه في إطار دولة المدينة كما سبقت الإشارة كان يمكن للحكومة أن تكون مباشرة حيث كان يمكن جمع كل المواطنين في مكان عام من اجل التصويت، بلا آو نعم، وعلى كل ما يهم التنظيم السياسي، أما عندما يتعلق الأمر بالدولة التي تظم عادة عددا من السكان، فان الحكم الديمقراطي المباشر يصبح مستحيلا، فيجب أن يكون والحالة هذه حكما تمثيليا، هذا لم يمنع من أن بعض الدول قد تبنت منذ القرن الثامن عشر إجراءات الديمقراطية نصف المباشرة في دول محصورة مثل دولة سويسرا..

إن النظام التمثيلي قد تكامل تدريجيا في بريطانيا العظمى منذ القرون الوسطى متقدمة بذلك الدول الأوروبية جميعا والتي لم تعتمده إلا منذ أواخر القرن الثامن عشر، وما يمكن تأكيده أن بريطانيا لم تعهد بالنظام التمثيلي إلا بالتدرج البطيء مقتصرة في بادئ الأمر على طبقة سياسية ضيقة بصفة عامة، وهذا ما حدا ببعض المحللين السياسيين إلى القول بان دستورية السلطة السياسية سبقت الديمقراطية في بريطانيا الخ... أما الطبقة المحظوظة فتتمثل في الطبقة الارستقراطية، والبورجوازية، التي وحدها كانت تتصرف في الشؤون السياسية، ثم توسع فيما بعد الجسم الانتخابي، وفرضت في كل البلدان الأوروبية فكرة الانتخاب العام للرجال والنساء، وذلك خلال النصف الأول من القرن العشرين.

إن الإجراءات التمثيلية قد تدعمت في مرحلة لاحقة بعناصر من الديمقراطية المباشرة، التي عرفتها الكثير من البلدان، فأعطتها بذلك نفسا جديدا يتمثل على وجه الخصوص في: تعيين رئيس السلطة التنفيذية عن طريق الانتخاب العام، وبتوجيه الانتخابات التشريعية نحو دعم الحكومة القائمة أو الحلول محلها، وكذلك استخدام الاستفتاء الشعبي .

تعتبر حرية الاختيار إحدى المميزات الرئيسية للديمقراطية الغربية وللقانون الدستوري، وهي على اتصال وثيق بالاعتراف بالحرية كعنصر ذي كيان مستقل،

بل وثابت في إطار الدولة، فالحرية الحقيقية تقتضي تعدد الآراء والمسالك، وحيث توجد حرية الأفراد فثم مجتمع تعددي، فالتعددية وراءها بالضرورة انتخابات تنافسية يتقدم لها مرشحون عديد ون، ذوو برامج مختلفة ومنتمون في الغالب إلى أحزاب سياسية مختلفة، وقد نؤجل بعض التفاصيل الخفيفة فيما يخص المبادئ والمسالك أو الآليات التي تقوم عليها الديمقراطية كاستنتاج وخلاصة، إن الديمقراطية الغربية بواحد يتها أو بتنوعها كمفهوم متميز تعتبر هدفا من الحركة الدستورية بمفهومها الغربي. من الناحية السياسية يتجه العمل الذي يقوم به المواطنون إلى الحدّ من سلطة الحكام عن طريق إقامة المجالس التمثيلية أو النيابية، والعمل بالفصل ما بين السلطات، ومراقبته لبعضه البعض، تعميم عملية الانتخابات الخ... ومن الناحية القانونية هناك روابط متينة بين الديمقراطية وخضوع الدولة للقانون.

إن الظاهرة الديمقراطية المرتبطة في الأساس بالحركة الدستورية الغربية، يطغى عليها في الوقت الحاضر نوع من الاستقلالية، ويكتنفها نوع من الغموض، وقد أصبح اليوم للديمقراطية عدّة مفاهيم، أبرزها مفهومان:

- الديمقراطية الليبرالية

- الديمقراطية التسلطية والديمقراطية الماركسية أو الديمقراطية الاشتراكية

وقد أجد من الأنسب ولتفادي التعاريف الفقهية السياسية منها والقانونية وما أكثرها في الدراسات والبحوث،أن أتوقف بعض الشيء وبإيجاز عند الوجهين المذكورين، وهذا لا يغنيني من الميل إلى تعريف قد أجد فيه بعض الشمولية وبعض الكمال.

إن الديمقراطية الليبرالية آو الكلاسيكية كشكل من الديمقراطية، تعتبر الحرية فيه العنصر الأساسي، إذ تعطى الحرية في إطاره لكل فرد من الأفراد الذين يشكلون الشعب، باعتبار أن الحرية حسب اعتقادهم هي الضامن لتحقيق أماني الأفراد، وهي مصدر المساواة في الحقوق وهي الجديرة بالحماية المطلقة... أما الحكومة من

هذا المنظور فهي تعمل من اجل تطور الشعب بشكل حرّ. وحماية الحرية متصور في مجال العمل الحكومي، وفي مجال العلاقات بين الحكام والمحكومين، فعلى الصعيد الحكومي والبرلماني تضمن الحرية المحمية تعدد الآراء حول كيفية تسيير الشأن العام والمحافظة عليه. وهذا بالضرورة يترتب عليه وجود عدة تشكيلات سياسية، بعضها يمثل الأكثرية البرلمانية وهي المخولة للتعبير عن سيادة الشعب، وبعضها الآخر يمثل الأقلية البرلمانية وتعتبر صوت المعارضة فيه.

من أدبيات الديمقراطية الليبرالية أن الأقلية البرلمانية لا تشلّ قواها أو تخضع تماما للأكثرية، بل جرت التقاليد أن الأغلبية تحترم الأقلية، من خلال تنظيم الانتخابات الحرة، وعن طريق الحصانات البرلمانية، وعن طريق الاشتراك النسبي في اللجان الخ... آما على صعيد العلاقات بين الحكّام والمحكومين فحماية الحرية ينظر إليها من زاوية التأكيد على حقوق الأفراد بصفتها الضامن لاستقلاليتهم ومساواتهم فيها، وهذا لا يعني حق الأفراد في المساواة في الظروف والفرص، كما سماها ميثاقنا الوطني ذات يوم ب: اف الفرص، وسو ف نفسر سرّ هذا المصطلح عندما يأتي الكلام على الديمقراطية المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني قبل الدخول في عهد التعددية الحزبية والسياسية، واقتصاد السوق الخ...

أما الديمقراطية التسلطية والديمقراطية الماركسية أو الديمقراطية الاشتراكية، فهذا الشكل من الديمقراطية يرتكز على :

السلطة والإجماع في العمل الحكومي، وفي نفس الوقت يرتكز على المساواة الفعلية بين المواطنين في علاقاتهم،فهذا هو مفهوم الديمقراطية الاشتراكية والماركسية التي أسسها كارل ماركس استناد إلى ما تصوره وكتبه جان جاك روسو حول موضوع الديمقراطية، ومما ذكره روسو في تصوره عن الديمقراطية في كتاب العقد الاجتماعي، ص 118، ما يلي ".. **و ا ا بار الد راطية ب معا ا الدي د الد راطية ا يية وجد بدا ول وجد بدا.ف ا ال ال ا ال بيعي العدد ا ك و ي و العدد ال و ا و.و**

ة ور ب ا ال ع ة عا ل الدوا لل ر ال و العامة و ة ي ر ب هولة ا امة ا م ج ل دو ي ا دار .."

لقد تأكد هذا الشكل من الديمقراطية في الإتحاد السوفيتي سابقا، وفي الديمقراطية الشعبية بالنسبة لدول أوروبا الشرقية أيضا، بعدما ضلت الديمقراطية بشكلها الأول مهيمنة طيلة قرن ونصف القرن على أذهان وعقول المفكرين الغربيين حتى تكوّن لديهم نوع من التماثل بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الحقة الخ..

إن الثنائية في شكل الديمقراطية الذي أصبح عليه العالم الغربي منذ انتصار الثورة الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي عام 1917 ،ومن سار بعد ذلك من الدول في فلك الفكر الإشتراكي والماركسي، في كل من أوروبا الشرقية، والعالم الثالث وكثير من الدول العربية من بينها الجزائر كما هو معلوم قد يطرح أكثر من سؤال لمعرفة الخلفية والغايات المأمولة والتي سيرد ذكرها عندما نطرح الديمقراطية الشعبية في ظل الاختيار الاشتراكي الذي اعتبره مرجعية ثمينة لحزب جبهة التحرير الوطني.

من التفاسير التي تمّ الإدلاء بها بشأن الديمقراطية الغربية، أن اعتبار الديمقراطية ذات مفهوم ليبرالي إنما أتى من كون أن الليبرالية كانت ذات يوم في المعارضة، فاستعملت آنذاك فكرة الديمقراطية كأداة فكرية لإذكاء النضال ضد الاستبداد، باعتبارها نظام الحرية. فاستعملت عقب نهاية القرون الوسطى، ففي فرنسا على سبيل المثال استهدفت تعابير المثال الديمقراطي، والسيادة الوطنية من اجل تفكيك السيطرة الملكية أيام الحكم القديم في فرنسا بمناسبة اجتماع ممثلي الطبقات الثلاث عام 1484، وفي القرن السابع عشر. مع العلم أن ممثلي الطبقات الثلاث (النبلاء، الأرستقراطيون، الإقطاعيون والبورجوازيون) في إطار النظام التمثيلي قد اجتمعت ثلاث عشرة مرة في القرن الرابع عشر، وثماني مرات في القرن الخامس عشر، وخمس مرات في القرن السادس عشر، ومرة واحدة في القرن السابع عشر، وكان

أول هذه الاجتماعات عام 1302، بطلب من فيليب الجميل" ليبل" للحصول على تأييد الأمة له في صراعه ضد بونيفاس الثامن، إذ تميزت هذه المرحلة بحروب بين السلطة البابوية الروحية والسلطة الزمنية الممثلة في مملكة فرنسا، بلغت نظرية الإمبراطورية البابوية أوجها، وهي النظرية التي قررها القانون الكنسي من قبل، غير انه في نفس الوقت تغلبت عليها الوحدة القومية التي كانت لمملكة فرنسا، فأخذت معارضة النظرية شكلا جديا واتجاها واضحا يتمثل في الحدّ من السلطة الروحية، وعلى طلب استقلال الممالك بصفتها مجتمعات سياسية مستقلة، وقد اتخذ التراع بين بونيفاس وفيليب الجميل مظهر جدال بين الطرفين أكثر دقة من حيث تدقيق القضية بطريقة أوضح مما حدث في نزاع سابق وأصبح التراع محصورا بين ملك فرنسا المستقل في جانب، والبابوية في الجانب الآخر، ولم يبق التراع قائما بين سلطتين، روحية ودنيوية... وهذه المرحلة الحساسة في تاريخ أوروبا الحديثة والتي مهدت للنهضة والإصلاح كركائز للحضارة الغربية وأسست لمفاهيم جديدة بالنسبة لمفهوم الدولة والسلطة والسيادة والتمثيل النيابي، هذه الحقبة من تاريخ البشرية تحتاج إلى وقفة مستفيضة قد تعين باقي ما يسمى بالدول التي نشأت عن طريق المحاكاة من معرفة الانطلاقة وأسبابها وخلفياتها الحقيقية...

لقد تفاجأ بونيفاس بان القساوسة الفرنسيين يقفون في صف ملك فرنسا ضد المنشور البابوي الذي أعلن فيه أن الضريبة المفروضة على رجال الدين باطلة، وقد كان أعظم نجاح صادفه حكم فليب الجميل هو تنظيم المحاكم الفرنسية وبرلمان باريس، وكان آخرها تثبيت النظام الملكي الجديد القائم على المركزية، الذي كوّن أول جهاز للوحدة الوطنية، ومصدرا للحكم الحديث في فرنسا،وجاء النصف الثاني من القرن الخامس عشر بدعم سريع للسلطة الملكية جعل فرنسا أكثر امة في أوروبا وحدة وتماسكا، ليتكرس بعدها الحكم الملكي المطلق، وانتهت بصفة عامة تجربة محاولات تطبيق النظام التمثيلي تحت وطأة الاستبداد الملكي، وفي بريطانيا كانت تجربة النظام التمثيلي انجح بواقع وثقافة تختلف، وقد ساعد على ذلك التقاليد المكتسبة عند الإنجليز من استقلال الأقاليم والمدن والتقليد البرلماني الخ، وهذا ما حدا

بالإنجليز أن احتفلوا سنة 1965 بالعيد السبعمائة للبرلمان الإنجليزي لنجاح التجربة عندهم بدون انقطاع منذ القرن الثالث عشر لظروف متوفرة هناك لم تجتمع شروطها في فرنسا الخ..

في الحقبة التاريخية المذكورة أعلاه بدت وظيفة الفكرة الديمقراطية كوظيفة لتحديد السلطة والتأكيد على سيادة الأمة، وعلى الحق في ممارسة السلطة بواسطة ممثليها، أي تحديد سلطة الملك على الأقل.

وفي المرحلة الموالية خرجت الديمقراطية من المعارضة واستلمت السلطة، فلم تعد بالضرورة وسيلة تستعمل للمناداة والضغط من اجل تحديد السلطة أو مراقبتها، ومنذ هذه المرحلة وجدت السلطة نفسها مبررة وأكثر صلابة بشكل جديد بفضل ارتكازها على مجموع المواطنين. هذا التفسير وان أتى على بعض الحقيقة كواقع تاريخي مدوّن، إلا انه يبقى ناقصا وغير كامل في تبرير المفهوم الديمقراطي الليبرالي من زاويته التاريخية، مع ما يضاف إلى ذلك من أن بعض الديمقراطيات الليبرالية مازالت قائمة إلى يومنا هذا بعد أن حدد النظام الملكي أو ألغي نهائيا في بعض الدول.

أما بالنسبة للتفسير الثاني فيعود إلى عشرينيات القرن الماضي وهو عبارة عن دراسة فقهية وقانونية للعميد جورج فيدال، وعنوانها: " **ا م هوما للد راطية.**" تضمنها كتابه الموسوم، تحت عنوان، الموجز في القانون الدستوري.

يرى المؤلف أن الإيديولوجية الكامنة في أساس الديمقراطية هي واحدة، وتتمثل في الحرية دون غيرها، والنظام الديمقراطي مهما كان نوعه ليبراليا أو اشتراكيا هو نظام يهمه تحقيق الحرية، إلا أن الحرية في ذاتها هي مفهوم مركب ومعقد.

فمفهوم الحرية على المستوى الفردي يتلخص في القدرة المتاحة في أن يحدد الفرد سلوكه وطريقه بنفسه دون أن تتدخل في ذلك الضغوط الخارجية.

أما مفهومها على المستوى الجماعي فننظر إليه من خلال المجتمع السياسي، فيكون هذا المجتمع حرّا إذا تولى مجموع أعضاء الجماعة تحديد تصرفاتهم الجماعية.

وتبقى مفاهيم الحرية في نظر المؤلف ولو تعددت إلا أنها في نفس الوقت متكاملة ومتنافرة،تظهر صورة التكامل باعتبار الإنسان اجتماعي بطبيعته، وبحكم اضطراره إلى العيش في المجتمع وهو في ذلك مجبر، ولكي يحافظ على حريته واستقلاله الذاتي، عليه أن يزاوج بين حريته واستقلاله، وبين ما تفرضه عليه الجماعة باعتباره جزءا منها،. من اكراهات أو حدود ، وفي هذه الحالة نكون أمام اختيارين، إما نقبل بمجتمع تعددي، مركب، مجتمع لا إجماع فيه تسود فيه التسويات، أو نعمل على إقرار الإجماع فيه...

ينصرف مفهوم المجتمع المركب إلى الديمقراطية الكلاسيكية أو الليبرالية، حيث تتعايش الأكثريات والأقليات، ويقر بوجود التعددية الحزبية، ويعترف بشرعية التعارض بين سلطة الدولة والحقوق الفردية للمواطنين، والاعتراف بحق مقاومة الطغيان الخ، والحاصل أن مناخ الحياة السياسية في الديمقراطية الليبرالية يقوم على التسوية بين الأكثرية والأقلية، مع الاحتفاظ بالحريات الفردية،وبهذا فالطابع المميز والحالة هذه هو العمل بصيغة التسوية بين سيادة الدولة كممثل للمجتمع وسيادة الأفراد.

مصطلح الإجماع أصبح منذ قيام النظام الاشتراكي في الإتحاد السوفيتي من أدبيات الفكر الماركسي، بل ويعتبر الهدف الأمثل عند الديمقراطيات الماركسية، وبالنسبة لاستعمالات هذا التعبير في مسار حزب جبهة التحرير الوطني فكانت كل القرارات التي تتخذ بعد مداولات القيادة السياسية في اجتماعاتها الدورية تتم بالإجماع، أما بعد الدخول في مرحلة التعددية وما عرفته الدولة من محن وعرفه حزب جبهة التحري من أزمات، فكانت أيضا جل القرارات التي صادقت عليها القيادة السياسية والتي كتب لها النجاح هي تلك التي حظيت بإجماع هذه القيادة،

وعليه اعتقد أن الإجماع يبقى مرجعية من مرجعيات حزب جبهة التحرير الجديرة بالاهتمام والمراجعة .

إن الإجماع في المفهوم الماركسي هو ما يتفق فيه الأفراد كلهم على كل شيء تتحقق فيه جميع الأماني التي يقتضيها التصور المثالي للحرية، من جهة لا يلتزم كل فرد إلا بالتصرف الذي يرتضيه، ومن جهة أخرى يكون كل قرار جماعي من فعل الجميع. فالأفراد يتمتعون جميعا بحرية مطلقة وفي ذات الوقت يؤيد الجميع السلطة تأييدا مطلقا. وهذا ما تمثله فكرة المجتمع ألإجماعي أو الحكم الذي ينال الإجماع وهي أفكار سبقت ظهور الفكر الماركسي. ولتحقيق ذلك يكفي حسب كارل ماركس خلق الظروف الموضوعية **للحرية ا ة**، عن طريق الثورة، أي إلغاء الطبقات وإقرار المساواة الفعلية بين الناس، وعندها تزول تدريجيا التناقضات بين المصالح والآراء .

إن ما يمكن استخلاصه من هذا التفسير، انه تضمن نصيبا كبيرا من الحقيقة، وفي المقابل انه جعل من المساواة حجر الزاوية كما يقال، وجعلها الأساس البديل للديمقراطية الماركسية، وحلها محل الحرية التي أهملها ودحرجها على ما يبدو إلى المرتبة الثانية.

أما بالنسبة إلى التفسير الثالث، فهو تفسير فقهي ينسب إلى العميد جورج فيدال، والفقيه الأمريكي توكفيل في كتابه عن الديمقراطية في أمريكا وفكرة المساواة،ذلك انه حتى نكون بصدد شكلان متناقضان للديمقراطية في العالم، ديمقراطية ليبرالية، وديمقراطية تسلطية وماركسية، فانه يجب أن يكون بينهما تناقض أساسي، فالتناقض الحاصل حسب وجهة الرأي لدى المؤرخين ترجع إلى الوجه الوظيفي... فالفقيه جورج فيدال يرى التناقض في الثنائية التي تقوم عليها الحرية والتي سبقت الإشارة إليها أعلاه، إنما ينعكس في تعقيد مفهوم الديمقراطية، ذلك آن الإيديولوجية الديمقراطية تحمل طموحين متناقضين تماما، كالطموح نحو الحرية والطموح نحو المساواة .

غير انه لا يقوم أي نزاع حول كون هذان الطموحان يشكلان جزءا من الإيديولوجية الديمقراطية، وتبقى فضيلة الحرية عند الفقيه شيئا أساسيا في تعريف الديمقراطية.

أما ما يدلل به تحليله هذا المرتكز على مفهوم المساواة عند الفقيه توكفيل، من أن الثورة الفرنسية ومنذ إعلان عام 1789، قد وضعت على قدم المساواة، فكرة الحرية وفكرة المساواة، وكذلك ما ورد بشأن حقوق المواطن من نفس السنة في مادته الأولى التي تنص على انه:"يولد الناس ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق".

أما التناقض القائم بين الفكرتين فيتمثل في أن ممارسة الحرية تؤدي إلى خلق عدم المساواة، والعمل على إقرار المساواة يؤدي بصورة حتمية إلى الحدّ من الحرية.

والحاصل أن التركيز على الحرية أو على المساواة يؤدي بصورة حتمية إلى الاتجاه نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو الديمقراطية التسلطية أو الماركسية "الاشتراكية".

إن الديمقراطية الليبرالية لا تتنكر للمساواة، ولكنها تهتم بالمساواة في الحقوق، ومن منظورها أن المساواة لا تعتبر في أساسها إلا نوعا من الحرية الإضافية فهي تقر نوعا من المساواة في الأوضاع، وإذا استعملت استعمالا جيدا فإنها تؤدي إلى التعادل بين الأفراد في الواقع...

وبالنسبة لأنصار الديمقراطية الاشتراكية فهم أيضا لا ينكرون الحرية، غير أن الحرية الحقّة لا تنال إلا إذا أقرت المساواة، وإقامة الحرية تتطلب ولو لفترة على الأقل قيام حكومات تسلطية والقضاء على المعارضة وحتى على الخلافات، وبالتالي يتحقق إقرار إجماع، وهي في البداية ولكنه يصبح في النهاية إجماعا حقيقيا، وفي هذا السياق نرد فقرة مما ذكرناه في مرجعنا الموسوم الوجيز في فلسفة القانون ص55 "... من أن ستالين أكد سنة 1930، بمناسبة المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي من أن بناء الاشتراكية يؤدي إلى حدّة الصراع الطبقي وليس إلى التخفيف منه،

ومن ثمة فالدولة السوفيتية قبل أن تتلاشى يجب أن تصبح قوة عظمى لا مثيل لها في العالم الخ... "وبعبارة أخرى أن الدولة الماركسية ورثت نفس الأدوات ونفس الأسلوب للدولة الرأسمالية طول فترة الانتقال..

والخلاصة أن تعريف الديمقراطية الليبرالية أو الغربية عن طريق الحرية، وتعريف الديمقراطية الاشتراكية أو الماركسية عن طريق المساواة إنما يأخذ بعين الاعتبار التناقض الأساسي القائم بين النظامين..

إن التناقض القائم بين الديمقراطيتين، من حيث منح الأفضلية والأولوية للحرية، آو للمساواة يتجلى تفسير ذلك بالوصول بالديمقراطية الليبرالية أو السياسية إلى الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، ومردّ ذلك إلى أن الديمقراطية الحقة إنما تتمثل أيضا في الجانبين الإقتصادي والاجتماعي، ذلك أن معنى الديمقراطية في مدلوله منذ النشأة الأولى إنما يتمثل في:.. **ح ال ع م ـ ال ع وم اج ال ع** .. وهو تعريف أكثر دقة وشمولية والأكثر شيوعا، ذلك أن حكم الشعب إنما يمتد ليشمل إدارة الاقتصاد، ومجال الأمن، والعدالة الخ..فالدول الغربية إذا نجحت إلى حد بعيد في تحقيق شكل مقبول من الديمقراطية السياسية عن طريق الحرية، فإنها في المقابل لم تأخذ بعين الاعتبار بما يسمى بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، بل أدى تطور الرأسمالية إلى بلورة المنظور الديمقراطي السياسي بالميكانيزمات والأدوات المتلائمة مع نمط البناء البورجوازي للحياة الاقتصادية والاجتماعية من حيث الإنتاج، والاستهلاك، والثقافة الخ...

أما بالنسبة للدول التي انتهجت الإيديولوجية الماركسية والنظام الاشتراكي، فان ديمقراطيتها تقوم على أساس فضيلة المساواة، التي لا يتصور تحقيقها خارج الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ومن هذا المنطلق جاء الاهتمام بالديمقراطية السياسية أقل، هذه الأخيرة كما هو معروف تقوم على التعددية الحزبية، والتنافس على السلطة بواسطة الانتخابات، والفصل ما بين السلطات، وعلى العكس من ذلك يتطلب الوصول إلى تحقيق المساواة كأساس للديمقراطية الاقتصادية

والاجتماعية وجوب توافر ميكانيزمات تتمثل في : العمل بأسلوب الحزب الواحد، الانتخابات غير التنافسية، غياب الرقابة البرلمانية بالمفهوم الليبرالي باعتبار البرلمان يقوم بوظيفة، وليس بسلطة إذ لا تتجمع فيها تيارات المعارضة التي تتطلب بشكل أساسي التعددية السياسية الخ... وكذا قلة الاهتمام بالحريات الفردية على النمطية الليبرالية..

لقد اعتقدت الليبرالية الغربية أنها باعتماد شكل الديمقراطية السياسية القائم على أساس الحرية سوف تحقق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

وعندما قامت الثورة السوفيتية عام 1917 كان أملها أن تصل إلى تحقيق الديمقراطية السياسية عن طريق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على أساس المساواة أولا وقبل كل شيء..

ومن خلال مسار الحياة العامة وممارسة السلطة السياسية وتحقيق الديمقراطية الليبرالية، لجأت هذه الأخيرة إلى إعطاء الحرية اهتماما خاصا كالمناداة بالحريات العامة لكل المواطنين، والتأكيد على المساواة في الحقوق المتمثلة في الوصول إلى الوظائف العامة السياسية، وإقرار الاقتراع العام، الذي يستهدف من ورائه توزيع السلطة السياسية بين المواطنين بالتساوي. وفي الاعتقاد انه بعد هذه الخطوة وما يصاحبها من تنظيم يتم السعي إلى توزيع السلطة الاقتصادية أيضا بشكل متساو، وفي هذا الإطار عرفت اغلب الدول الأوروبية ثورات وهزات اجتماعية عنيفة بقصد القضاء على مخلفات القرون الوسطى ومن بقايا النظام الإقطاعي، والتفاوت الطبقي، والاستئثار واحتكار المزايا والحقوق وتوارثها، وفي هذا الخضم قامت الثورة الفرنسية عام 1789 ،فنادت بمبادئها الثلاث الخالدة: الحرية - المساواة - الأخوة.

كما اعتقدت الديمقراطية السياسية، انه عن طريق اقتصاد السوق الحرّ القائم على قانون العرض والطلب، يتحقق لكل مستهلك أو بالأحرى لكل مواطن من ممارسة سير الشؤون الاقتصادية، وان انتشار السلطة الاقتصادية تتم بصورة طبيعية

مع انتشار السلطة السياسية هكذا كان ومازال حلم الديمقراطية الليبرالية، وهذا تفسيرها للحرية كأساس تتحقق من ورائه كل الرغبات، وبذلك تتحقق سعادة الفرد ويتحقق فردوس الدنيا الخ..

و لم تستفق الديمقراطية الليبرالية من حلمها الجميل ،إلا بعد أن هزت الاضطرابات الاجتماعية وثورات العمال والبطالين المكدسين في المدن الأوروبية الكبيرة التي سكنها الفقر والمرض والبؤس، وعودة طبقية جديدة قوة أصحابها هذه المرة تتمثل في مالكي الإنتاج ووسائله، وفي المقابل قامت طبقة العمال الأجراء آو البروليتاريا، وترتب عن التفاوت الطبقي تركيز هائل للسلطة الاقتصادية بين أيدي أرباب العمل وأصحاب المشاريع والطبقة الرأسمالية التي نشأت واستفادت من ثمار الثورة الصناعية، ونتائج التجارب العلمية، والتكنولوجية الخ.. وهكذا حدث التناقض العميق بين المساواة الاقتصادية والسياسية المرجوتين والمبشر بهما من أنصار ديمقراطية الليبرالية على مدار قرن ونصف قرن، إلا أن أ شرقت ثورة من أقصى الشرق تحمل بين طياتها أمال وأحلام المستضعفين في الأرض التي أجهضت كما هو معلوم بعد مسار قصير وبقيت في عمومها تجربة إنسانية تحتاج ربما إلى قراءة متأنية والعمل على بعثها من جديد بعد تمكينها من تصحيح ما علق بها من أخطاء ولحقها من قصور في فهم طبيعة الإنسان المعقدة.

لقد أدى المشهد المؤلم الذي أدت إليه الديمقراطية الليبرالية وما نتج عنه من ظلم وبؤس، إلى تأسيس النظرية الماركسية التي نادي بها كل من: كارل ماركس الألماني، فريدريك أنجلس الإنجليزي والتي ارتكزت كما هو معلوم على وجوب إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحويل هذه الملكية إلى الجماعة، باعتبارها مصدر التفاوت والطبقية، والبؤس وكل الحروب ،وبذلك فقط يمكن الحديث عن الديمقراطية الاقتصادية وترسيخها وتحقيق الديمقراطية السياسية على قواعد صلبة وأكثر ثباتا الخ...

ومن الانتقادات التي وجهتها النظرية الماركسية إلى النظام الليبرالي في الغرب بان ديمقراطيته شكلية، وأنها منتجة لصراع الطبقات الذي يؤدي إلى جعل الدولة مجرد أداة أو جهاز ضغط في أيدي الطبقة المسيطرة، وهي البورجوازية، ويبقى الأمر كذلك مهما ارتدت الدولة شكلا ديمقراطيا، فتبقى على الدوام في خدمة الطبقة الحاكمة، في حين في المجتمع الاشتراكي تزول الطبقية وتزول معها سلطة أصحاب المال، فتصبح الديمقراطية والحالة هذه واقعا ملموسا بالنسبة للجميع.. ويضيف ماركس ولينين في باب آخر بان الحريات في البلدان التي قامت فيها ثورة اشتراكية، لم تعد فيها الحريات مسألة نظرية فقط بل تصبح مقرونة بوسائل تحقيقها، إذ تنص دساتير هذه الدول في الغالب بالنسبة لكل حق أو حرية، الشكل الذي يمكن بواسطته ممارسة هذا الحق وتأمينه، بعكس ما هو عليه الحال في العالم الغربي.

كما سبقت الإشارة لم تسعف الظروف استقرار التجربة الاشتراكية كاندلاع الحرب العالمية الثانية وما تركته من خراب ودمار وتكلفة أثقلت كاهل الإتحاد السوفيتي، وكذا المنعطف الخطير الذي مرت به النظرية كما شرح ذلك الفيلسوف" روجي قار ودي" وعدم التمكن من إدخال التصحيحات والمراجعات في حينها من طرف منظريها بعد صفقة إنهاء الحرب الباردة وتحطيم جدار برلين التي قام بها مسئولون سياسيون والبقية معروفة... لذلك ما يعاب على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية من أنها لم تقض مطلقا على الحرمان الذي يعانيه العمال والاغتصاب لبعض حقوقهم، ولو أن الأمر يختلف في تجربة يوغسلافيا إذ كان العمال هناك يمارسون الرقابة في إطار التسيير الذاتي للمؤسسة الخ..

ومجمل القول تبقى الديمقراطيات الغربية، تسير في طريق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، فالتأمينات، والتخطيط التوجيهي، وتوزيع الدخل عن طريق الضريبة، وعن طريق القوانين الاجتماعية، تشكل تحولا ملحوظا، فالتأمينات، والتخطيط التوجيهي، والاعتراف بالحقوق الاجتماعية كلها تطبيقات مأخوذة عن النظرية الاشتراكية وتطبيقاتها.

إن إكمال الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالأمر السهل لما لها من صعوبة تقنية تطرح عند الحل من تحريك السياسة على المستوى الوطني وفي مستوى المشاريع، وكذلك لسرعة وتيرة الحياة الاقتصادية مقارنة بوتيرة الحياة السياسية، والخلاصة يعتبر الإغريق أصحاب اختراع وإبداع كلمة الديمقراطية،وهي بذلك تعتبر إطارا مرجعيا للباحثين والدارسين لما كان مقصودا منها، وهي كلمة مركبة من مقطعين: ديمو، أي الشعب، قراطي بمعنى السلطة، لقد تعددت تعريفاتها، وتباينت عبر فترات تاريخية مختلفة .

إن الديمقراطية التي كان ينادي بها في أثينا سقراط، وأفلاطون، وأرسطو كانت تدور حول فكرة الجماعة والنظام في المدينة، ويرى الكثير من المفكرين أن مدينة أفلاطون لم تكن تختلف عن المدينة التي نادي بها الفكر الشيوعي لاحقا. أما الديمقراطية التي كان ينادي بها مشرعو الرومان حول فكرة الفرد والمساواة القانونية، فهي ديمقراطية لا تختلف كثيرا عن الفكر الديمقراطي الغربي، وباقتراب أكثر من ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما هو معلوم انتهى التراع القائم بين الفكر اليوناني القائم على الفلسفة، والتفكير الروماني القائم على القانون بظهور عصر الديانات السماوية القائمة على إيديولوجية جديدة وموضوعها موضوع آخر يختلف الخ...

وفي عصرنا الحديث ارتبط مفهوم الديمقراطية ومحتواها بإيديولوجيات مختلفة عبر مختلف الحقبات منذ سقوط روما إلى يومنا هذا ، وما استثني من ذلك إلا الأنظمة التي أعلنت صراحة عن تبنيها لتنظيم شؤونها على النظام الاستبدادي الخ.. لقد سبق لنا أن أوردنا تعريفا يكاد يكون الأكثر ذيوعا وقبولا، وهو تعريف ينظر إلى المضمون وليس إلى الشكل أوالى زاوية وسائل ممارستها والمتمثلة في: "**حـ الـ عـ مـ بـ الـ عـ ومـ اجـ الـ عـ .**" وهذا التعريف الذي وجدنا فيه كثيرا من الشمولية والكمال، أجده غير بعيد

عن شعار حزب جبهة التحرير الوطنية الملخص لمفهومها الديمقراطية الجزائرية "**الور م الع وا الع ا ...**"

وقد نظر البعض إلى الديمقراطية كما مرّ بنا من أنها تجربة إنسانية وليست اختراعا غربيا كما يدعي ذلك البعض وكما هو الشأن بالنسبة للدستور في مفهومه ومرماه، فهي مشروع ممتد مع الزمن نحو المستقبل طول الحياة الإنسانية ولا يكتمل إلا بانتهاء الإنسان نفسه، وفي نفس الوقت يبقى مفهومها خاضعا للنقد، والمراجعة والتحسين، وكلما تعمقت تجربة الإنسان السياسية فتحت أمامه الباب أمام تعديلات وإضافات جديدة في التجربة الديمقراطية، أما بالنسبة إلى حدودها فهي مفهوم حضاري يطرح صيغة قابلة للمحاكاة، فهي ليست قاصرة على بلد أو مجتمع دون آخر، وان مفهومها نسبي يختلف من بلد إلى آخر ومن زمن إلى زمن، كما ينصرف نفس المفهوم إلى قيمة عليا في إطار سلم قيّم المجتمع، ومن جهة أخرى فالديمقراطية شكل ومضمون، فالشكل الديمقراطي البريطاني ليس هو نفس الشكل في الولايات المتحدة الأمريكية، أو ما هو موجود في فرنسا الخ.. ويتجسد المضمون الديمقراطي من خلال وظائف الدولة المتعددة في الداخل والخارج وحرصها على تنمية الشعب كله فالحكومة في خدمة الشعب وان الحكم ملك للشعب بصفته صاحب السيادة ومصدر المشروعية، ويدخل في مفهوم المضمون أيضا إشراك الشعب في صنع السياسة وممارسة الرقابة الخ..

وصفوة القول لا يغني توفر الشكل للاستغناء على المضمون، والعكس صحيح. فالديمقراطية أسلوب حياة، ومنهج للحكم، ومبادئ، ومسالك، فاذا كانت المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية لا تقبل الخلاف في قبولها أو رفضها، فان وسائلها أو ميكانيزماتها نسبية يجوز فيها الاختلاف، من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر من حيث التفعيل والتطبيق، كالاختلاف بالأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة أو الأخذ بنظام الانتخاب الفردي، وكذلك الاختلاف في الأخذ بالنظام البرلماني أو بالنظام الرئاسي الخ.. فالجدل الحاصل لا يتعلق بالمضمون أو التسمية مادامت الديمقراطية تمثل قيمة إنسانية فهي منهج للحياة والحكم، فهي الشورى عند

المسلمين، وهي الديمقراطية عند غيرهم، وهي المصطلح الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم منذ عهد الإغريق.. فالاختلاف يطرح بالنسبة للوسائل والآليات وفي هذا الجانب تطرح مسالة النسبية أي ما يصلح لمجتمع من أساليب في ممارسة الديمقراطية قد لا يصلح لآخر، فالمجتمع الإسلامي له أن يختار من الآليات ما يتلاءم مع أوضاعه بل وحتى في مابين الدول الإسلامية قد تطرح آلية تنفيذ المنهج الشورى الإسلامي الخ.. وقد يكون الخلط بين الديمقراطية كقيمة إنسانية وبين آليات تطبيقها هو الذي عطل تطبيق فضيلة الديمقراطية في البلدان العربية بصفة عامة وفي العالم الإسلامي بصفة خاصة، ولعل أوجاع العالمين العربي والإسلامي التي أبدع في تصويرها المصلح والمفكر عبد الرحمان الكواكبي في كتابه الموسوم"طبائع الاستبداد" يغني عن كل تعليق ومن أقواله المأثورة.."فالشرق - مثلا - يهتم في شأن ظالمه إلى أن يزول عنه ظلمه، ثم لا يفكر فيمن يخلفه ولا يراقبه، فيقع في الظلم ثانية، فيعيد الكرة ويعود الظلم إلى مالا نهاية.."

تمثل المبادئ العامة للديمقراطية أهمية معيارية في الحكم على وجودها، من عدمه باعتبارها إطارا مرجعيا للتقييم، وباعتبارها قيمة إنسانية عليا كسلوك وصيغ حكم، فان مبادئها تتسم بالتداخل وعدم التجزئة، ولا تقبل مبادئها النسبية في التطبيق، فهي صالحة لكل المجتمعات، وان القيمة الحضارية التي اكتسبتها أبعدتها عن منبتها الإغريقي، فأصولها الغربية حصلت بما استوعبته من إضافات فرضتها الممارسة الاجتماعية لها، وما عرفته من انتشار وتطور عالمي في الوقت الحاضر، وقد أمكن بلورة هذه المبادئ فيما يلي:

- سيادة الشعب الكاملة،
- المساواة بين الأفراد،
- الحرية للأفراد،
- العدالة وتكافؤ الفرص،
- السيادة القانونية،

- توزيع السلطات وانتشارها بين هيئات متعددة،

- القبول بالتعددية والتنوع،

- القبول بالمنافسة السياسية،

- شرعية الحكم برضاء المحكومين،

- القبول بالطابع السلمي لحل الصراع السياسي، وإعلاء قيمة الحوار المستمر،

- إعمال مبدأ الأغلبية واحترام الأقلية،

- القبول بوظيفة الرقابة السياسية.

أما بالنسبة للآليات ومسالك الممارسة الديمقراطية فهي الوسيلة لنقل المبادئ الديمقراطية إلى الميدان التطبيقي، وقد تختلف هذه الوسائل من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر آخر، وعلى العموم لقد أمكن بلورة هذه الآليات فيما يلي:

- العمل بقاعدة الانتخابات الحرة والمباشرة

- المشاركة الشعبية على أوسع نطاق ممكن

- تعدد الأحزاب السياسية

- وجود جماعات الضغط وتعدد منظمات المجتمع المدني

- تحديد فترات للاقتراع بالرجوع إلى الناخبين

- الإعلام التعددي التنافسي الحر

- التنشئة السياسية والاجتماعية الحرة

- تنمية الوعي السياسي والاجتماعي بأهمية الديمقراطية كأسلوب حياة

- تعميق ثقافة الحوار والنقاش

- تعميق ثقافة المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات

- وجود مراكز استطلاع للرأي.

يشكل المبدأ الديمقراطي وآليته تطبيقا من تطبيقات الديمقراطية التي كما هو متفق عليه تجمع بين الغاية والهدف في نفس الوقت حسب الرأي الراجح، فهي قيّم إنسانية يتطلع إليها الفرد، وهي وسيلة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وضبط آليات المجتمع المدني وتفعيل دوره داخل المجتمع السياسي.

ان الديمقراطية كنظام حياة ونظام حكم، هل الديمقراطية الليبرالية والتي يطلق عليها خصومها لفظ الديمقراطية الشكلية، هي اضمن مسلك لتحقيقها؟ أو هل الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية هي الأسلم والأجدر؟. مثل هذا التساؤل يبقى محوريا في تطوير الفكر والبحث عن الحقيقة عند المفكرين والمصلحين وأصحاب الرأي ولعل أحسن تصوير قد أدركه منذ ما يناهز خمسة وعشرين قرنا الفيلسوف الكبير **ر و** عندما قال:

".. ف ور للد راطية ي ل ال و ل وجود طبة متو ة وية تل م ول ال ي لي وا با يا ك ال و بال را اية ال ر.."

قد تكون هذه النافذة التي فتحناها للإطلالة على قصة الديمقراطية في العالم منذ الحضارة الإغريقية كظاهرة اجتماعية وقيمة إنسانية بما يكفينا للاستناد عليها كخلفية ومرجعية لما هو معمول به هنا وهناك، أولما هو مأمول أن يعمل به مستقبلا هنا أوهناك، وهذا التوجه والمسعى لا يحجب علينا حقيقة ما وصلت إليه تطبيقات الديمقراطية حتى في العالم الغربي المتقدم في وقتنا الحاضر والتي يصبح أحسن وصف لحالها أنها **د راطية مري ة** عدواها انتقلت إلى كثير من دول العالم، وإذا أضفنا إلى ذلك الديمقراطية العرجاء التي نشأت في ديارنا بعد العمل بالتعددية الحزبية والسياسية وتسميتها الحقيقية والمضبوطة هو ما يطلق عليه بوضوح بالديمقراطية الليبرالية، فان الإرث يكون بالتأكيد ثقيلا،

وبعض إفرازاته ونتائجه **ماثلة مامـا يوميا ما و ب بعـ الـ حـ ا وجا مـ ا الد راطية ـها مـ تـلة مبد ا تـ لية الـ حافة وحرية الر كـ يـ ا ا ازا يتو ـدما يتحو مـ لـ ة ومـ ـد ـلـ ما و ـلـيـ ا ا اليو و ـاديها ـد ـبحث ا ا و ـرا ـلـ ا تـرار الوط وا د ار بـ يـ و ـاليـ التهويـ و ـر البلبلة و ما يـ بـ التحريـ كـ ا و ـدر.**

إن الديمقراطية المركزية التي استقرت في أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني منذ ميثاق طرابلس عام 1962، وميثاق عام 1964، تعتبر فضيلة ووفاء بل والتزاما وتطبيقا لنداء ثورة نوفمبر الخالدة، هذا النداء الذي جعل من أهدافه الأساسية...إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية الخ...

إن المتتبع لفلسفة حزب جبهة التحرير بعد الاستقلال بالنسبة لموضوع الديمقراطية، وجبهة التحرير أثناء الثورة يهتدي بسهولة إلى تشابه وثبات من حيث الأسس التي تقوم عليها هذه الديمقراطية، والأهداف التي تخدمها، وهذا لا يحجب علينا تأثير الظروف والإكراهات والمقتضيات السياسية التي تركت بصماتها في كل وثيقة من وثائق مؤتمرات وقرارات الحزب عبر محطات مختلفة، بل وتظهر هذه المقتضيات والاهتمامات من خلال ترتيب الأولويات والمواضيع التي كانت محل علاج دون غيرها في مرحلة معينة،وهي في جميع الأحوال سلوكات وتصرفات رجال آلت لهم سلطة الحكم ذات يوم، وهي بذلك بعيدة كل البعد عن الأفكار التي أنتجها وطرحها أيضا ذات يوم رجال آخرون...

إن الديمقراطية التي رسمها ميثاق طرابلس كأول وثيقة اديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني، ترتكز على فحوى نداء أول نوفمبر من وجوب توسيع المشاركة في الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي وذلك في صيغة النداء والخطاب الموجه إلى الشعب والمتمثل في قاسم مشترك واحد هو استقلال الوطن، وعلى هذا الضوء توجهت جبهة التحرير إلى توحيد كلمة الشعب ايديولجيا، و لم

تعد معركة النضال والكفاح مقتصرة على المنخرطين القدماء في الأحزاب التقليدية من سكان المدن والطبقة البورجوازية والمثقفين والإداريين قبل اندلاع ثورة نوفمبر، بل تعزز النضال بدخول طبقة أوفر عددا وأكثر نشاطا وإخلاصا واستعدادا للتضحية بالنفس والنفيس وأصبحت لاحقا ممول الثورة ماديا ومعنويا، بل واحتضنتها منذ اندلاعها، فأصبحت طبقة الفلاحين في القرى والأرياف الحصن والسند والمدد للثورة والثوار، ومن نافلة القول أن غالبية سكان الجزائر آنذاك تتشكل من طبقة الفلاحين، إن اعتماد الثورة بصفة أساسية على سكان الريف ذلك وحده يمثل احد المبادئ الحيّة والجديدة لمفهوم ديمقراطية الثورة، بالإضافة إلى جوانب ومستندات أخرى تمثل في مجموعها مفهوما للديمقراطية.... من جانب آخر تنص إيديولوجية ميثاق طرابلس أن مفهوم الديمقراطية ينصرف إلى مطامح عميقة لدى الشعب الجزائري التواق إلى الحرية والعيش الكريم، ومن هذا المنطلق فهي على النقيض من الطرح الليبرالي لمفهوم الديمقراطية الذي تستفيد منه طبقة اجتماعية معينة من خلال امتلاكها للإنتاج، ووسائله، وامتلاكها للصحف ووسائل الإشهار والدعاية الخ.. وكذلك توزعها على أحزاب وجمعيات ومنتديات كممارسة.

إن المجتمع الجزائري بسواده الأعظم منذ صبيحة الاستقلال كان يفتقر إلى كل ما ذكر أعلاه، بل ما كان نصيبه من كل ذلك سوى البؤس، والحرمان، والجهل، والمرض، والبطالة، والتخلف، وما شابه ذلك، إن مطامح الشعب الجزائري غداة الاستقلال لم تكن تفكر في حرية إنشاء الصحف والمجلات ووسائل الإشهار، وتأسيس الأحزاب والمنافسة السياسية، بل كان حلمها وأمانيها أن تتحصل على رغيف الخبز، والبحث عن سقف للإيواء، والشغل، والمدرسة للأبناء، والعلاج من الأوبئة والأمراض، إنها مطامح يجب إشباعها، لقد أشبعتها الطبقات الغنية في حقبة زمنية ماضية و لم تعد من اهتماماتها و حتى التفكير فيها وبالتالي لا تمثل فلسفة لديمقراطيتها الخ..

إن ديمقراطية حزب جبهة التحرير لم تكن بدعة أو نشازا، بل كانت ديمقراطية مستمدة من الفكر الاشتراكي كتراث وفكر أنساني متوارث لم يكن مطلقا مرتبطا بعصر أو حضارة كما يتوهم البعض، بل كانت تتجه من حيث التطبيق إلى الصميم والجوهر فيما يدعو إليه الفكر الديمقراطي الذي سايرناه منذ نشأته الأولى مع شيء من التركيز كما مرّ بنا.

و لم ا ا ا كات د راطية حزب جبهة التحرير ثا ال ا ا حاد تل .. "التو ي العاد للرو الوطية ح لم ا اجات ال رورية وا ا ية ل طب ات ال ع .."

إن الديمقراطية الشعبية محل شرحنا كطموح وأمل لمطامح وأهداف شعبية تستلزم لضمان تحقيقها وانجازها مناضلين من أبناء الشعب يكونون ملتزمين سياسيا وعقائديا، يحسّون ويتحسّسون بقضايا شعبهم، فتفكر وتعمل من اجل انجاز الديمقراطية الشعبية.

لقد شكل الفلاحون، والعمال، والشباب،والمثقفون الثوريون طليعة حزب جبهة التحرير الوطني كتطبيق لبنود مواثيق الحزب، وهكذا تجسّد مفهوم ثورة نوفمبر للديمقراطية من أنها من الشعب والى الشعب أي من أغلبية السكان الذين هم في النهاية، الفلاحون والشباب وبحكم ظروفهم المعيشية الضنكة أو بفطرة الشباب ونقائه، فمركزهم لا يكون إلا في الصفوف الأولى كمناصرين ومؤيدين للتوجه الديمقراطي الشعبي للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك من حاملي الفكر الثوري والتقدمي من صفوف المثقفين، وما يمكن أن يساهموا به من توعية وتثقيف من اجل بلورة الفكر الديمقراطي الشعبي، ومن هذه القوى مجتمعة حافظ الحزب على مسيرته ووعوده.

إن وحدة الإديولوجيا التي رسمها ميثاق طرابلس وحرص على ترسيخها كفلسفة سلوك للمسئولين السياسيين من القمة إلى القاعدة التي بحكم انتشارها وصفائها وتجذرها شعبيا كانت في اغلب الأحيان الحارس والمحاسب لكل انزلاق

بالنسبة للمسئولين، كما كانت تشكل هذه القاعدة نواة الحزب الصلبة التي تعمل على تأطير الجماهير الشعبية وسندها القوي يتمثل في قواه الثورية التي تتشكل كما سبقت الإشارة إليه من الفلاحين، والعمال، والشباب، والمثقفين الثوريين، أما باقي الفئات الأخرى فهي حليف وتمثل روافد للحزب وامتدادا له وسط المجتمع الجزائري برمته.

إن القاعدة الأولى والمنطقية للديمقراطية تتمثل في تولي مقاليد السلطة من طرف حزب جبهة التحرير الوطني بصفته ممثلا للقوى الثورية من الشعب المدعمة من الحلفاء الطبيعيين للثورة، إذ تمثل الانشغالات والطموحات الشعبية برنامج الحزب وقاعدة عمله والتي يرتكز على تحقيقها بالاعتماد على الديمقراطية.

إن وضع السلطة بين أيدي الطبقة الثورية قد صاحبه أيضا تفاعل بين القمة والقاعدة من حيث التأطير والتفعيل وتجنيد الجماهير العريضة من اجل مهمة معينة بإشراف مسؤولين مركزيين، مما ترتب على هذا الاتصال حيوية ونشاط في الحياة السياسية قلّما تحققت صورة من صورها في عهد الديمقراطية الليبرالية المكرسة دستوريا في زمننا هذا.

إن دور القاعدة كان ضروريا لأنه يمثل الضمانة الحقيقية والحارس الحريص على بقاء القمة ملتزمة ووفية لمطالب وانشغالات المواطنين وللإيديولوجية التي يعتبر فيها المناضلون سواسية وان مسؤولية القمة في هذا الشأن اكبر، وبعبارة أخرى فان سلوكات القيادة في الحزب مقيدة بضوابط لا يمكن الحياد عليها، وهي على الدوام كانت تحت المراقبة والنقد والمحاسبة في إطار الممارسة الديمقراطية التي نصت عليها وثائق الحزب ولوائحه.

لقد تميزت التجربة الجزائرية بوضوح في الرؤية باعتناق الديمقراطية الاشتراكية بدون عقدة أو تذبذب وذلك عكس ما طبع أغلبية بلدان العالم الثالث من ضبابية وتردد بين الديمقراطية الليبرالية الغربية حينا والديمقراطية الاشتراكية أحيانا وفي اغلب الأحيان الوقوف في موقف وسط بلا مقعد، لا بالجلوس على

مقعد الليبرالية، ولا على مقعد الاشتراكية، وهذه ظاهرة عرفتها بلدان عديدة من دول العالم الثالث ترتب عليها صعوبة العمل الديمقراطي.

لقد عاش المجتمع الجزائري طول مرحلة نظام الحزب الواحد في مناخ سياسي متميز وايجابي طابعه العمل الديمقراطي المتدرج وعلى كافة الأصعدة والمستويات عكس ما بزعمه خصوم حزب جبهة التحرير الوطني من أن الجزائر قد عرفت في هذه الحقبة العهد الستاليني الجزائري..

إن ما ميز الديمقراطية الاشتراكية الصاعدة في الجزائر آنذاك هو الممارسة والتمرس شيئا فشيئا على السلوك والفكر الديمقراطي على مستوى المناضلين وعلى مختلف الهياكل الحزبية وكذلك من خلال تصرفات وسلوكات اغلب الكوادر الحزبية من القمة إلى القاعدة، مع الإشارة إلى انه على مستوى، ومرافق الدولة فان بيروقراطية التيكنوقراطيين المسيرين لها لم تتأقلم بالسرعة المطلوبة مع فلسفة الثورة الاشتراكية وإيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني وهذا ما يفسر النقد الذي كان يوجهه دوما المناضلون للأداء الإداري من ناحية، ومن حيث عدم انضباطه لقواعد واختيارات الحزب، حتى أصبح يطلق على سلوكا تهم ب .: **حزب ا دار** .. إن ما يستحق التنويه أن المشاركة الشعبية على مستوى المؤسسات كانت بارزة وصادقة تقطع المراحل تلو المراحل بانتظام وتدرج في طريق البناء الاشتراكي إلى غاية عام 1988 حيث ثبتت نية النكوص وما تلاها من انحرافات وانزلا قات نتائجها ومضارها أتت على البلاد والعباد، فزهقت الأرواح، وحطمت المؤسسات وكاد يحصل ما لم يكن يخطر على البال، ولولا العناية الربانية وإخلاص حفنة من الرجال والوطنيين لكانت الدولة الجزائرية في خبر كان ..

إن ما زاد من صدق المسعى وإخلاص إرادة المناضلين وكل المؤيدين والمحبين هو أيمانهم بجدية المسعى وجدواه، وهذا ما يفسر لاحقا ما تحقق من الاستفادة من منافع الديمقراطية الاشتراكية وخاصة في جانبها السياسي وقد تجلى ذلك في الاحتكام إلى الدستور بعد شعور منصب رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس الراحل

هواري بومدين طيب الله ثراه في ديسمبر1979، فلم تغامر أي قوة من القوى الحية في البلاد للسطو على كرسي الرئاسة كما كان حينها يعتبر سيمة مميزة للعالم الثالث الذي كان في اغلبه كعرائس القاراقوز تحت تأثير وتحريك ومباركة الدول ذات المصالح المادية من هذا الوضع أو ذاك في الأحوال المماثلة، بل حتى العادية منها في بعض الأحيان. إن تغليب الشرعية الدستورية يعبر على النضج ومدى عمق وتقلقل الفكر الديمقراطي في مؤسسات الدولة آنذاك، وقد زاد الإعجاب بالثورة الجزائرية واكسبها ذلك التعاطي الديمقراطي الاشتراكي احترام وتقدير العدو قبل الصديق عبر دول العالم. ويضاف إلى ذلك ما كانت تقوم به المرافق الأخرى كقطاع العدالة ومحاكمه من سيرها العادي وفقا للقانون، وكذا باقي سير المجالس المنتخبة الأخرى..

إن المظهر الديمقراطي على مستوى الحزب وهياكله يتحلى من خلال تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب بالنسبة لعدد الاجتماعات على مستوى الخلايا والقسمات وكيفية التداول، واتخاذ القرار، وعلى المستوى المركزي ما كان يتحقق من اجتماعات دورية للجنة المركزية للحزب، ومن انعقاد للمؤتمرات في حينها وما تتمخض عليه من مناقشة، ونقد، وانتخاب للقيادة السياسية الخ..

ان الديمقراطية الاشتراكية التي كانت تمثل العمود الفقري خلال هذه المرحلة والمهيمنة على الحياة السياسية والفكرية بصفة عامة، لم تخلو من سلبيات على نحو ما عانت منه باقي البلدان الصديقة وبخاصة في أوروبا الشرقية آنذاك، وقد كان التباطؤ في حلها والذي لم يكن مقصودا، كان أثره ملحوظا وانعكاساته على مسار الثورة الاشتراكية بصفة عامة لا يخفى على احد.. كما كان للمرحلة الانتقالية المنطقية قبل الانتقال إلى مرحلة اشتراكية الدولة والتي يطلق عليها: رأسمالية الدولة، والتي سبقت الإشارة إليها، أيضا من آثار سلبية، بل ومن معترضين شرسين والذين كانوا متخندقين تحت لواء الفكر التروتسكي مهيكلين على وجه الخصوص في النقابة وعلى مستوى بعض المؤِسسات الاقتصادية والثقافية الخ...

ومن الإشكالات التي اعترضت التطبيق الاشتراكي وممارسة الديمقراطية الاشتراكية في الجزائر موضوع علاقة الحزب بالدولة، أكدت وثائق ومرجعيات الحزب على مفهوم الدولة والتي تعتبر كيانا عريقا، استرجعت وظيفتها بفضل تضحيات الشعب الجزائري منذ ثورة الأمير عبد القادر إلى ما لحقها من ثورات ومقاومات وانتفاضات ونضالات سياسية وسلمية لم يكتب لها النصر المبين، إلا بعد أن لعلع الرصاص بعد منتصف ليلة الاثنين للفاتح من نوفمبر ودوى صوت البارود آذنا بميلاد فجر جديد ونصر أكيد، لقد استمدت الدولة الجزائرية سمتها الديمقراطية الشعبية من ثورة الفاتح من نوفمبر 1964 التي أنجبتها وهي بذلك تستمد سلطتها من الإرادة الشعبية، لقد أعادت جبهة التحرير بناء صرح كيان الدولة، ومن التعابير الجميلة التي جاءت في مواثيق الحزب في تحديد هوية الدولة، بأنها :.... **" عبية ال ابـ ا تراكية ا هـ واحدي ا زب د راطية ا ات رية التوج ."**

إن الدولة الاشتراكية التي أقامها حزب جبهة التحرير تستند في وجودها إلى الإرادة الشعبية، وهي التعبير الصادق لتطلعات الشعب بكل طبقاته الاجتماعية، وان انجاز أهدافها وتسيير شؤونها العامة تتحقق عن طريق المشاركة الديمقراطية الواسعة لكافة أبناء الشعب عبر المؤسسات الاقتصادية، والمرافق العمومية، والمجالس، وبهذا تتجسد قيم الديمقراطية في أسمى معانيها والمتمثلة في: **د راطية ا لدا ود راطية التـ ـيـ** .. ومساهمة القوى الأساسية ومجموع المواطنين في إيجاد الحلول لأهم القضايا التي تطرح في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بهذا الوضوح كان حزب جبهة التحرير يدير دفّة الشأن العام إلى غاية ما حدث عام 1988.

لقد تحقق عن طريق الديمقراطية الاشتراكية ضمان حرية الفرد بتحريره قولا وعملا من الاستغلال، والبطالة، والمرض، والأمية، والعمل على ضمان مستقبل أبنائه، والعمل على إلغاء الطبقية والامتيازات، واستغلال الإنسان للإنسان، وتطبيق

مبدأ الأرض لمن يخدمها فتملك الفلاح الأرض، وأصبح العامل مسيرا ومسئولا... إنها فلتة من فلتات التاريخ عرفها الشعب الجزائري خلال هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة إذ تهيأت له الظروف الموضوعية لممارسة حقيقية وليست شكلية، لحريات وحقوق المواطنين الأساسية التي كانت تمثل القاسم المشترك بين كل فئات الشعب أينما طابت إقامتهم عبر ربوع الوطن، وهذا هو فحوى حقوق المواطنة الذي صدر عقب الثورة الفرنسية عام 1789، كما نصت قوانين دولة الديمقراطية الاشتراكية على باقي الحريات العمومية، من حرية في التعبير وفقا للقوانين المعمول بها، وحق الرأي، والتفكير، والتنقل، وحرية المعتقد الخ... إن وظيفة الدولة في ظل الاشتراكية الديمقراطية تتمثل في تنظيم المجتمع، وتباشر تسيير كل المؤسسات، وتبقى المبادرات الفردية الحرة في المجال الاقتصادي محدودة ومحددة. فالدولة تتولى توزيع العمل والإنتاج والأرباح والفوائد على مؤسسات المجتمع وفق مخطط مرسوم، ووفق مراحل مرسومة سلفا أيضا.. وفي هذا الشأن حددت مواثيق حزب جبهة التحرير العلاقة بين الدولة والحزب فورد فيها أن: "الحزب يسطّر الخطوط الكبرى لسياسة الأمة، وهو الذي يحرك عمل الدولة، وتحقيق وانجاز برامج الحزب مضمون بمساهمة المناضلين في مؤسسات الدولة وخاصة في مناصب السلطة والنفوذ، فالحزب ينظم نفسه بحيث يكون الرئيس وأعضاء الحكومة في أغلبيتهم ينتمون إلى الحزب، ويكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي، وتكون الأغلبية في المجالس منتمية أيضا إلى الحزب."

إن الحزب من مهامه تسطير السياسة العامة للدولة في شكل برامج ومخططات على نحو ما كان متعارفا عليه، والحكومة كجهاز تنفيذي للدولة مطبقة لقرارات الحزب، وحتى يتمتع الجهاز التنفيذي والمنتخبين على مستوى المجالس الشعبية بمصداقية أمام المواطنين تتجلى من خلالها سلطة الدولة الجادة والملتزمة بقضايا المواطنين، فكان من الحزب أن اخضع المرشحين لهذه المناصب لمقاييس صارمة، تعطى فيها الأولية لمعايير الكفاءة، والإخلاص للمصلحة العامة، والالتزام الذي يتأكد من خلال العمل اليومي، ذلك أن الديمقراطية الاشتراكية تختلف

اختلافا جوهريا عن الديمقراطية الشكلية حسب المفهوم الليبرالي الذي سبقت الإشارة إلى ذكر بعض خصوصياته، فالأجهزة التنفيذية على مستوى الحكومة والأجهزة المحلية والإقليمية المنتخبة في البلدان الرأسمالية، يكون تسيير أجهزتها منحصرا في الطبقة البورجوازية الصغيرة والكبيرة وهي طبقة بحكم مستواها الثقافي والاجتماعي متميزة عن باق المجتمع، واهتماماتها الفكرية والمادية ونظرتها إلى الحياة تختلف عن باقي الشعب، فهم من الذين يملكون الإنتاج ووسائله ويملكون الصحف والبنوك وغيرها من وسائل القوة المادية والنفوذ الجائر، وبحكم قوتهم هذه يهيمنون على السلطة ويحتكرونها ويسخرون أجهزة الدولة إلى خدمة مصالحهم المادية والمعنوية، وحمايتها بسنّ قوانين رادعة ومحاكمات صارمة.

أما ما دأبت عليه الإدارة في ظل واحديه الحزب فان القرارات التي يتخذها الحزب تتولى الإدارة ترجمتها إلى قرارات إدارية وإجرائية وتصبح هي صاحبة السلطة في التنفيذ، وفي هذا المقام كثيرا ما كانت التطبيقات عكسية، وفي أحسن الأحوال تأتي قراراتها متجاهلة لحاجات وانشغالات الطبقات الفقيرة، وتضيع في كثير من الأحيان سياسة الحزب وتوجيهاته الثناء مرحلة التنفيذ، وهكذا بقت الحلقة مفرغة بين التوجيه والتقرير، والتنفيذ والتدبير، ذلك أن الأغلبية من إطارات الدولة كانت تنتمي إلى البورجوازية المحلية أو من أبناء المحظوظين الذين سمح لهم بالدراسة ومواصلتها، بل وحتى الوصول إلى مدرجات الجامعة، كما كانت إطارات الإدارة من الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية، لكن سرعان ما نسوا أصولهم وأحوال شعبهم ومعاناته، وارتموا في أحضان البرجوازية الصغيرة وتأثروا بامتيازات الإدارة، ودخلوا في جيش التيكنوقراطية، واعتنقوا فلسفة البيروقراطية وكوّنوا ما كان مصطلحا عليه بحزب الإدارة، في حين كان المفروض أن تكون هذه الإطارات الحارس اليقظ لمصالح الشعب، والمنفذ الأمين لقرارات الحزب وتوجيهاته وإذ بالرياح تغير الاتجاه نحو وجهة أخرى غير مرغوب فيها، ما اعتقد أن باقي الدول التي أخذت بنفس الديمقراطية ونفس الفلسفة وخاصة في العالم الثالث، كانت بمنأى عن مثل هذه الظاهرة ولعلها من الأعراض الطبيعية والملازمة

لوا حدية الأحزاب في الأنظمة الاشتراكية، وهذا ما يطلق عليه مرض الاشتراكية العضال الذي تظهر إفرازاته وامتداداته في علاقة الحزب بالدولة والتي يعزى إليها هذه السلبيات التي وجهت لحزب جبهة التحرير خلال هذه الحقبة، والتي لم يتمكن خلالها من معالجة الوضعية أو تهذيبها بشكل تدريجي ما دامت ظاهرة عامة الخ.. وفي حقيقة الأمر لا يكمن العلاج الشافي بتبديل القرار أو التنظيم المنتقد بتنظيم أو قرار آخر قد يكون أسوأ، بقدر ما يكمن العلاج ألحقيقيي في التكوين السياسي، والإخلاص العقائدي للثورة الاشتراكية ومبادئها وتفضيلها على النمط الليبرالي والرأسمالي، وهذا يتطلب في حدّ ذاته مستويات علمية وأكاديمية معينة، وممارسة ميدانية وكوادر فاعلة، منشطة ومكونة للمناضلين قبل أن تسند إليهم المسؤوليات القيادية وليس الوظائف الإدارية باعتبار هذه الأخيرة مفتوحة أمام كل المواطنين وتخضع لنتائج النجاح في المسابقات، أو بالتوظيف على أساس الشهادات أو بالتعيينات لاعتبارات سياسية في أضيق الحدود الخ..

إن مسلك ألاعتماد على الالتزام العقائدي للتعيين في أعلى المناصب العليا السياسية والإدارية في الدولة لم تضبط آلياته وتحدد شروطه، لذلك لم يحقق ما كان منتظرا منه وأبقى دار لقمان على حالها كما يقال.. ويضاف إلى هذا الاعتبار أن الموظف الإداري وان كان يلعب دور ممثل السلطة إلا انه لا يخضع فيها إلا لمسؤوله في إطار السلم الإداري التدرجي، وعدم قدرته أن يفعل إلا ما يقرره القانون، وهذا ما يفسر أيضا ما كان سائدا لدى اغلب المناضلين من ازدواجية في الخطاب، والموقف، فمن جهة المناضل أينما كان مركزه ملزم بالدفاع عن سياسة الدولة، ولو اكتنفها الانحراف في بعض الأحيان، لأنها تقوم بتجسيد القرارات السياسية للحزب من الناحية النظرية، ومن جهة أخرى فالمناضل مطالب بالدفاع عن المواطنين بصفته منتخب وممثلهم لدى الإدارة وباقي المصالح الأخرى، متى تعرضت مصالحهم للضياع، واللامبالاة، والتعسف الخ.. إن اكتفاء المناضل بالنقد والتنديد في أحسن الأحوال أو بالعمل على نقل انشغالات المواطنين إلى الإدارة والمصالح الأخرى ليس بالعمل المرهق أو المعقد، بعكس ما عليه حال الموظف الإداري وما يعانيه من

تعقيدات إدارية، وصعوبة في التنفيذ، وكثيرا ما كانت هذه الإشكالية محل أيام دراسية قام الحزب بتنظيمها للتنسيق، وتوضيح أسهل وأنجع سبل المعالجة، وكثيرا ما أثمر المسعى وخاصة عندما تأتي المهمة من مناضلين على قدرة ووعي بتحقيق الشأن العام مسلحين بالإخلاص ونبذ الأنانية والذاتية في تحقيق المصالح الخاصة، والإيثار بتحقيق المصالح العامة للمواطنين، هذه بعض الملابسات والتدخلات التي عاشها مناضلو حزب جبهة التحرير الوطني واغلبهم يتذكر تلك الإنجازات التي سعوا إلى تحقيقها في سبيل مصلحة الشعب والدولة، واغلبهم يتذكر كيف تم التغلب والانتصار على الذات، فلم يظهر الفساد ولم تتدحرج قيّم الأمة وثوابتها، بل تعاظمت الإنجازات وتقوت وحدة الوطن، وتحقق الاستقرار الاجتماعي، وكان للدولة هبتها ولسيف القانون صرامته، فلماذا التجني على الديمقراطية الاشتراكية، ونظام الحزب الواحد وتسويد هذه الحقبة بمغالطات، وأحقاد شخصية ، والتجريح في رموزها وإطاراتها المخلصة وما أكثرها...؟، هل ما جرى خلال عشرية التسعينات الحمراء من القرن الماضي كان جزاء الكفر بالنعمة؟ أما عاد الوعي وثقلت الموازين يا ترى؟

لقد سارت الرياح بما اشتهى خصوم نظام الحزب الواحد، والذين نصبوا أنفسهم في خانة المعارضة السرية في الداخل، أو من المعارضة العلنية في الخارج من أولئك الذين استوطنوا بأهم عواصم أوروبا مستفيدين من الدعم المادي والمعنوي الذي لم تبخل به عنهم أنظمة هذه الدول، والتي لا يرضيها استقرار الجزائر وازدهارها.

ومما يذكر عن معارضة الداخل، أن نشطائها المتخصصين في الكتابات السافلة، والمعارضة لمؤسسات الدولة بالكتابة على جدران المراحيض العمومية بقى صداهم منحصرا في هذه الأمكنة، أما المتخذين من جناح الليل فرصة لتوزيع وإلصاق مناشير تحريضية للإضراب وترويج الشائعات المغرضة، والمناداة بشعارات معدة ومحضرة سلفا من وراء البحر لإزعاج السلطة، والعمل على الإخلال بالنظام العام متخذة من بعض غرف الأحياء الجامعية أوكارا لها فان سلوكهم شاهد على جبنهم

وقذارة أسلوبهم، في حين اتخذ البعض من مساجد بعض الأحياء الجامعية وبخاصة مسجد الجامعة المركزية منبرا لخطاباتهم الغوغائية والتحريضية المخالفة للنظام العام في عمومها وخصوصيتها باسم الدين الإسلامي والدولة الإسلامية. هؤلاء جميعا وجدوا من أحداث أكتوبر الفرصة المواتية لاستغلال الحدث للتشفي ومباركة الأحداث وتمجيدها، والاستفادة من الإصلاحات والإجراءات التي أدخلتها السلطة الحاكمة في إطار مواكبة ما كان يجري في العالم آنذاك من تحولات اقتصادية وسياسية وبمقتضى التعديل الدستوري أصبح الميل واضحا نحو الأخذ بنظام الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على التعددية السياسية والحزبية، والتنافس على السلطة، وفي الميدان الاقتصادي العمل باقتصاد السوق القائم على قانون الطلب والعرض الخ.. وفي هذا المقام نسجل بأسف أن منطق المحاكاة أو تطبيق رزمة الإملاءات ذات الطابع والمنشأ الغربي في اغلب بنودها بالنسبة لمفهوم الديمقراطية الليبرالية، لا تفيد ترشيد ودمقرطة الحياة السياسية في الجزائر إلا قليلا، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات السوسيولوجية والتاريخية المغايرة التي ترعرعت عندهم في ظلها الديمقراطية كشكل للحكم، وكسلوك حياة، ولا أبالغ إذا قلت أن حظنا من ذلك كله كان الشكل أو المظهر، وفي أدنى وابسط صيغه، وفي هذا الاتجاه عرفت الساحة السياسية ميلاد العشرات من الأحزاب ذات اليمين وذات اليسار، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إلى الأحزاب الإسلامية والدينية، والى شبه الماركسية، وقد نتج عن هذا التأسيس أن سجلت الكثير من الخروقات الدستورية والتي أضعفت من الديمقراطية المستوردة، وفتحت باب الجحيم مع بداية التسعينات التي كما هو معلوم عرفت أول انتخابات تعددية، ونتائجها المفلسة لازالت عبئا ثقيلا على الشعب الجزائري والدولة التي ضحّ من اجلها الشهداء بالنفس والنفيس والتحق بهم شهداء الواجب أيضا من اجل أن تبقى الجزائر قائمة صامدة، لقد أقترف خرق الدستور بدون رادع قانوني مع الأسف...، وفي الميدان الإعلامي تعددت الصحف والمجلات فتجاوزت المائة عنوان، تنشط كلها في إطار فلسفة وإيديولوجية الديمقراطية الليبرالية التي سبقت الإشارة إليها وفي جانبها الشكلي دون الالتزام بمضمونها وجوهرها ذلك أن رسالة

الإعلام ومهنيته كما أرادها الغرب لخدمة مجتمعاته لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة نضالات وتشبع بقيم أخلاقية معينة، وبالتزام صارم للدفاع عن مقدساتهم وتاريخهم وخصوصياتهم ومصادر قوتهم، وبذلك فقط فرضت مصداقيتها وتقديرها ووطنيتها، وفي بلادنا إذا كان المسار يختلف، وطريقة التأسيس معروفة وكذلك كسب الثروة والشهرة بالمتاجرة بمآسي الأزمة الوطنية وكابوس الإرهاب لبعض الصحف لا يخفى أيضا على البال، ومع ذلك كان من المفروض ومن باب اضعف الإيمان، أن تكون صحافتنا تربوية قبل أن تكون إخبارية، فكان يجب عليها أن تفسر جميع القرارات والخطط التي تتخذها السلطة والأجهزة الحكومية لكي يستطيع الجمهور فهمها فيقبلها أو يرفضها على بينة من أمره، لكن ما حصل هو أن جنح عدد من الصحف إلى دور المعارضة فتحولت صحفهم إلى وسيلة من وسائل الحرب، وإلى أداة للمغالطات والتضليل الإعلامي، والدعاية المغرضة والترويج في إطار التنافس الإعلامي من اجل الكسب، والى المبالغة وركوب الخيال في بعض الأحوال في طرح القضايا الاجتماعية، والى ترجيح اسلون الدفع إلى المغامرات، ونشر روح اليأس والانهزام، والتلاعب بعواطف وانشغالات المواطنين، وغيرها كثير من الأساليب والحيل المتسترة برداء حرية الكلمة، والحق في الإعلام وتنافسه، والتي يعرف الكثير من القراء مرامي هذه السلوكات، بل ومضارها التي تشكل خطرا على الدولة واستقرارها وعلى المناخ الديمقراطي الحقيقي والهادف إلى ما فيه خير الجميع ...

إن حزب جبهة التحرير الوطني وحرصا منه على إنجاح العملية الديمقراطية في ثوبها الجديد وفي إطار النشاط السلمي والقانوني للأحزاب، واحترام أحكام الدستوري، كان سبّاقا إلى النضال السياسي والتعبوي من اجل وجوب تكريس المنهج التعددي واحترام، إرادة الشعب السيدة، تلك الإرادة التي يجب آن تكون خالية من كل أوجه الإكراه أو التهديد والتزوير، بل وفي الشفافية الكاملة والوضوح المطلوب، وفي ظل الاحترام الكامل للدستور وقوانين الجمهورية، أما خارج هذا المنطق وهذا المناخ فان مصلحة الشعب تلزم، بل تملي على حزب جبهة التحرير التخندق والنضال أين وجدت مصلحة الشعب، والمصلحة الحيوية للدولة الجزائرية.

قد يفهم القارئ من أن الديمقراطية أصبحت وراءنا، وذهبت مع نظام الديمقراطية الاشتراكية التي استغنت عنها الدولة منذ مسرحية أكتوبر 1988، ودستور 23 فيفري 1989. وحينها كان التعبير على الديمقراطية واضحا، سواء على مستوى هياكل حزب جبهة التحرير أو على مستوى مؤسسات ومرافق الدولة وكان ملموسا، من حيث النتائج والمكتسبات التي تحققت عبر ربوع الوطن والتي مازالت معالمها شاهدا على عمق ومدى المد الديمقراطي الشعبي في إطار الاختيار الاشتراكي، وآثارها البارزة فيما أصبحت عليه الجزائر في فترة وجيزة من عمر استقلالها كعاصمة مؤثرة بل ومحركة في بعض الأحيان للتوجهات السياسية الدولية والمشاركة في حلول مشاكلها.

وكما أسلفنا إذا كانت الديمقراطية هدفا ووسيلة في آن واحد؛ وان مشوارها لا يتوقف إلا مع توقف واندثار الإنسان نفسه، فإنها كقيمة أخلاقية عليا تبقى على مرّ السنين بوصفها الهدف الأسمى الذي يراد بلوغه من خلال تطبيقاتها السياسية، وبالرجوع إلى أفلاطون كمرجعية كما حددنا ذلك سابقا من خلال المنهجية التي اعتمدها، فنجده يقول:.." إذا كانت الديمقراطية بمعنى حكم الشعب نفسه بنفسه، لم تكن هدفا في ذاتها، فهي عبارة عن شكل من إشكال الحكم بحثا عن الصيغة التي تتحقق بها العدالة، فالهدف عنده هو ﻳ **العدالة** ا ﺔ ..."

إن قناعة حزب جبهة التحرير بفضيلة الديمقراطية كوسيلة لتحقيق العدالة تبقى من الثوابت في مرحلة التعددية، ومن هذا المنطلق تكون نضالات الحزب متواصلة على مستوى هياكل الحزب لتكريسها من اجل اختيار مسئولي الهيئات القاعدية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه المقام من وجوب استجماع الشروط الموضوعية لإنجاح العملية والاختيار النزيه المبني على قدرة وفاعلية والتزام المرشحين لهذه المناصب، وان ذلك ليس بالأمر الهين، أما على المستوى العام وبالنسبة لتولي المسؤوليات المختلفة على مستوى المجالس المنتخبة، ومؤسسات الدولة فان فلسفة الحزب كما هو معروف قائمة على وجوب احترام إرادة الشعب السيدة في الاختيار، وان الاختيار لا يكون ديمقراطيا إلا إذا استجمع أيضا شروطه العامة

والخاصة، وفيها ما يعود إلى مسؤولية الدولة واختصاصها، وهذا الظرف أمره في تحسن مستمر وقطع أشواطا بعيدة مقارنة بأول انتخابات محلية وتشريعية مع بداية التسعينات، وكذلك ما حصل أثناء الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت أيضا عام 1997، وحولهما بقيت تصاغ القصص والنّكت ونتيجتها خدش في سلطة الدولة ووظيفتها من خلال تجريبيتين مختلفتين... أما ما يعود فيها إلى الأحزاب المتنافسة، أو إلى المرشحين كيفما كان مركزهم، والى المحيط السياسي بصفة عامة، فبسهولة يمكن حصره في ضعف الأحزاب بصفة أساسية في أحسن الأحوال، إن لم نقل عدم وجود أكثريتها على الإطلاق على المستوى الشعبي، ويقترن ظهورها بمناسبة الاستحقاقات المحلية أو الوطنية، يضاف إليها ما أصبحت تعانيه من فساد وتفسخ قد نخر أسسها وقوض أركانها، ويضاف إلى ذلك ما أصبحت تعانيه من انقسامات بسبب غياب الحياة الفكرية والروح الديمقراطية في قمتها وقواعدها، وكثيرا ما يبقى وجودها مرتبطا بشخصية الفرد والأمثلة كثيرة وماثلة أمامنا بالنسبة لما هو قائم من أحزاب معروفة، ويستثنى من الوضع الرديء مسار حزب جبهة التحرير الوطني على وجه العموم، ولو أن بعض السلوكات الشاذة التي تدعو إلى التشرذم وزعزعة استقرار الحزب فان اغلب أبطالها كما معروف من المناضلين الرحل، قد وجدت من بعض الصحف من يغذيها ويروج لها بدون جدوى.

ومحصلة هذا وذاك أن هذه الأحزاب الناشئة فقدت الصلة بالشعب، إلى درجة أنها لم تعد تستحق، لا احترامه ولا دعمه، وفي هذا الخضم المغشوش الذي لا يمكن أن يعتمد عليه في تقديم البديل، ويوفر للدولة السند الشرعي والديمقراطي والإطار السياسي والفكري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمام هذا الوضع الكارثي -" ترتفع نواعق وأبواق من أفراد لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد، أعمت أصحابها المصالح الخاصة والأنانية، والروح العدوانية والجهل بواقع وتطور الأوضاع، وبنفخ من بعض الصحف التي بنت مجدها على التفنّن في التهويل والابتزاز وخلق الفتن، وخلط الأوراق والأوضاع لحاجة في نفس يعقوب.

إن ما أنجزه حزب جبهة التحرير الوطني منذ عام 1962، من حق مناضليه المتواجدين على الدوام في هياكله، أما نشاز الأصوات ".. من اجل الضغط للحصول على منصب أو تحقيق مأرب، أوالى المطالبة بوضع حزب جبهة التحرير في المتحف فهذه البلادة كل البلادة، ومنتهى القبح... "

ومن السلبيات المسجلة ما أصبحت تتقاسمه معظم الصحف في إطار المنافسة حتى على ما هو غير منطقي وغير مفيد للديمقراطية الناشئة في بلادنا، ذاك أن بعض الصحف الهوجاء وللرفع من مبيعات أ وراقها راحت تطعن في الحياة السياسية في بلادنا و لم تسلم منها كل الأحزاب ومسؤولياتها وحريتها في المشاركة وفي التنافس الانتخابي من خلال وضع شروطها واختيار مرشحيها، فراحت ترسم لهم صورا بذيئة وترميهم بأوصاف منفّرة ومثبّطة لعزيمة الشعب في الإدلاء بصوته والمشاركة في عملية الاختيار بصفة عامة وهذا احد الأسباب التي أدت إلى عزوف المواطنين في كثير من الأحيان إلى ما كان يقال ويوصف به المرشحون والعملية الانتخابية في عمومها، ونتيجة هذه الحملة المغرضة ما ترتب عليها هو التقليل من حظوظ إنضاج العملية الديمقراطية في بلادنا، أما المأمول وما يسعى حزب جبهة التحرير الوصول إليه بطريق سلمي وبالتوعية المطلوبة هو تخليص المسار الديمقراطي من كان أنواع الطفيليات والعابثين والمستهترين والمعارضين والمفسدين للقيم الديمقراطية تحت برنوس حرية الصحافة والحق في الإعلام كمشجب تعلق به كل الاختراقات والاعتداءات على استقلالية وسيادة الأحزاب، إن مصلحة الشعب تقتضي أن يلعب الإعلام الدور الإيجابي في التحسيس لكل مشروع وطني والشرح الموضوعي التريه لمواضيعه وأهميته لما يخدم الصالح العام ووظيفة الدولة التقليدية ومؤسساتها.

لقد ذكرت في إحدى الحلقات السابقة أن الديمقراطية أصبحت تعاني من مرض في البلدان القوية صناعيا والعريقة ديمقراطيا، وذلك من خلال نقص الدعم للأحزاب القائمة، وثبط عزيمة الشعب في المشاركة في نشاطاتها، والعزوف في المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي نظمتها، وبهذا الشأن سجل تدني مزعج

في نسبة المشاركة لدى هذه الدول، فراحت على التو تبحث عن السباب الخلل وعلاجه بما يخدم المحافظة على الأسلوب الديمقراطي، ويعزز تطور الأحزاب نحو الأفضل لخدمة شعوبها وبما يعيد الثقة الشعبية للأحزاب والعملية الديمقراطية بصفة عامة وهي مبادرة مدعّمة بالدراسات والبحوث وبمشاركة المؤسسات الدولية المتخصصة وبما يقوم به إعلامها الجاد بكل موضوعية وحيوية، وليس بلغة التشفي والطعن في الشرعية الانتخابية ومصداقية المؤسسات المنتخبة....

إن حزب جبهة التحرير يرى في الديمقراطية أهمية فسوى، وذلك بوضع الثقة في الجماهير الشعبية باعتبارها الحارس الأمين لمصالح البلاد، وعلى هذا التصور تقوم فلسفة الحزب وتخطط إستراتيجيته، وان هذه العلاقة يجب أن تحظى بالعناية والدراسة والتطور، فلا هي مرتبطة بمرحلة أو زمن معين، بل هي تلك التي نشأت أثناء ثورة التحرير، واستمرت أثناء ثورة البناء والتشييد وإقامة المؤسسات والمجالس، وهي العلاقة والثقة المتبادلة نفسها بعد الدخول في زمن التعددية الحزبية والسياسية.

إن الديمقراطية المأمولة هي التي تبقي على العلاقة مع الجماهير في روحها وجوهر مطالبها وانشغالاتها مما يتحقق معه الاتصال الوثيق، ومن هذه الصلة المتينة مع الشعب يستمد الحزب قوته، وفي المقابل يبقى حزبا قائما على التنظيم التدرجي المحكم والمنهج المدروس في العلاقات، والالتزام الواضح لمناضليه على مختلف الأصعدة في كيفية النظر إلى المواضيع والانشغالات التي تهم الشعب، وفي تصور حلولها، والى من توكل إليه مهمة التكفل بها في إطار شفاف ومسئول، إن هذا التصور للديمقراطية الجديدة إذا ما طبق ووفرت له الوسائل المادية والمعنوية، من شأنه أن يسمح بتجديد الأجهزة الحزبية بصورة لا حدود لها، كما يسمح بالتلاؤم والانسجام مع الوضعيات الجديدة، وبفضل هذه المرونة نضمن وباستمرار أن يبقى مناضلو حزب جبهة التحرير الوطني خداما لمصالح الشعب الجزائري، والحزب صماما للأمن والآمان لجزائر الشهداء، فالنضال والحالة هذه ليس امتيازا اجتماعيا، ولا فائدة اقتصادية كما تروج بعض الأحزاب إلى ذلك بقصد الإساءة، أو كما تشتهي الأنفس، ولا مترلة شرفية

أيضا، إنما هو مسؤولية وطنية عظيمة لمن يعطي للمسؤولية حق قدرها، وفي الأخير فالنضال هو وظيفة واقعة باستمرار تحت رقابة الشعب.

لقد يتوهم القارئي من خلال الطرح النظري لطبيعة الديمقراطية الجاري العمل بها منذ دستور 1989 إلى يومنا هذا أننا أصبحنا قلبا وقالبا وفي نفس المقام والندية من الديمقراطية الغربية إنه وهم وكذب على النفس..، صحيح أن شحّ المفردات الدقيقة التي نفتقدها في بعض الأحيان للتعبير عن حقائق وواقع معين تحمّلنا مسؤولية الخلط والوهم بين بعض المفاهيم، لكن عذري قد أجده في تغير مجريات الحياة الدنيا بسرعة حيث لا تستطيع الكلمات متابعتها والتعبير عليها أحيانا، لذلك قد استنجد بما يقترب تشبيها من الصورة التصويرية التي ذكرتها فيما سبق من أننا بالفعل بعد أن تحطم بنا الكرسي المختار الذي كنا نجلس عليه بجدارة واستحقاق وثقة في النفس، أصبحنا في موقع الواقف خلف الجالس على الكرسي الباقي والذي يشغله صاحبه منذ مدة فهو صانعه ومالكه ، أما الوافدين الجدد من الذين غيّروا كراسيهم آو من تحطمت احدي ركائزه فاستحال استمرار الجلوس عليه من أمثالنا، فان المواصفات اللازمة لملء الكرسي الديمقراطي لا يمكن استجماعها غدا...، وإذا كان وضع الديمقراطيات الناشئة في كثير من الدول السائرة في طريق النمو لم تسلم من العيوب والنقص كما هو الوضع في: اندونيسيا وعلى ما هو مسجل في وثائق المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية بان الأحزاب فيها قد فشلت في تمثيل الذين دعموها انتخابيا تمثيلا مناسبا، ذلك أن التحول إلى الديمقراطية تعتبر مرحلة دقيقة جدا في اندونيسيا لم تتحقق شروطه، وفي الباكستان حيث فقدت الأحزاب السياسية في رحاب الديمقراطية التوكيل الذي يخولها ممارسة نفوذها فخضعت لمزاج آخر الخ... وفي فترويلا تم تسجيل غياب نظام حزبي مقنع الخ...والقائمة طويلة، فأين مكاننا من هذا وذاك؟ ومتى تستقر تجربتنا؟ ومتى تقوم الأحزاب الناشئة بتصحيح أوضاعها؟ وان تسعى إلى تطبيق الديمقراطية بادئ ذي بدء في ديارها، كترويض للنفس في البداية..؟ ومتى تتصالح مع نفسها ومع محيطها ؟ ومن

الغرابة ونظرا لاختلاف المحيط والظروف التاريخية، فانه من النتائج العكسية التي ستؤول إليها الديمقراطية العرجاء في بلادنا هو أننا سنمهد إلى خلق طبقة أصحاب الأموال والمصالح المادية باسم الديمقراطية، ثمّ نجعل بين أيديهم أداة الحماية والمحافظة على النفوذ والامتيازات، كما تقررها نظم الديمقراطية الليبرالية، التي تجعل من امتلاك الثروة ومن الإنتاج ووسائل الإنتاج المنطلق والشرط، بل والأساس للوصول إلى سدة الحكم والمبرر المعقول والمقبول للوصول إلى السلطة، أما أن نصل إلى الحكم من اجل التملك أو رهن الحكم لمن يقوم بتبييض مال له، فذلك منطق مقلوب وغيرا خلاقي وتلك الغباوة بعينها..، ولا يتصور إلا في بلدان العالم الثالث التي جنت على نفسها التبعية، والتخلف والفقر والأزمات بانبهارها بالنموذج الغربي في خصوصياته وجزئياته والدفاع عليه كتعبير عن الكسل والخمول والعمالة الخ.. صحيح أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي منذ الشروع في العمل بدستور 1989، قد تغير على ما كان عليه قبل هذا التاريخ بمفهوم تملك وسائل الإنتاج وتملك ناتجه وتملك الصحف، وصحيح أيضا أن من الأحزاب من اتخذ تسمية له توحي بتبنيه النظام ألليبراليي والحرية والمساواة، وكثير من الألفاظ يرددونها كأدبيات لهم، منبتها ومنشأها من بيئة أخرى.

والحاصل لم يفلح لا هذا ولإذاك في كسب ثقة واطمئنان المواطن، ولا ودّ الهيئة الناخبة كهدف استراتيجي من اجل الفوز بمقاليد تسيير دواليب الدولة بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية، وبجانبهم خاب أمل من بقوا متمسكين بتصورات وحلول لا تتناسب البتة مع الواقع الثقافي والاجتماعي لعموم الشعب، وهذا ما حدا يبعضهم إلى القول ذات يوم:.. أن الديمقراطية التي نتمناها، وصيغة الحكم التي نتصورها ونسعى إلى فرضها، لا تجد طريقها إلى عالم الحقيقة، إلا إذا اختفى حزب جبهة التحرير من الساحة السياسية... هذه المقولة لأنصار ديمقراطية الدبابات والمدافع ، والتي لا يختلف فيها أحزاب ذات اليمين وذات اليسار على حد سواء، إن هذه المقولة إذا كانت تحمل دلالة وترمز إلى حقيقة قطعية ومعينة إنما تتمثل في

تجذّر هذا الحزب شعبيا وبالتالي فلا خوف على مناضليه، ولا هم يحزنون إن استمروا على العهد سائرين، ومن أدبياته انه إذا وعد وفى،وإذا قال فعل، وانه حزب يقوم على فكر وسطي في الطرح والمعالجة، ويكفي حزب جبهة التحرير فخرا انه ومنذ قرابة عشرين سنة والمواطن والمواطنة لسان حاله :**ما ا يا ا بيي بال كا ا اضي ب 1988**... أي في بلد آمن، متضامن، ينعم بانجازات بلاده، ورخاء حياته، معتزا بإسلامه ومسجده، وأخلاقه، وحريته الحقيقية، وبكرامته، وعزته، وسعيدا بما قام به من تعاون على تحقيق هذه الثروة خلال هذه المسيرة... كان كل ذلك تحت عنوان واحد ،وهدف واحد، ومستقبل واحد، قبل أن يحدث ما يشبه الصاعقة التي سقطت على الرؤوس، أما اليوم ومما يؤسف له أن عدم الارتياح أصبح سيّد الموقف، وان الخوف والخشية من المستقبل أصبحت أكثر من الحبّ له.. فماذا حدث؟ ولماذا؟ والإجابة على مثل هذه التساؤلات مستبعدة الآن من ما نحن بصدد عرضه.

ومع ذلك يبقى حزب جبهة التحرير دليل الدولة وخادمها الأمين، وهو الذي كان بالأمس عنوان ثورتها بحروف من نور ونار، انه قد جرّب فما خاب، وامتحن ففاز وما فشل، لأنه كان على الدوام متمسكا بالقضايا الحقيقية للمجتمع، وبالسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف، والديمقراطية كوسيلة تنظيمية وعلامة تحضر وتمدن، ضد الجمود والخرافات والأصولية والدروشة، وسيبقى على الدرب سائرا، وقد يكمل العدة، إذا ما وفّق في اختيار الرجال الصادقين، والنساء الصادقات، على مستوى هياكل الحزب والمؤسسات، نضالهم من اجل خدمة الدولة الجزائرية، وحبّهم من اجل خدمة الشعب وإسعاده. فتلك هي البوصلة التي توجه مسيرة حزبنا بلا شك نحو حتمية التغيير من اجل تحقيق طموح شبابنا وانشغالات شعبنا، ومن اجل نظام حياة شبيه بالماضي، وأفضل منه..... بهذا الأمل أنهي عنوان حلقة : **ا ف ب د راطية ا مو وا ع و** ، ومحطاتها الخمسة والتي حاولت من خلالها توضيح ما يجب توضيحه بالنسبة لمفهومها السليم ،ومن الاستعمال المغرض والخاطئ لمفهومها والابتزاز بها، بل ومحاولة السطو لمسك شرعية الحكم، بتنسيق وتناغم مع من كانوا

ينفخون في بوق الدعاية والترويج لها من خلال صحفهم الموالية. أما الذين تمسكوا بالديمقراطية في أول خطوة كوسيلة شرعية للوصول إلى السلطة ثم النكوص والرجوع عليها، بل والعمل على محوها من القاموس السياسي ومن الثقافة الجزائرية فذلك موضوعه سيكون محل الحلقات القادمة....

إن الممارسة الديمقراطية البعيدة عن المتاجرة والابتزاز، والبريئة من كل اتهام أو تكفير، لا يمكن ممارستها بعيدا عن قيم إنسانية واجتماعية معروفة، كالعدالة والمساواة، واحترام الآخر، والتعددية في الرأي، والبحث عن مدى التوافق بينها وبين الإسلام، الذي لا يمكن تصور مناقضته للديمقراطية.

إن الاقتناع بضرورة التكامل بين المجتمعات الدولية أصبح حقيقة ماثلة بين أعضاء المجتمع الدولي في أفق يجعل الديمقراطية مقياسا يتحكم في العلاقات بين المواطنين والمؤسسات، ونصيب الإعلام في هذا المجهود يعتبر عاملا أساسيا، عندما يعطي الأولوية للحوار البناء، وللاختلاف المؤسس على احترام الآخر، والتعددية السياسية، كما أن للمؤسسة التعليمية دور أساسي في هذا الباب، لأنها تسمح بترسيخ القيم الديمقراطية وجعلها جزءا موجها للسلوكات المدنية والعلاقات بين الأفراد والجماعات، بشرط استعمال لغة واحدة وتكييفها بحسب مقتضيات الأحوال، تلك اللغة التي لا غنى عنها للتفاهم والتبادل والحوار، ومن نتائج هذا النقص أو هذا العيب الذي لا نجد ما يماثله في البلدان الأخرى التي توفرت لها لغة واحدة للتكلم والكتابة، عكس ما هو جاري به العمل في بلادنا، إذ اللغة الفرنسية تحتل الصدارة في التعامل الوظيفي والإعلامي والرسمي ومن ثمة فان الفكر السياسي لا يؤثر إلا في نسبة محدودة من السكان بسبب ازدواجية الخطاب من جهة، ولحِرمان الأغلبية من السكان من تتبع ما يتداول من آراء ويطرح من أفكار مصدرها الخطاب الرسمي في أغلبه، ومعظم من بيدهم سلطة القرار والتسيير في المؤسسات العامة والخاصة .

- ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لـ ة الـامـة

ا ديـ الدولة

- لـ حزب جبهة التحرير الوطني و بـا هورية جزائرية حر د راطية واجتماعية و متا ة م اباد ا مية.

- ر ا ة ا زار ا لـ حرية التديـ ورو التـ ام والتـ ي معايـ م عت س با ا ة و لـ امتداد ث ريات..

- ا ما لـدما يعر ايا ا اية و م عية فا يـ ا ا و يـ زا ا الـ و لـ لـدما يعر ايا يا ية فا عا يعر ايا فية..

- ا ا مر ليس مر ر و ة و ا و لـ ا ا م و با الديـ .

الحلقة الثامنة

ا ديـ الدولة *

كان واضعو برنامج طرابلس الذين اقروا مبدأ الحزب الواحد لبناء الدولة العصرية الحديثة صادقين في إدراكهم واقتناعهم، بان الشعب الجزائري لم يتراجع عن دينه الإسلامي قيد أنملة منذ أربعة عشر قرنا، بل وأن الدولة الناشئة لن تكون غير دولة عصرية في إطار مبادئ الإسلام.

جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للحزب والذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة بطرابلس عام 1962 على:" .. **د جبهة التحرير الوطني و با هورية جزا رية حر د راطية واجتا ية و متا ة م اباد ا مية..**" ومن هذا المنطلق يعتبر الإطار الإسلامي الذي نصّ عليه بيان الفاتح من نوفمبر مقدسا ومعمولا به، بل وكانت قواعده وأحكامه متداولة منذ أن ارتفعت أول تكبيرة بهذه الديار، توارثت الأجيال هذا الدين سلميا وعن طواعية وإيمان، أما ومع أول يوم من الاستقلال فما كان يحتاجه المواطن، وكل الشعب الذي خرج مرهقا من ثورة عنيفة، فهو: قطعة الخبز، والمأوى، والشغل، والعلاج، والمدرسة الخ... ومن هذا الواقع جاءت المعالجة الجدّية القائمة على التحليل العلمي المتبصر للواقع الاجتماعي الجديد الحالم بالنصر ونشوة الاستقلال، لقد وضع حزب جبهة التحرير البرامج والمخططات التي غيرت في ظرف قصير من وجه الجزائر المنهكة، والمحطمة اقتصادية ،والمفككة اجتماعيا إلى دولة عصرية ثورية واعدة...، وبشجاعة ومسؤولية

---

* - ارـ لدرا والدولة ا موية د ر فرو
- ف ر ا لد م
- الدولة ا موية م ا ي د ال و لد با
- الدولة العبا ية م ا ي د ال و لد با
- التاريـ ا مي العا د لمي برا ي ح
- ال ات ا ادية الـ لـ ة العربية ا مية ح مرو

تجنّب الحزب كما هو معروف النزعة الأخلاقية، التي تدعو إلى حل مشكلات المجتمع باستغلال القيم الأخلاقية وحدها، ذلك أن الجنوح أو الميول إلى الفكر المثالي الصبياني ليس هو الحل، وقد عبّر على ذلك ميثاق طرابلس وفي ما معناه،".. أن في ذلك تصورا مخطئا ومشوشا للعمل الثوري في مرحلة البناء، إن غلبة النزعة الأخلاقية التي يدعو البعض إليها بمحض إرادتهم هي العذر السهل للعجز عن التأثير في الواقع الاجتماعي وتنظيمه تنظيما ايجابيا، فلن يقتصر المجهود الثوري على نوايا حسنة مهما كانت صراحتها ، بل أنه يتعين استعمال المواد الموضوعية بوجه خاص، إن القيم الأخلاقية الفردية وإن كانت محترمة وضرورية لا يمكن أن تكون قاطعة حاسمة في بناء المجتمع فالمسيرة الصحيحة لهذا المجتمع هي التي تخلق شروط تطورها الاجتماعي.."

وما لم يكن يخطر على البال بعد عام 1988، أن يطل علينا مشروع الدولة الدينية مستندا على ما بدا من التهاون والتقاعس في معالجة سلوكات وإفرازات لا أخلاقية نتجت عن المآسي الاجتماعية التي خلفتها الثورة، وحركة النزوح الريفي الفوضوي نحو المدن، هذا النزوح الناتج عن مجهودات التنمية المادية وعدم توازنها بين الريف والمدينة، وكذلك ما نتج عن التصادم مع أمراض الحضارة الغربية الزاحفة على المجتمعات المتخلفة والمختلفة بصفة عامة،إن التأخر الملحوظ في المعالجة لمختلف الانحرافات بشنّ حملات من حين إلى آخر لما أصبح يسمى بـ . "الآفات الاجتماعية " لم تكن جذرية، ولا كافية في واقع الأمر، ومهما كان حجم التقصير في المعالجة الفورية من قبل الجهات المعنية، فانه ما كان لأن يستعمل ذلك كذريعة لتوظيف الدين من أجل مشروع الدولة الإسلامية التي تنافست على قيامها عدة أحزاب معروفة منذ الدخول في عهد التعددية، ومعروف أيضا على هذه الأحزاب أنها ضربت عرض الحائط النص الدستوري الواضح لطبيعة وشكل الدولة، وكانت نتائج هذه المغامرة كارثية ووبالا على الجميع كما هو معروف...

نص دستور 1963 في باب المبادئ والأهداف الأساسية، وفي المادة الرابعة منه على أن: **ا دي الدولة و ا هورية لـ فرد احترا را ومعتـ ـدا وحرية ـار ـة ا ديا .**

كما نصت المادة الثانية من دستور 1976 في الباب الأول المخصص للمبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري على أن: **ا دي الدولة.**

وفي دستور 1989 وفي الباب الأول منه المخصص للمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري نصت أيضا المادة الثانية من أن: الإسلام دين الدولة. وكذلك الأمر بالنسبة للدستور المعدل والمصادق عليه في 12 نوفمبر 2008.

كما اشترطت الدساتير المتعاقبة على المترشح لرئاسة الجمهوري ان يكون مسلما من خلال أحكام المواد التالية:

- المادة 3/39 من دستور 1963، حيث نصت من انه يمكن لكل مسلم جزائري الأصل بلغ عمره 35 سنة على الأقل ومتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ان ينتخب رئيسا.

- المادة 107 من دستور 1976، التي تنص بأن لا يؤهل أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا من كانت له الجنسية الجزائرية أصلا ويدين بالإسلام الخ..

- المادة 70 من دستور 1989، التي تقضي أيضا بأنه لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا من كان جزائري الجنسية أصلا ويدين بالإسلام الخ..

- المادة 3/73 من دستور2008، من انه لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا المتر شح الذي يدين بالإسلام.

إن مفهوم الإسلام كدين للدولة من حيث تحديد محتواه ومرماه،وما سارت على بسطه الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، فهو غير كاف ولا يرضى البعض من المتزمتين والسطحين من الذين نصبوا أنفسهم وكلاء وأوصياء على الدين الإسلامي فكان ذلك لهم الفضاء الرحب للتهجم على دولتنا و مجتمعنا

وما فيه من نعمة التسامح، وحرية العبادة، وصفائها وبالرضاء بإتباع تفسير أشد المذاهب صرامة وتشددا مما أعطى لممارسة الشعائر الدينيتة في بلادنا صفاء وعمقا وإخلاصا، وهو ما تحسد عليها الجزائر إلى يومنا هذا، بل ويتناسون تخصيص الدولة لوزارة بكاملها وما يتبعها من مرافق كلها في خدمة الدين تعتني به وتنميه، كل ذلك في إطار المبدأ الدستوري من أن الإسلام دين الدولة، ومن جهة أخرى قد وجد البعض في هذا المفهوم ما يحمل على التناقض وألا منطق، عندهم من أن الدولة الممثلة للمجتمع، حدّد لها القانون حقوقا تكتسبها، والتزامات تفي بها نحو المجتمع، إلا انه مطلقا لا يعقل، ولا يمكن أن تفرض عليها شعائر الدين باعتبارها شخصا معنويا، وصفوة القول أن جذور الفتنة في بلادنا توجد في التناقض الواضح بين هذين الرأيين وفي تداعياته، ومن خلال الخطأ في تحديد المفهوم من جهة، والزاوية التي اختارها كل فريق لينظر منها من جهة أخرى..

جاء في بيان الفاتح نوفمبر 1954 كما سبقت الإشارة، وفي فقرته الأولى على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

قد نادي الرواد الأوائل لجمعية العلماء في ما بين عام 1887، 1900، ويسمون بالمحافظين أيضا، من أبرزهم، الشيخ عبد القادر المجاوي، وحمدان لونيسي وعبد الحليم بن سماية، والمولود بن موهوب وغيرهم،كانت مطالبهم تتمثل في تراث قومي ذو طابع ثقافي وسياسي وفي بيئة متشبعا بلغتها، وبمقومات مجتمعها، وبتقديم مطالب جادة لفرنسا بوجوب احترامها لما تعهدت به عند ما استولت على مدينة الجزائر عام 1830، من وجوب احترام المؤسسات الجزائرية وإصلاح وسائل تعليم العربية ، والمساواة في الضرائب والفوائد وعدم العنف، كما تصدوا من جهة أخرى إلى مقتضيات قانون التجنس الشامل (سانتو- كونسولت الصادر عام 1865)، وقد بقى هذا النضال مستمرا بوتيرة اقل إلى غاية عام 1930، فكان نشاطها منحصرا في نشر اللغة العربية، وبمحاربة

العقلية الخرافية التي يروجها المرابطون والطرقيون الذين حاولت الإدارة الفرنسية عبثا أن تعتمد عليهم لتنويم العقول، وكذلك نادت بالمطالبة بفصل الدين عن الدولة، والعمل من اجل استقلال القضاء الإسلامي، وبداية من ماي 1931، شرعت جمعية علماء المسلمين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس في التأسيس لنهضة ثقافية متعددة الجوانب وبثورة لرفع مستوى الأخلاق والسلوك، فكان لها أن عززت مواقفها الثقافية إن ما تميز به الفكر الديني والفكر السياسي عند جمعية العلماء المسلمين هو التنظيم العملي والتروع المستقبلي، ويتمثل بشكل خاص في تكوين الإنسان المسلم وإخراجه من التخلف حتى يكون نواة للدولة المتحررة في المستقبل، لقد مزج ابن باديس بين الوطنية السياسية والوطنية الدينية والبيئة الشعبية التي تتكامل كلها عنده ولا تتعارض، إن بناء الدولة في مفهومه يقوم على الوطن(الوطنية) والدّين، والقاعدة الشعبية الواسعة، فالوطنية بدون دين أو عقيدة دينية هي وطنية عاجزة فاقدة لأبعادها الحضارية والبشرية، والدّين الذي لا يخدم هذه القاعدة الشعبية بالتربية العلمية هو دين محكوم عليه بالانعزال ويبقى مجمدا في الكتب والآثار التاريخية، إلا أنها أخذت بعد وفات رئيسها تفقد قدرا كبيرا من نفوذها السياسي وانحصر نشاطهم في الدعوة إلى الأخلاق والتربية.

وبالنسبة لمواثيق حزب جبهة التحرير الوطني، بدءا من ميثاق طرابلس، وميثاق الجزائر، والميثاق الوطني 1976، وأيضا الميثاق الوطني لعام 1986، فان الإسلام في مفهومها يعتبر ثورة شاملة، إنسانية المسعى، عالمية المبادئ، عربية اللسان، وان الجزائر بلد عربي وإسلامي، وأن الشعب الجزائري شعب مسلم، وان الإسلام هو دين الدولة، وهو احد المقومات الأساسية للشخصية الإسلامية، وأن الجزائر العميقة الإيمان قاومت بصلابة لتخليص الإسلام من الشوائب والخرافات التي خنقته وشوهته، فناهضت الشعوذة والتدجيل والمرابطين الخ.. وقد شكل الإسلام عبر تاريخ الجزائر الحديث الحصن المتين الذي مكنها من الصمود في وجه جميع محاولات النيل من شخصيتها، وما يجب

التذكير به أن دخول الإسلام إلى المنطقة وإقبال أبنائها عليه، شكّل بداية عهد جديد ادخل تغييرا حاسما على المنطقة وصهر بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بوتقة الحضارة العربية الإسلامية... لذلك كان بناء المساجد، وتحويل بعض الكنائس إلى مساجد، أي بإرجاعها إلى سابق عهدها أي إلى ما كانت عليه قبل الغزو الفرنسي إلى الجزائر، من باب الوفاء لنداء نوفمبر ومواثيق وتعهدات حزب جبهة التحرير الداخلية، والخارجية منها، وعلى امتداد ثلاث عشريات كاملة عرف المجتمع الجزائري المسلم حرية التدين وروح التسامح، والتآخي في أسمى معانيه، فكان مثل هذا المناخ وما وفرته الدولة من وسائل التمكين للدين الإسلامي الصحيح الخالي من الدروشة والجمود والتعصب، مثل هذا وغيره كان كافيا لانتشار المساجد بالمئات، وابعد البلاد والعباد من الإسلام الوراثي والمظهري الذي أصبح اليوم موضة تخالف المعقول وتتمثل في بعض السلوكات وفوضوية ما يسمى باللباس الديني كالقلنسوة البيضاء والقميص الأبيض المستوحى أصلا من طبيعة المناخ وثقافة المجتمع في الجزيرة العربية أصلا، وتطويل اللحى، واستعمال السواك وحك الأسنان بقضيب السوس، وتكحيل العينين وما شابه ذلك ..، وكذلك ترويج تفسير بعض الإخفاقات والأضرار والكوارث بغضب الله وعقابه، بسبب عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، في حين هي من الأمور التي يسهل تفسيرها إذا ما استعمل العقل استعمالا جيدا، وكذلك مثل موضوع القدر، خيره وشرّه، والإنسان بين التسيير والتخيير..وهي أمور أخذت بسطحية، وبقياس وسوء استدلال، وان الإحالة على الإرادة الإلهية كان من أسهل الحلول، في حين أن قدرة الله تبارك وتعالى وإرادته تعلو وتسمو فوق هذا التفسير، ما كان هذا من دروس المساجد أو ملتقيات الفكر الإسلامي ذات يوم، بل هي إن صحّ التعبير نتيجة إفرازات مستوحاة من (الفهم الجديد للإسلام) ولغاية التدين، والتي تكشف إلى أي مدى وصل القصر في الفهم الصحيح للإسلام، وهذا الذي حلّ بالجزائر في حقبة، بل في عقبة التسعينات من القرن الماضي. المفتي في هذا الوضع أصبح الحدّاد، والنجّار، والبناء، وسائق

سيارة الأجرة والقائمة طويلة... ولحسن الحظ بدأت هذه الظاهرة في الضمور، وبموازاة ذلك عرف قاموسنا اللغوي اليومي مصطلحات جديدة، كالدعاء بالهلاك لبعض المسئولين المسلمين، وبجهنم لهم، والتكفير، ومصطلح الطاغية، والعلمانية، والسفور، والفجور، والمرتد، والتهجم على الغير من المسلمين بالويل وبالوعيد، وما شابه ذلك..، وأيضا بعض العبارات التي لا أتشرف بسردها احتراما لذوق القارئ ومشاعره، وعلى طول تلك المرحلة افتقدنا إلى سماع : عبارات التسامح، ومفردات الحياء، **وكلـ ة ي و** .. التي لطالما ملأتنا فضاء التخاطب، مع أن دين الله السمح يدعو دوما للخير والجمال، ولا يمكن أن يعترض على الفنّ من موسيقى، وغناء، ورسم وتمثيل، ولا يمكن أن يعترض على التماثيل المقامة في الساحات العامة على قلتها في بلادنا،والتي مع الأسف حطم بعضها مع بداية التسعينات كما هو معلوم، وعلى العموم كانت نظرة الحزب قائمة على مبدأ " **كرا الدي** " " **لـ جعلـا م ريعة ومـهاجا ولو ـا ا علـ مة واحد ولـ ليبلوك ما ـاك فا تبـ وا ا ات**.."

إن التنصيص الدستوري المتعاقب واعتبار الإسلام دين الدولة، واحد المبادئ العامة التي تحكم الشعب الجزائري، فرض على الدولة التكفل بشعيرة الدين الإسلامي، ولعل تخصيص وزارة ومصالح ومديريات وتنظيم التربصات والتكوين للأئمة، وإنشاء مجلس إسلامي أعلى كلها مؤشرات ايجابية جدا لما توليه الدولة لهذا المبدأ الذي يشكل إحدى المكونات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية.

أما من منظور حزب جبهة التحرير فلا جدال من انه: **يعتـ ثابتا م ثوابتـ** ، باعتبار الإسلام كان ويبقى عاملا جوهريا في تعبئة قدرات المقاومة والكفاح لدى الشعب الجزائري ضد كل الاعتداءات الأجنبية وكل المحاولات الرامية إلى المساس بالشخصية الوطنية، فكيف لا وبالأمس قد استمد الشعب الجزائري منه قوته المعنوية وطاقته الروحية من كفاحه المظفر ضد الاستعمار

الذي خاضه تحت راية جبهة التحرير..ومن ثم أصبح من ثوابت حزب جبهة التحرير الوطني أيضا إبعاد النشاط الحزبي والانتخابي من المساجد، أي يجب الحفاظ عليه من كل استعمال سيساوي كما أصبح يقال، على نحو ما حصل مع مطلع التسعينات ولا مجال للجدل أو القياس على ما كان عليه الوضع والشرعية قبل دستور 1989، ذلك أن الفكر الثوري والوطني أو البرنامج السياسي للحزب في حينها كان يغذي الساحة السياسية فأضفى إلى مناخ الصفاء كخاصية ميزت التعامل الشعبي مع الدين في هذه المرحلة، إذ لم يكن للبدع والتزمت والعنف من مكان، وحرية العبادة لم تكن تخضع لشكليات أو طقوس، ولم يتداول مصطلح الإسلامي، من غير الإسلامي، ولم يسجل هناك أي تناقض بين الدولة والمسجد الذي كان على الدوام منبع الدعوى إلى الأخلاق الفاضلة، وتنمية الشخصية الوطنية وخدمة الصالح العام للمسلمين، ويضاف إلى ذلك خاصية أهم لازالت لم تتحقق حتى شروط عودتها اليوم إلى الحياة العامة والمتمثلة على وجه الخصوص في الجو الثقافي والفكري الذي كان سائدا آنذاك، فغطي الساحة والتي لم تكن لتستغني عنه، ذلك انه كلما حصل الشعب على ثقافة أكثر كلما افلت من منطقة الخطر، وكلما طغت عليه الأمية كلما كان فريسة لكل أنواع المحن بما فيها المجاعة، وعلى مقولة الفيلسوف الدكتور الزاوي: " **ع متعلـ ع ا و ولـ يـ تعبد**.." ويبقى حرص حزب جبهة التحرير على وجوب الابتعاد عن الاستعمال السيساوي من اجل إنجاح المسعى الديمقراطي السليم الذي بات المجتمع الجزائري في أمس الحاجة إليه لتوفير أساب النهضة والتمدن الذي أمره حيوي.

ومع ذلك تبقى للمسجد رسالته ودوره فيما يخص الحياة العامة للمجتمع من توعية وتهذيب ونشر لمبادئ مكارم الأخلاق وتعميق مفاهيم الدين وغرس القيم الدينية التي لا يختلف حولها مسلم وآخر، وفي توحيد الجزائريين لما فيه خيرهم ومصلحتهم المحققة، وفي كل ما ذكرناه اعتقد ثم احترام لحرية المسلم الفكرية تتحقق، تلك الحرية التي صانها الإسلام وارتفع بها إلى أعلى عليين،

فالإمام عندما يعرض قضايا اتفاقية، أو منفعية فانه لا يبرز شقاقا ولا يثير نزاعا في النفوس، لكنه عندما يعرض قضايا سياسية فانه قطعا يعرض قضايا خلافية... وبهذه المرونة والتبصر التي سار على نهجها حزب جبهة التحير الوطني في تحديد العلاقة بين الدين والدولة، وهذا تأكيدا للمبدأ الدستوري من أن الإسلام دين الدولة في حدود الضوابط المذكورة أعلاه والمقيدة بالمصلحة المحققة، فساد وتحقق بذلك التسامح والأمن والآمان، ولعل هذا أرجح السبل في عهد التعددية لتتعامل الدولة مع الدين ،وبخاصة أن المجتمع الجزائري في سواده الأعظم مسلم العقيدة، إن لم اقل دينه الإسلامي وحضارته العربية الإسلامية هي موضوع إجماع، فما الفائدة من الإبقاء على تسميات إسلامية، والتي من نتائجها لا يتحقق سوى تقليص الإسلام وتأجيج الفتنة بين المسلمين وان تحسين أوضاع المسلمين وتحقيق نهضتهم لا يتحققان بالشعارات والتسميات...

قد يلاحظ القارئ الكريم أني قد حاولت في إيجاز من خلال ما استعرضته إبراز استخلاص استنتاج متواضع من انه : " يوجد في خطاب حزب جبهة التحرير، وفي أدبياته جمع بيّن، بين الوطنية والّدين في تنظيم أركان الدولة"، وهذا أمره ثابت من خلال ما لمسته فيما تجمّع بين يدي من وثائق، أو ما هو ثابت كوقائع عايشها من يعرف ثورة التحرير، أو ما يمكن معاينته كواقع منذ الاستقلال، ومردّ ذلك في اعتقادي يرجع إلى تأسيس أول دولة جزائرية في العصر الحديث، والتي أسسها الأمير عبد القادر على دعامتين أساسيتين، كان ذلك على إنقاذ الدولة العثمانية في الجزائر،هذه الدولة وكما هو معلوم كان تواجدها عبارة عن حكم منطقة جغرافية بإداراتها الإقطاعية المسماة بـ .: البايلك، غير أن سكان هذه المقاطعات كانوا مشتتين ومحرومين سياسيا من كل مشاركة أو مراقبة للدولة، ولا يخفى على كل متتبع ما كان مسجلا من ضعف عنصر التضامن الوطني بين هذه القبائل، أما ما تميزت به دولة الأمير فيتمثل في الوعي بالوحدة والمساواة والانسجام، ولو أن هذه الدولة كانت تفتقر إلى

مقومات الوحدة الجغرافية بصورة ثابتة بسبب الحرب، بل أن عاصمته نفسها لم تكن مستقرة جغرافيا.

إن أهم مبدأ من مبادئ الدولة الحديثة الذي تأسست عليه دولة الأمير هو مبدأ المساواة، عكس ما كان عليه الأمر عند الأتراك، لقد تكونت الوحدة والمساواة حتى بين أفراد القبيلة ورئيسها، وبهذا المسلك وفي ظرف قصير تجاوز الشعب الشعور بالوحدة القبلية إلى الشعور بالوحدة الوطنية، وكانت في واقع الأمر وحدة دينية أخلاقية.

إن الدعامتين الممثلتان في الوحدة الدينية المعززة بالوحدة الوطنية، لم تكن خاصة بالجزائر وحدها في القرن التاسع عشر، بل كانت كثير من الدول الأوروبية التي واجهت حربا ضد الاحتلال الأجنبي كثيرا ما تتعزز فيها الوحدة الوطنية بالدين، ومن هنا جاء مزج الدين بالوطنية كخطاب ظل إرثا سياسيا في الجزائر تتوارثه الأجيال منذ نشاط ونضال الحركات الوطنية، مرورا بحزب الشعب، إلى نداء ثورة نوفمبر، إلى مواثيق حزب جبهة التحرير وأدبياتها، التي ما زالت مستمرة وتمثل مرجعيات الحزب في مرحلة التعددية الحزبية والسياسية، وما أسجله في هذا المقام يمكن أن نعتبر عامل التزاوج بين الوطنية والدين في خطابنا السياسي مرجعية من مرجعيات حزب جبهة التحرير دون غيره..

ومما يذكر عن سيرة الأمير عبد القادر أن سياسة المساواة وحدها التي تشبع بها إلى درجة التقشف في حياته الخاصة، كانت كفيلة بان تحقق الشعور بالوحدة الوطنية، وهي درجة أعلى من الوحدة الفعلية، وهكذا نجد الفكر الديني الوطني للأمير عبد القادر يتواصل عند رجال جمعية العلماء من ناحية والمتمثل في مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، بمنظور تلك الفترة، "أما ما ظهر من تقليد ومحاكاة له في مرحلة التسعينات من استعمال الدين في الفتنة، فالدين منه براء... .

وهكذا يظهر جليا مدى الربط والتواصل بين الأجيال في استعمال أفكارها السياسية وتجاربها عبر السنين، والحقبات، وتحبين، وتقييم هذا المخزون والاستفادة منه في حاضرها ومستقبلها على ضوء ما يحمله العصر من مستجدات وتحديات، وبخاصة إذا ما ثبت تطابق هذه المستجدات الحديثة التي يدعو إليها العصر مع مخزون الحضارة الإسلامية في جوهره ومحتواه، كمفهوم الحرية،والمساواة، والعدالة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان الخ..

لقد سبقت الإشارة فيما ذكر أعلاه إلى ما روجت له وبالغت فيه بعض الصحف من دون تروي من تصنيف للأحزاب المتواجدة في الساحة الوطنية التي كسبت وأكدت تواجدها من خلال ما تحصلت عليه من مقاعد في المجالس الشعبية المنتخبة فيه كثير من السطحية، والإثارة، ومع ذلك فان توزيع الصحف لهذا التصنيف لا يخلو من بعض الصحة، ذلك أن واقع الحال لا يخفي علينا وجود أحزاب قائمة على مرجعيات دينية وذلك ظاهر من خلال خطابها المتطرف وما تدعو إليه جهارا نهارا، إذ بعضها كما يقول المثل ألشعبيي:" **رد ما** .. "وكاد أن يزيل الدولة الجزائرية من الخارطة السياسية مع بداية التسعينات وشعاره:..." لا ميثاق ولا دستور، قال الله، وقال الرسول.."، فاختفى اليوم بدون رجعة...، وبعضها اندثر ولم تبقى من ذكراه إلا اسمه وتاريخ ميلاده في سجلات وزارة الداخلية، أما البعض الآخر فقد استطاع أن يتأقلم مع الأوضاع ويسلكك مسلك الليونة في مظهرها الشكلي على الأقل ليتمكن، وعندما تتهيأ له الظروف وتتغير غدا فلا شيء يثنيه عن مرجعيته الدينية، والمتمثلة في قيام الدولة الإسلامية...؟ مع العلم أن قليلا من الدول أخذ فيها الدين السلطة السياسية، وأوضاعها لا تحتاج إلى تعليق، لذلك بات من حقنا جميعا أن نتساءل..؟ !

ما هي هذه الدولة الإسلامية؟ هل مثالها دولة صدر الإسلام؟ أم هي الدولة الأموية؟

أو الخلافة العباسية في بغداد؟ وقد تكون دولة المماليك؟ وفي عصرنا هذا هل النموذج هو إيران؟ أم اندونيسيا؟ وقد تكون دولة السودان التي شرعت في تطبيق الشريعة الإسلامية منذ سبتمبر 1983، أو دولة الصومال أخير، أو قد يكون **واد وات** بباكستان ابتداء من تاريخ 2009/5/.14 الخ...؟ وبمفهوم المخالفة هل الدول العربية كمصر، والجزائر، وسوريا، والعراق، وليبيا، وباقي الدول العربية جميعها ليست دولا إسلامية؟ وان مشروع دولة الطالبان هو مستقبلها المفترض الحتمي، إن صحّحت أركانها وتأقلمت في أحسن الأحوال وكانت من الفائزين، أو سيف القاعدة يكون لها بالمرصاد في حالة العكس على نحو ما تتعرض له بعض الدول من إرهاب؟ !.... وفي جميع الحالات هذه الدول ليست دولا من أهل الذّمة...

اطرح هذه التساؤلات المركزة ، وهناك الكثير من الأسئلة لم يحن أوانها قد تحتاج إلى توضيح أيضا..، أما دواعي هذا التساؤل فهي متصلة بالدّين الإسلامي كدين للدولة ومبدأ من المبادئ العامة التي تحكم الشعب الجزائري، نصه يتصدر دساتير الجمهورية الجزائرية منذ أول دستور عام 1963.. وقد جاء تكريس هذا التوجه بمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني طبقا لنص المادة 3/42 من الدستور منذ الدخول في عهد التعددية إذ تبقى الدولة راعية ومتكفلة بالحياة الدينية بصفة عامة وفقا للتنظيم المعمول به، وحرية المعتقد طبقا للمعاهدات الدولية، وحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى يلاحظ استمرار بعض الأحزاب بل، وتمادي بعضها على الإبقاء على مشروع الدولة الإسلامية الغامضة المرامي، بل والسعي من البعض الآخر من اجل تأسيس أحزاب إسلامية في جوهرها ، متسترة من الناحية الشكلية بتسميات لتبعد على نفسها كل شبهة من عدم امتثالها لسلطان قانون الدولة، هذه المناورات يبقى أمرها محيرا ويحتاج إلى جواب.. !

وبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، ومنذ دستور 1989، فاعتقد أن الإسلام يبقى ثابتا من ثوابت حزبنا أصلا وفصلا، وبنفس المقام أو المكانة التي

حددها نداء ثورة نوفمبر، يبقى السير سيرا ثابتا متمهلا لا إفراط ولا تفريط في هذا المبدأ الدستوري، رغم الصاعقة التي نزلت على رؤوس الجميع والهلع الذي صاحبها مع مطلع التسعينات، أما الإسلام ودواعيه وعلّة لزومه من منظور حزبنا فاعتقد باني قد أثرت عدة جوانب من موضوعه فيما سبق .

ومع ذلك تبقى الأحزاب التي تأسست على إيديولوجية دينية إمكانيات النضال فيها حتى لا أقول الجهاد.. من اجل الوصول إلى الحكم، تبقى قائمة من اجل بناء صرح الدولة الإسلامية كمعتقد والتزام ديني.. شعارها في ذلك:"عليها نحيا وعليها نموت.." الخ

وهذه الدولة الدينية إن قامت كاحتمال وله ما يبرره، فان إطارها السياسي الذي تستند عليه سيكون: الحكم بالحق الإلهي، الذي لا يعترف بالدساتير، والقوانين الوضعية، ولا يرى من مصدر للفكر السياسي غير القرآن والسنة، ولا يعرف من الأحزاب السياسية إلا حزب الله؛ وان حزب الله ممثل في من يحكمون باسم الدين ورايته، وهم رجال الدين يقينا، وان آرائهم تصبح من وجهة نظرهم حكما شرعيا، من يختلف معهم إنما يختلف مع الله، وبذلك يخرج الأمر من دائرة النقاش والمعارضة ،إلى رفض حكم إلهي، وبالنتيجة فقد حقّ على الآخرين حكم الله في من يختلف مع أوامره ويرفض نواهيه، ولا سبيل أمام رجال حزب الله إلا أن يتهموهم بالفسق والظلم، ولا ممدوحة لهم أمام فقهاء الدين إلا التوبة، أو التكفير... وهكذا فالأمر ليس أمر قرآن أو سنة، أو إيمان أو عدم إيمان، إنما في من يحكمون به، فعندهم الاختلاف في الرأي جريمة، وان معارضة الحاكم كفرا، وان رفض الرأي الآخر معصية، وفي الاجتهاد المخالف فسوقا...، إن الخلط واضح بين اجتهاد البشر وحكم الله تبارك وتعالى، وهو آفة من يحكمون دولة دينية.

ومن نافلة القول أن ما ذكر بالنسبة لخارطة الأحزاب الإسلامية التي تأسست في الجزائر بعد أكتوبر 1988، فإنها كلها كانت امتدادا لإيديولوجيات

ومعتقدات دينية مركزها الشرق الأوسط تدور حول تنظيم الإخوة المسلمين في مصر، وتحت تسميات متقاربة، وعلى درجات مختلفة من التطرف والاعتدال، تداعياتها ومشاكلها تعاني منها جل الدول العربية، وقد يكون من المفيد تتبع مفهوم الدولة الإسلامية من خلال عجالة خاطفة عبر بعض محطات التاريخ الإسلامي لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من دروس التاريخ.

- الدولة ا مية هد ا ل ا الرا دي و در ا وا فة ا موية وا فة العبا ية:

إذا كان ذلك هو ما حدث فعلا وبدون اختلاف حول صحة وقوعه في عهد ثلاثة من الخلفاء الراشدين المبشرين بالجنة في صدر الإسلام، فماذا نقول عما يجري الآن في البلدان الإسلامية بدون استثناء؟

إن ما حدث في عهد الخلفاء الثلاثة وهو عهد يعتبر من أزهى عصور الإسلام وأكثرها اقترابا من أصول العقيدة، ورسوخا لمبادئها. فلم يبق فيه الجدال بالقول بل تعداه إلى السيف، وصور هذه المأساة (لغة السيف في بلادنا) مناظرها مازالت منتصبة وقائمة بيننا، وفي ذاكرتنا وجرحها ما زال يترف، ولولا لطف ورحمة من الله لحل بيننا ما لم يكن يخطر على بال بشر..

توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، و لم يتعد الإسلام جزيرة العرب وكان قد بدأ بدعوة الأمم المجاورة ومناوشتها، ثم توالت الفتوحات فيما بعد كما هو معروف، ولعل أجمل وأدق وصف في وصف نشأة الدولة الإسلامية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام هو ما ذكره احد المؤرخين للحضارات العالمية، مصداقا لمقولة : أن اكبر كمال تطمح إليه النظم هو ما يتحقق منها في حياة الناس وليس ما يقرر منها في دساتيرهم.. ونص هذه الفقرة هو كالتالي: "إذا حكمنا على العظمة بما كان للعظيم من اثر في الناس قلنا أن محمدا كان أعظم عظماء التاريخ، فقد أخذ على نفسه أن يرفع المستوى الروحي لشعب ألقت به في دياجير الهمجية حرارة الجو وجدب الصحراء، وقد نجح في تحقيق

هذا الغرض نجاحا لم يدانه فيه أي مصلح آخر في التاريخ كله.وقل أن نجد إنسانا حقق كل ما كان يحلم به. فقد وصل إلى ما كان يبتغيه عن طريق الدين، و لم يكن ذلك لأنه هو نفسه كان شديد التمسك بالدين فقط، بل لأنه لم يكن هناك قوة غير قوة الدين تدفع العرب في أيامه إلى سلوك ذلك الطريق الذي سلكه.فقد لجأ إلى خيالهم والى مخاوفهم وآمالهم، وخاطبهم على قدر عقولهم. وكانت بلاد العرب لما بدأ فيها الدعوة صحراء جدباء، تسكنها قبائل من عبدة الأوثان، قليل عددها، متفرقة كلمتها، فكانت عند وفاته أمة موحدة متماسكة، فقد كبح جماح التعصب والخرافات، وأقام فوق اليهودية والمسيحية ودين بلاده القديم، دينا سهلا واضحا قويا، وصرحا خلقيا قوامه البسالة والعزة القومية، واستطاع في جيل واحد أن ينتصر في مائة معركة وفي قرن واحد أن ينشئ دولة عظيمة، وان يبقى إلى يومنا هذا قوة ذات خطر عظيم في نصف العالم.. أما القرآن الذي جاء فهو بلا ريب لا يعادله في آثاره كتاب آخر جاء به رجل آخر.. فكل فقرة بمفردها تؤدي إلى غرض واضح مفهوم، فهي إما أن تقر عقيدة، آو تأمر بصلاة، أو دعاء ، أو تسن قانونا، أو تشهر بعدو، أو توجه إلى عمل، أو تروي قصة، أو تدعو إلى قتال، أو تعلن نصرا، أو تصوغ عهدا، أو تطلب مالا، أو تنظم شعيرة دينية، أو تنص على مبدأ أخلاقي، أو تضع نظاما للاقتصاد.. وكان محمد يعتقد انه ما من قانون يمكن أن يقع في النفوس وأن يطاع طاعة تكفل للمجتمع النظام والقوة إلا إذا آمن به الناس.."

إن ما حدث في عهد أبي بكر الصديق من عمر الدولة الإسلامية كان متوجها نحو قتال المرتدين على الإسلام، واستئناف الفتح تنفيذا لرغبة الرسول الكريم في نشر الدعوة في العالم بعد وفاته ،وهذا ما عمل أبو بكر على إنجازه في سانحة قصيرة من خلافته.

وفي عهد عمر بن الخطاب عرفت الدولة الإسلامية بعض الاستقرار، وبعض الترتيبات التنظيمية، فأقامها الفاروق على أسس متينة وشيّد صرحها عاليا، فنظم الفتوح، حيث تم فتح فارس، ثم الشام وفلسطين، ثم مصر، ونظم

الدولة فاعتنى بالإدارة، فترك الإدارة في الشام على ما كانت عليه أيام الروم، ونظم الجيش وغنائم الحرب، فترك الأراضي والعقارات لتكون ملكا للدولة أو للجماعة الإسلامية وتسمى بالفئ الخ.. كما اوجد عمر فكرة الديوان أو ما يسمى بسجلات الحكومة الخ...

وفي خلافة عثمان بن عفان تواصلت أيضا الفتوحات التي شملت المغرب، أي بعض بلدان شمال إفريقيا. كما تم في عهده جمع القرآن للمرة الثانية، وقد كانت خدمته للإسلام بماله بدون حدود، ومما يذكر عليه في شان تسيير أمور الدولة انه كان مجردا من قوة الإرادة، وبعد النظر، والدهاء السياسي، على عكس ما اتصف به أبو بكر وعمر، وقد اعترض نفر من الصحابة من الصدر الأول للإسلام أمثال عبد الرحمان بن عوف ، الزبير بن العوام، طلحة بن عبيد الله، علي بن أبي طالب، أبا ذر الغفاري، عبد الله بن مسعود، عمار بن ياسر، فأنكروا علي عثمان طريقة التصرف في تعيين الولاة وإنفاق الأموال والاستمالة إلى بني أمية، كما كثر خصومه في الأمصار وخصوصا من مصر والكوفة والبصرة.

بعد موت عثمان مال بعض الثوار إلى تولية علي بن أبي طالب، غير أن بيعته لم تكن محل إجماع من الصحابة، لتفرقهم في الأمصار، ومن كان بالمدينة كان عدده قليلا فبدأ الانقسام منذ توليه الخلافة و لم تكن خلافته أكثر من فترة جهاد في سبيل جمع كلمة المسلمين على بيعته، فهذا طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام بعد أن بايعا عليا نقضا بيعته وذهبا إلى مكة واتفقا مع السيدة عائشة على الخروج على علي، ثم انضم لهم بنو أمية، فحدثت معركة الجمل التي ذهبت بآلاف القتلى من المسلمين والتي رفعت خلالها عائشة المصحف على الرماح، ثم معركة صفين التي رفع فيها أيضا أنصار معاوية المصاحف على الرماح بعد أن أوشكوا على الانهزام، وقد ذهب في هذه المعركة أيضا الكثير من الصحابة والمسلمين وتداعيات هذه الحادثة مازالت آثارها قائمة إلى يومنا هذا..

كان مقتل عثمان بداية الفتن والانقسامات في الإسلام حتى يومنا هذا، وانتهت من هذا التاريخ الخلافة الحقّة القائمة على الفكرة الديمقراطية، وابتدأ عهد ما يسمى بالملك، واعتبر عهد علي الذي خلف عثمان فترة انتقال بين العهدين.

وبمجمل القول تميزت فترة حكم الخلفاء الراشدين بوضعين مختلفين، وقبل ذكر ذلك أسجل أن أسلوب تولية الحكم في الإسلام، قد تم بالانتخاب مّرة كما حدث بالنسبة لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة، وتم مرة بالاستخلاف كما حدث لعمر، وتم مرة أخرى بالاختيار من مجموعة محددة كما حدث لعثمان، وبأخذ بيعة الأمصار أو الولايات كما حدث لعلي، وتم أيضا بالغلبة على الآخرين بحدّ السيف كما حدث لمعاوية، وأيضا بالتوريث كما حدث ليزيد، ثم وصل الأمر في مرحلة تالية إلى فرض التوريث عن طريق الوصية أو البيعة للخلف، ثم لمن يخلف الخلف كما حدث في عهد مروان بن الحكم، وخلافة هارون الرشيد ،إذ عهد إلى الثلاثة الأولاد بولاية العهد من بعده الواحد بعدا لآخر الخ.. ما أشبه البارحة باليوم وكأن التاريخ يعيد نفسه عندما نلاحظ فكرة التوريث في العالم العربي تطرح من جديد في كثير من الدول والتي تعتبر حديث الساعة.

وبالنسبة للوضع الأول الذي تميز به الصدر الأول للإسلام فهو يتمثل بالفتح الخارجي وبالاستقرار الملحوظ كما اشرنا إلى ذلك، أما الوضع الثاني من حكم الخلفاء فقد ساد فيه الاعتراض، والانقسام، والاقتتال... وهكذا فان ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة قد قتلوا، واحد منهم على يد غلام مجوسي، واثنان منهم على يد مسلمين متطرفين، هذا ما يمكن فهمه من الناحية السياسية لعهد الخلفاء. أما في الجانب الديني ونشر العقيدة والتمكين للإسلام فهو العصر الذهبي الذي لا يختلف اثنان في عظمة الإنجاز وصدق المسعى...

لا يجادل احد بان حكم الخلفاء الراشدين لم يكن دينيا، أو أن ما تمّ من اغتيالات ليس مرجعه إلى السياسة..، فمقتل عمر، الخليفة العادل القادر الزاهد، كان في المسجد أثناء صلاة الفجر، وقتل عثمان التّقي الورع، كان بعد حصار دام أياما من احد الأمصار الثائرين بعد أن رفض عثمان الاعتزال الذي فرضوه عليه، ومقتل علي بن أبي طالب رجل الدين القدوة والمثل، الذي واجهه مدة خلافته رجل دولة ودنيا...فكان قاتله يعتقد انه قدا نقذ المسلمين من التناحر والانقسام.

إن واقع الدولة آنذاك اثبت أن حياة الناس في الأرض لم تتحول إلى جنة، وان الأمن والآمان والطمأنينة والحب بقي منالا بعيد التحقيق...، وان الحقد، والضغائن، وشّر النفوس بقيت طبائع ملازمة للأفراد على تفاوت فيما بينهم، وهلم جر..

هذا هو واقع الدولة الدينية في صدرها الأول، وما أدراك من الصدر الأول للإسلام، وهو عكس ما يبشر به اليوم أنصار الدولة الإسلامية منذ تسعينات القرن العشرين، وما ويرسمونه من أحلام للشباب الغض في سن الصبا، مستغلين صفاء نفوسهم، وصدق نواياهم، وتهيئهم للتطرف بحكم العمر، وبحكم الظروف الاجتماعية، لدعوتهم إلى الجهاد ضد شعوبهم ومجتمعاتهم، والتغرير بهم لرفع السلاح في وجه دولهم للإطاحة بها وقيام مشروع الدولة الإسلامية المبهم .

هذه بعض معالم الدولة الإسلامية في جانبها السياسي وهي حقائق لا يختلف فيها اثنان، أما في جانبها الديني، وما تحقق من فتوحات في سبيل نشر رسالة الإسلام فانه جانب مضيء ومشرف يعتزّ به كل مسلم ومسلمة، ولا يختلف فيه اثنان أيضا.

وما ضافة ا اب الديني الا ل ح الية
ا ل ا حيا وال ع م اجدا با زار ميز ا ي ل

لمي طابـ ا الية بالـ بـة لـر ايا ا ـة و ور حلو ا فيـ ا و معـ و
بـ مـها وما و مـمو يعـ ي ا ا اب ا با با ديا ا الـ فيها
معا ا يـ ا مورا يا فيها يت ا بـ مـ لـ ا وك البدي
وا لمو ا ي يا الدولة ا مية و اهد ا ـة ر.. و
حـ ا حوا يـ حـ بعـ ا اجد ا ـرا ا اب الديني فيها
ا ر ووفردو ها وجحيـ ها والـ ر في ك ا مـ ابالـة ا ر
لمي ضعا العز ة وا التعام مـ الـ ايا اليومية الديوية لـد
وحز ومـ ولية والـ يـ ـة لـ مـها بحت الـ ر ليها ا لـ
ا حوا مـة ـة بـو مـ : الـتور والـ حية والـ مـ ولية باتبار ا
ايا وا ا ت فاية لدار ـرار وا ا مـ ا و ا حرما ا ـة
مـ الـاحية العـ لمية اط ا يا اليومي ومـ ا ـة اد مـ عالي الدي
ا مي وما يـ رضـ مـ موجبات ووا ي فيـ ا اعام ت والعـ ات
ا ادية بـ ور امة بـ البـ ر مورا يا الديوية لـ وا لـد الدي
لـد ت ا ا وجيهات امة وكلية يـ تر لـد ا ا لـ لديد و
وطبيعة ر العـ ات ومـ اد ا ا يعـ ويـ لـد وك يعي بدا ا ..
بعـ ا وا وك مـها يـ عـا ا ا لـ ـرد ا يعا يـ وك ا مـ كور
فـ ر ة الدي بالـ ا و مـ مرجعـ ا او و الوجيز فلـ ة الـ ا و
43 وما بعد ا الـ ادر ديوا ا بو ات ا امعية.

إن إشكالية فصل الدين عن السياسة التي تعتبر لبّ الطرح السليم لمكانة الدين الإسلامي في المجتمع باعتباره مبدأ من مبادئ تنظيم المجتمع بحكم نص الدستور، ومرجعية أساسية بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، يحتم علينا تحديد الحدود التي لا يمكن تجاوزها، حتى لا يقع التداخل ولا تتكرر الأخطاء.

يمكن القول بان ما ذهبت إليه الدولة كاختيار، وما هو عليه منظور حزب جبهة التحرير، بان الموقفين مجمعان على اعتبارا لدين مبدأ، وثابتا،

للشعب الجزائري، فهوا حد أسس تكوين الضمير في الجماعة، بل والمجتمع كله، وهذا تطبيق أمين وشرعي لنداء أول نوفمبر 1954.

إن سياسة التعليم في بلادنا والمتمثلة في برمجة تحصيل مستوى من أصول الدين والمتمثلة في تحفيظ بعض الآيات الكريمة من القرآن الكريم، وتعاليم التربية الدينية، والخلقية في مدارسنا، وإكمالياتنا، وثانوياتنا، بل وتشجيع الكتاتيب والمساجد على تحفيظ كتاب الله أو بعضه، في غاية من الأهمية، وأكثر من ذلك يعتبر فتح دراسات جامعية في معرفة أصول الدين منتهى الوفاء لمبادئ مجتمعنا ومرجعياته، وهذه الحقائق مسألة واقع لاجدال حولها أو نكران ..

أما فصل الدين عن السياسة على ما اعتقد، فهو النهج الذي كان محترما ومعمولا به منذ فجر الاستقلال بدون تصريح وتشهير أو تنظير وتصدير إلى غاية نهاية الثمانينات، من منظور أن الخطاب الديني كان موجها بالدرجة الأولى إلى جانب العبادات، أما فيما عداها من مواضيع فإذا كان لا يتحقق الإجماع حولها فإنها لا تدعو إلى الفتنة والتشرذم على الأقل، أما فيما بعد هذا التاريخ وبالدخول في عهد التعددية الحزبية والسياسية التي نتج عنها ميلاد ما يقرب الستين حزبا، قد ظهر معظمها على الساحة بنشاط أو آخر من اجل كسب الأنصار وربح ثقة المواطنين، ومما هو ثابت أن مطالب بعض هذه الأحزاب الإسلامية كانت معروفة من جهة، ومن جهة أخرى فان خرقها للدستور، والدوس على قوانين الدولة موضوعه لا يحتاج إلى توضيح أو تكرار، وأن الثمن الباهظ لهذا الانزلاق أمره، وأوجاعه معروفة لدى السادة القراء أيضا...

إن بقاء حزب جبهة التحرير الوطني خلال هول مرحلة التسعينات، متمسكا بنفس النهج والاختيار السليم الذي تميز به منذ الاستقلال من عدم الخلط بين الدين كعقيدة للمسلم، وتسيير مرافق الدولة في مختلف جوانبها وما يتطلبه العصر من تكنولوجية ونجاعة اقتصادية وإدارية، والاستمرار عليه بعد أن أصبح القوة السياسية الأولى في البلاد ،أعاد إلى المجتمع برمته توازنه واستقراره واطمئنانه

المفقود، وأعاد للدولة الجزائرية التوازن المطلوب الذي افتقدته أيضا منذ عشرية كاملة، إن شجاعة الطرح منذ مؤتمر طرابلس وصدق نية التطبيق لصحته ابعد الخطاب السياسي في حزب جبهة التحرير من استعمال الإسلام لغايات ديماغوجية تجعله يتحاشى التعرض للمشاكل الحقيقية، كما بان عليه الحال منذ الدخول في مسار التعددية الحزبية عند بعض الأحزاب.

إن الجزائر تنتمي لا محالة إلى الحضارة الإسلامية التي طبعت بعمق تاريخ البشرية كله، وبالتالي فلا يوجد شعب معلم وشعب متعلم، نقل الإسلام أو اللغة العربية عن الشعب الأول، كما أفصحت عليه في المدة الأخيرة بعض الأبواق المكلفة بمهمة قذرة في بلد شعبه عزيز على الشعب الجزائري، إن نصيبنا من الإرث الحضاري العربي الإسلامي ومساهمتنا فيه، هو على قدم المساواة مع غيرنا، حقنا في الإرث فيه كميراث الذكر البالغ بدون زيادة أو نقصان.وبالرجوع إلى ما عرفته الساحة السياسية والفكرية منذ مطلع التسعينات، ومما أساء للإسلام أن البعض غفل جوانبه الحضارية، وحصر قيمته في العبادات الذاتية، والطموحات الذاتية.

إن الإسلام جهد مزدوج من البحث والعمل ومن الاقتصاد والثقافة، إن الشخصية الجزائرية سيزيد من قوتها في المستقبل أن تسير في اتجاه التاريخ دون أن تقطع صلتها بالماضي.

إن ما حدث في عهد خلافة عثمان، أو علي، يكفي عن كل تساءل في مدى أهمية فصل الدين على السياسة، أو التمييز بين الإسلام كعقيدة مقدسة، فهو أولا وقبل كل شيء قضية علاقة بين العبد وربه، وبين تصرفات المسلم ولو كان احد الخلفاء الراشد ين، فهو بشر يصيب ويخطئ، وان الخلاف الذي حصل بين عثمان، وكوكبة من الصحابة أمثال علي بن أبي طالب،عبد الرحمان بن عوف، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبيد الله ،عبد الله بن عباس، عمار بن ياسر، وأبا ذر الغفاري وحكام الأمصار أو الأقاليم، كان موضوع المعارضة فيه يتمثل في اتهام عثمان وميوله في تولي أقاربه في مناصب المسؤولية، وبالتصرف في

أموال المسلمين بدون قاعدة أو حسيب، وكذلك اضطهاده لبعض الصحابة وطردهم من المدينة، مثل ما حصل مع أبا ذرا لغفاري الخ.. .

إن الخلاف الذي حصل ليس من الدين في شيء،بل يعتبر من القضايا السياسية، وكذلك ما حصل في معركة الجمل، لم يكن فيها الطرفان في نقاش أو مناظرة فكرية بل كان فيها القول الفصل إلى السيف والنبال، ولا يخطر على البال أن تكون قد اجتمعت عائشة أم المؤمنين، والزبير، وطلحة على ضلالة...! كمالا يتصوّر مطلقا أن يجتمع علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن عباس على باطل أيضا... ! ولا جدال في ذلك من أن الطرفين أكثر الناس فهما للقرآن، وأكثرهم التصاقا بسنة الرسول الكريم، ومع ذلك حصل الاختلاف والتطاحن...

إن الاختلاف لم يكن لأمر ديني، بل كان لأمر سياسي، وهو أمر متعلق بالحكم، وان غاية ما في الأمر، أن السبب إنما يعود إلى أمر التفسير، ذلك أن لكل طرف رأيا، والناتج أن وصل بهما الأمر إلى الاقتتال... إذن فسبب الاقتتال والفتنة هي أمور سياسية ودنيوية، وحاشا أن يكون سبب ذلك الدين، غير أن الانطلاق من الدين في تبرير الرأي السياسي يؤدي لا محالة إلى التعصب للرأي وكأنه صحيح من الدين، ومن هنا تبدأ شرارة العنف بين الحركات الإسلامية، وتسيل الدماء انهارا، والتاريخ الإسلامي حافل بهذه الشواهد.

وكذلك ما حدث في أوروبا بالنسبة للديانة المسيحية. فكانت السبب في النقطة التي دار حولها أكثر الجدل في الفلسفة السياسية، فيما إذا كان من حق الرعايا مقاومة حكامهم، لأسباب جدية ومقبولة، فساد على امتداد القرن السادس عشر مبدأ يوجب على الرعايا الطاعة العمياء بحيث تكون المقاومة خطأ في جميع الحالات طبقا لنظرية حق الملوك الإلهي،لأن الطاعة العمياء لأي شكل من الحكم باستثناء الملكية مسالة أكاديمية، ومن جهة أخرى يرى أصحاب النظرية الافتراضية بإمكانية الدفاع على أفضل وجه عن حق المقاومة، ذلك أن الملوك إنما يستمدون سلطتهم من الشعب، ويجوز لأسباب كافية أن يحاسبهم... ومع ذلك فأيا من النظرتين لم تكن

جديدة في حدّ ذاتها إذ الاعتقاد السائد في الديانة المسيحية أن الطاعة المدنية فضيلة مسيحية أمر بها الله، وذلك منذ عهد القديس بولس، وإنما الجديد فيهما ما تستخدمان من اجله، وقد أفضت الأحداث المتلاحقة في أوروبا كما هو معلوم إلى تغيير جذري في نمط الحياة فكريا واجتماعيا، لقد كانت حركة الإصلاح الديني التي بدأها" **لوثر**" ثورة دموية أفضت إلى انقسام الكنيسة، ومنع صكوك الغفران، وإيقاف أحكام القتل التي كان من ضحاياها" **جاليليو**" الذي خالف الكنيسة عندما قال بان الأرض تدور، وأنها ليست مركز الكون. ومع ذلك قد نخطئ إذا اعتقدنا أن الغرب قد تخلى عن دينه، بل هو متمسك به، بل هو ينظر إليه على أنه أمر بينه وبين ربه لا وساطة بينهما، ولا رقيبا، وهو حبل أمل يشده إلى ربه.

وفي إطار التبرير سدة الحكم يطلق جانب من الفقه على النظريات التي تقدس الحكام، بالنظرية التيوقراطية، أو النظريات الدينية، وتتمثل هذه النظريات قي ثلاث اتّجاهات:

- **الـ بيعة ا ية للحـ ا** ، فهي تخلع على الحكام الطبيعة الإلهية، فهم آلهة يعيشون وسط البشر ويحكمونهم، وهو ما كان سائدا في الممالك والإمبراطوريات القديمة، في مصر القديمة كان فرعون، وفي الصين كان يلقب الملك بابن السماء، وفارس وروما كان تأهليه القيصر، وقد استمر الشعب الياباني معتقدا بالطبيعة الإلهية لأباطرته إلى غاية الهزيمة التي لحقت بهم غداة الحرب العالمية الثانية، فانتهت معها هذه الفكرة وفي الخلافة العثمانية كان الخليفة يعتبر خليفة الله في الأرض، دامت هذه التقاليد السياسية في الشرق القديم آلاف السنين، إلا أن اصطدمت بنظام الحكم الأوروبي الحديث مع مطلع القرن العشرين.

- **رية ا ابا ر**، فالحاكم ولو كان من البشر إلا انه يصطاف ويختار من الله الذي يمنحه السلطة ويخصه وحده بممارستها، فطاعته واجبة، ومعصيته تعتبر معصية لله، وقد نادت الكنيسة المسيحية بهذه النظرية. وقد استخدمها ملوك فرنسا لتدعيم سلطانهم على الشعب وخاصة لويس الرابع عشر، ولويس الخامس عشر.

أي كان الاعتقاد سائدا لدى الرعية وبمباركة الكنيسة بان السلطة مصدرها الله يختار من يشاء لممارستها.

- **رية ا ا ي ابا ر**، بمقتضى هذه النظرية ولو أن الاختيار يكون من الشعب، إلا انه يتم بإرشاد وتوجيه من العناية الإلهية الخ..

من هنا جاءت المطالبة من أصحاب الرأي المتنور المتزن والمتبصر من وجوب فصل السياسة على الدين، وحجتهم في ذلك انه في ميدان السياسة يحصل الاختلاف ويعمل به، ويقع الحوار، ويقع القبول بالرأي والرأي الآخر، وإذا ما حصل سخط أو تذمر فانه لا يتجاوز النقد سواء فيما بين الأفراد أو فيما بين الأحزاب بمناسبة التنافس على سدة الحكم، وهو المتعارف عليه داخل الدول التي تعرف فيها الحياة السياسية الديمقراطية التعددية ، والفصل بين الدين كمرجعية لتنظيم الشأن العام والسياسة وألوانها كمرجعية للتسيير الديمقراطي الخ..

إن التاريخ حافل بالمآسي في نتائج خلع صفة الإسلام على الخلافة والتي كانت في مجملها أمر دنيا لا أمر دين، وأمر سياسة لا أمر حكم لشرع الله، وقد اصطدمت هذه الصفة مع الإسلام نفسه في كثير من الحالات، وما عايشه المسلمون إثناء الخلافة الأموية، أو ما عرفته الخلافة العباسية وما أدراك من الخلافة العباسية في هذا الموضوع يغني عن كل دليل، بل لا جدال فيما عاناه رجال الدين أنفسهم أمثال أبي حنيفة مع الخليفة المنصور وقصته معه قد تجد اختصارها في مقولته: (والله ما أنا بمأمون الرضا فكيف أكون مأمون الغضب) وما حدث للإمام مالك بن أنس من والي المدينة في عهد المنصور، وما عاشه الإمام الشافعي في مصر من عقاب من حاكمها إلا أن انتهى به إلى فراش الموت، وبالنسبة للإمام ابن حنبل الذي عاصر خلافة المأمون والمعتصم والذي كان له رأيا مخالفا لميول الخليفة في قضية فلسفية كان من ورائها المعتزلة والمتمثلة فيما سمي **لد الر** ، وعقابا له حدث أن قبع بسببها في السجن ببغداد ما يزيد على العامين، نال خلالها كل أنواع العذاب، إن الوقوف على الأمثلة هذه سواء ما تعلق منها بعصر الخلفاء أو فيما

ظهر بعد ذلك أثناء مرحلة الخلافة الأموية والعباسية وقصصها في بعض الأحيان اغرب من الخيال سواء في كيفية تولي الحكم وتوريثه أو في كيفية التعامل مع الرعية، هذه العينة من الأمثلة تكفي دليلا لحتمية النتائج التي لا محالة تترتب على طبيعة الحكم، وأنها ليست من باب الصدفة أو الشذوذ في قصص التاريخ واحداثه المأساوية، وللقارئ أن يستنتج السبب.... ومن جهة أخرى فعلى المنادين والمبشرين بالدولة الإسلامية أو الحكومة الإسلامية والتي لا سند لها فيما ذكر من وقائع تاريخية، ولا وجود لها في الواقع إلا في ما رسمته مخيلا تهم أو ما تتمناه نفوسهم ... عليهم أن يعيدوا قراء ة التاريخ في هدوء وتعمق وأن يصدقوا مع أنفسهم، وان حديثهم عن مشروع دولة الدين، إنما هو أمر سياسة وحكم، وليس أمر عقيدة وإيمان، ذلك أن الحرام بيّن والحلال بيّن فلماذا هذا الخلط؟.

إن وزن المرحلة السابقة والنظر في خلفائها ورجالاتها بمنظار رجال الدولة فهم عظماء بما قاموا به من فتوحات في أنحاء المعمورة، وفي توطيدهم لدعائم الإسلام فهو تاريخ ساطع ومشرّف لاغبرار عليه وفيما قاموا به.

ظهر الدين الإسلامي الحنيف في شبه جزيرة العرب في القرن السابع الميلادي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فترل عليه القرآن مشتملا على الشرائع التي فرضت على المسلمين، لقد أسس الرسول لأمة واحدة تخضع لحكومة واحدة.

كانت حكومة الرسول حكومة دينية، تقوم على أساس إحلال الوحدة الدينية محل الشعور القبلي، ذلك أن القبيلة كانت هي الوحدة السياسية التي قام عليها المجتمع العربي قبل الإسلام.

كانت كل مظاهر الحكومة السياسية في يدي النبي، فكان يقود الجيوش، ويفصل في الخصومات، ويجبي الأموال. وفي الأمور التي لم يتعرض لها الوحي، كان النبي يستشير كبار المهاجرين والأنصار.

وكيفما كانت الطريقة التي تولى بمقتضاها الخلفاء الراشدون :الحكم بالانتخاب، أو بالاستخلاف، أو بالاختيار على ما ذكرناه فيما سبق، فان سلطة الخلفاء الراشدين كانت مطلقة، ولا يحد منها بوجه عام إلا حدود الشرع ورضاء الأمة،وفي حالة الخروج عن هذه الحدود، يسقط حق الخليفة في الخلافة ووجب عزله على يد أهل الحق والعدل في الأمة التي ولته، وهذا ما حصل لخلافة عثمان والذي انتهى أمره بالمأساة المعروفة التي اشرنا إلى كثير من صورها الخ.. وعلى العموم يمكن القول أن الخلافة الحقيقية المستوفاة للشروط الشرعية ذهبت مع عهد الخلفاء الراشدين.

وفي عهد الخلافة الأموية برزت عدة مظاهر ليست من مقتضيات الخلافة، وكان شكل الحكم في الدولة الأموية (ملكا مطلقا يرتكز في ظاهره على الوازع الديني) ويتلخص في مقولة معاوية:..أنا أول الملوك...، وبذلك انقلبت الخلافة من شورى صحيحة إلى شورى شكلية، وأصبح انتقالها من خليفة إلى خليفة بالإرث، وكان الخليفة الأموي رئيسا للدولة، ومشرعا، وقاضيا، وقائدا للجيش، وإماما في المسجد الخ... ومما يذكر أن معاوية قد ابتدع في الدولة أشياء لم تكن معروفة من قبل كالسرير أو العرش، والمقصورة في المسجد، والجلوس أثناء الخطبة، الإحاطة بالحرس الخاص، ونظام ولاية العهد الخ...

وفي عهد الخلافة العباسية، بعد سقوط الدولة الأموية، أصبح العباسيون يعتقدون أن الخلافة حق شرعي لهم، ورثوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد خطب أبو العباس السفاح بعد أن أخذت له البيعة في مسجد الخلافة، خطبة أشار فيها إلى أن الخلافة حق شرعي لأسرته، كما نوه بفضل آل سيدنا محمد، وحمل على الأمويين لاغتصابهم الخلافة منهم، ومن جهة أخرى ظهر ميل الخلفاء العباسيين للفرس،فأصبح الخليفة لا يخاطب الناس ألا من وراء حجاب، واتخذ وزيرا وسيّافا، وأحاط شخصه بالقداسة والرهبة، وعاش معيشة الأكاسرة، وظهرت الأزياء الفارسية الخ..كما اعتقد العباسيون أنهم يحكمون بتفويض من الله لا من الشعب متأثرين بنظرية الملكي المقدس التي أوجدها الفرس ومفادها أن: كل رجل

لا ينسب إلى البيت المالك ويتولى الملك يعتبر مغتصبا لحق غيره، وتتجلى هذه الظاهرة من العبارة التي قالها أبو جعفر المنصور: (إنما أنا سلطانا لله في أرضه)، وهذا يخالف ما كانت عليه الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين الذين استمدوا سلطانهم من الشعب..

كانت هذه إطلالة سريعة صوب الماضي البعيد الذي عرف انبعاث أول دولة إسلامية رايتها وحدانية الله والعدالة والمساواة بين البشر، فكانت رسالة للعالمين لا فرق فيها بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، لقد عرفت الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء أوج عظمتها مع بعض الانتكاسات في جانبها السياسي والشخصي الذي يعود فيه الخلاف والاختلاف إلى اجتهادات البشر حاكمين أو محكومين، إفرازاتها مازالت لاصقة بالفكر العربي الإسلامي إلى عصرنا بين مناصر ومعارض منذ مقتل عثمان، بين رأي يجد سنده فيما نسب من قول إلى الخليفة عثمان عندما رفض اعتزال الخلافة، إذ أجاب خصومه بالعبارة التي أصّلت تصور الحكم بالحق الإلهي عند من تلاه، في هذا القول (..لا والله، إني لن انزع رداء سر بلنيه الله) ومفاد ذلك عند الغالبية من الرأي، أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يولي الخليفة، ومن ثم فلا حق للرعية في نزع الإمام من مكان رفعه الله إليه، أما الرأي الثاني فيرى أن الأمة هي مصدر السلطات، هي التي تولي وهي التي تعزل. والتشابه بين ما أفتت به الكنيسة في القرون الوسطى وما تلاها في هذا الشأن غير بعيد فيما حصل في ردّ الخليفة عثمان على خصومه، ولعل الديانات السماوية كثيرا ما تتقارب في بعض المواقف والأحكام الخ..

وبالاختصار المفيد وفي خضم الحركة السياسية في بلادنا منذ الدخول في مرحلة التعددية الحزبية والعقائدية التي هي في طور التكوين والتأقلم بدون جدال، يعقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمره التاسع مع مطلع سنة 2010 بتوفيق من الله، وبإرادة وجدية والتزام من مناضليه في إنجاح أشغاله وقراراته التنظيمية والسياسية، واضعين في عين الاعتبار وجوب تحديد هوية حزبنا المتميزة بتجربتها الثورية، والثرية بمنهجها الاشتراكي في مرحلة معينة من خلال المسيرة المظفرة، وفي

مفهومها الصادق للنظام الجمهوري، والديمقراطية الحقيقية، والتمسك بالثوابت الوطنية من دين كما سبق شرحه، والذي نريده أن يكون في حياتنا عنصرا من أهم أسباب السعادة لا تزمت ولا غلظة ولا غلو فيه، دين يرتكز على الاعتقاد بإله يركن إليه ويعتمد عليه، وتستمد منه المعونة ويطلب إليه التوفيق في الحياة ويملأ القلب رحمة وعطفا وحبا لخير الإنسانية ،دين سمح، لا يكون ضيق الأفق فيناهض العلم، بل يؤمن صاحبه أن له مجاله وللعلم مجاله، وان الدين الصحيح لا يناقض العلم الصحيح، وان لابدّ منهما جميعا للإنسانية، فالعلم لحياة العقل، والدين لحياة العقل، فما أجمل أن يكون ذلك كله بلسان عربي مبين، أن موضوع اللغة العربية سيكون آخر حلقة فيما حاولنا بسطه من ثوابت ومرجعيات للمناقشة والتأمل.

وقد عززت وثبة الشعب الجزائري الأخيرة وبكامل فئاته بمناسبة مقابلات التصفية للفريق الوطني لكرة القدم الخاصة بالمشاركة في كأس العالم التي ستجري بإفريقيا الجنوبية مع مطلع صيف سنة 2010 وخاصة في المقابلتين الأخيرتين مع دولة مصر الشقيقة في القاهرة، والخرطوم، ذلك أن التفاف المواطنين حول" هوية الرمز" المتمثلة في العلم الوطني، واتخاذه شعارا والاحتفاء برمزيته وتاريخه يحمل أكثر من معنى ودلالة لما للثوابت الوطنية بكاملها من دين ولغة ومرجعيات أخرى، من قداسة واحترام ومقام رفيع، بل ومن مكانة متميزة في نفوس شعبنا العملاق قاهر الغزاة، والمستعمرين، والطامعين وان الفرصة مناسبة لتعزيز التلاحم والتصالح مع النفس ومع الآخرين.

- ت و - ثوابت ومرجعيات -

ا لـ ة التا عة

الل ة العربية ثابت م ثوابت حزب جبهة التحرير

- لـ الدولة واجـ ا ا لـ م ا ة الل ة العربية كلـ ة ر ية.

- يـ حزب جبهة التحرير الوطني ا لداف ال ر وا امي لل ة العربية وم اتها..

- ا ال ا ا ا ومة التربوية ك ي بتحـ ي ط وحات و حيات با و اعي ثور وف وال ام لتحرير ا وية الوطية و ر يتها.

الحلقة التاسعة

اللـ ة العربية
ثابت مـ ثوابت حزب جبهة التحرير*

لم يغفل نص دستوري واحد من دساتير الجمهورية الجزائرية، من أن ينصص بالحرف الواضح، من أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية.

وبمقتضى نص المادة الثالثة من الدستور فان اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية وهي مبدأ من المبادئ التي تحكم المجتمع الجزائري، وهذا المبدأ كما هو مدون مما لا يجوز تأسيس حزب سياسي على أساسه، طبقا لمقتضيات نص المادة 3/42 من الدستور، وبالمقابل يفرض هذا الحكم الدستوري على عاتق الدولة ومؤسساتها واجب الحفاظ على مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، ومن وجوب ترقيتها وحمايتها،والسهر على سلامتها وحسن استعمالها، ومتابعة تطبيق أحكام قانون رقم :91 - 05، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، والتنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على العملية، والقيام بعملية تقييم الهيئات المكلفة بالتعميم.

كما لا يجادل أحد من أن حزب جبهة التحرير الوطني كان، وسيبقى، على الدوام الحارس الأمين للثوابت الوطنية بكاملها غير مجزأة وغير مبتورة، كما يبقى الحزب المدافع الشرس، والحامي للغة العربية ومكانتها، ومن باب

*- الد ا ا زاوية
- ا يا الوطني 1986/1976
- ال و ا ا ية زب جبهة التحرير الوطني 1979-1980
- او ر : 91-05 يت ع ي ا تع ا اللـ ة العربية
- مر و ريعي ر :92- 02 و مر ر :69-30

الإنصاف أيضا والمسؤولية قد يبقى الحزب الوحيد الذي يعوّل عليه في كسب المزيد من أجل ترقية مكانة اللغة العربية وتطوير آلياتها من خلال الإيمان العميق بجدية المسعى والنضال الدءوب المسحل هنا وهناك، والتجربة القاسية والطويلة التي خاضها الحزب ومناضلوه، وكذا ميزة التحلي بالنظرة الموضوعية في الطرح والمعالجة المتصفة بالشمولية والاتزان .

لقد أرسى حزب جبهة التحرير الترعة الوطنية في أعماق نفوس الآلاف من المواطنين والمواطنات على مرّ السنين، وغذى بالمقابل الترعة العميقة في التوحيد والتسامح و لمّ الصف والقفز فوق الألغام التي قد تهدد الوحدة الوطنية، وأسرع من جهة أخرى في إنضاج روح التعايش والتسامح مع التيار التغريبي، وكيفية الاستفادة من توجهات أتباعه رغم سلبياتها فسامحهم الله كانوا وراء التعثر الذي لحق بالمسيرة و لم تكن مبرراتهم وحججهم ما ظهر منها وما بطن، إلا رفض التعريب في العمق وليس تعطيله فقط، فمرة كانت هذه الحجج تتمثل في المحافظة على اللغة الفرنسية باعتبارها غنيمة حرب، ومرة التفتح على اللغات الأجنبية، ومرات أخرى بحجة أن اللغة العربية لا تتناسب مع التكنولوجية والثورة العلمية الحديثة، وأنها لا تملك المصطلحات الحديثة في العلوم والطب والميكانيكة الخ..، وان اللغة العربية لا تضمن الدخول إلى الحداثة، فهي لغة قديمة ولا تصلح إلا في الدين.

واعتقد أن قرار دسترة اللغة الأمازيغية، وبإفادتها بمكانة في المنظومة التربوية والإعلامية والتي ما كانت تخطر حتى على بال الجاعلين منها سجلا تجاريا في الداخل والخارج، لقد أربك هذا القرار الثوري القوم وتأكدوا أن البساط قد سحب فعلا من تحت أقدامهم، فلم تبق في أيديهم المتاجرة بالأمازيغية كوسيلة للمناورات السياسية والتمييز بين أبناء الشعب .

ورغم ما يقال فان القرار شجاع وحكيم ابعد عن الجزائر فتنة أخرى كان المتاجرون بسجلها يلوّحون على الدوام ويضغطون بها للابتزاز أكثر فأكثر.

ما يلاحظ ومنذ بداية التعددية الحزبية والسياسية وإنشاء الأحزاب، كان الطرح السياسي للقضية مبنيا على مخاطر ومغامرات، فاكتسى عند بعض الأطراف حدة، واستخدم للمزايدة عند البعض الآخر، وغابت نية الطرح السليم القائم على التكامل والثراء الثقافي، الذي تزخر به جهات عديدة والذي ليس منحصرا في منطقة معينة كما يتوهم البعض، وفي إطار الديمقراطية والحق في المشاركة وإبداء الرأي، فأن من حق كل جهة مهتمة بالتراث الأمازيغي أن ترفض التهميش والإقصاء الذي يحلو لبعض الجهات فرضه باسم المزايدة الديماغوجية في الطرح والإنفراد بالرأي، بما في ذلك موضوع الحروف التي تكتب بها،ذلك أن تقرير أشكال حروفها ليس من حق جهة على باقي الجهات الأخرى، إن الطرح السليم يكون في سياق جماعي تشاوري وليس في إطار فردي، ذلك أن الطرح الجماعي الذي يجمع الجهات المعنية كفيل وحده بتوحيد الرأي حول التراث الأمازيغي والذي لن يكون منفصلا على مسار الثقافة العربية الإسلامية، ذلك أن العلاقة بينهما شبيهة بالغصن والشجرة، وفي هذا الإطار فقط تتحقق عوامل النجاح والتطور، وتحديث التراث، ويبقى موقف حزب جبهة التحرير من البعد الأمازيغي موقفا ثابتا وواضحا وصادقا، وان دسترتها في المدة الأخيرة لا ينفي عنها أن تبقى على الدوام رافدا من روافد الشخصية الوطنية نعتز بها كاعتزازنا بالإسلام والعروبة،و يعتبر بعد الأمازيغية شقيق هذين البعدين الأخيرين كحقيقة تاريخية ، مع مرور الزمن تم صهر هذه العوامل الأساسية في بوتقة واحدة منذ أربعة عشر قرنا مضت، وان هذا الواقع لا ينبغي حجبه وتغييبه كعامل ايجابي، ولا المبالغة في إبرازه كعنصر للتفريق والتمايز كتوظيف سلبي وانعزالي.

إن المجتمع الجزائري لم يشهد في تاريخه صراعا لغويا على الإطلاق، فكان من المتواتر والمقبول أن يتحدث الناس فيما بينهم اللهجات المحلية الشائعة والتي يجد ون فيها حريتهم وراحتهم في التخاطب بها من عامية وامازيغية أو بربرية، أما ما يجمع الجميع وعلى اختلاف لهجاتهم إنما العربية الفصحى لغة القرآن تبقى

هي لغة التعليم والتأليف والمراسلة والتخاطب الرسمي والتوثيق وكل مناحي الحياة الرسمية والإدارية والقضائية إذا خلصت النيات الخ...

ما تجب الإشارة إليه أن مساعي البعض من القوم من الذين لا يهدأ لهم بال ولا يطيب لهم حال إلا عندما يرون اللغة العربية تتراوح مكانها فهم على غيّهم مازالوا متشبثين رغبة منهم ربما في فسح المجال للغة الفرنسية لتتسرب يوما بعد يوم لتعوضها ولتحل مكانها وفي عقر دارها، وأن ما تبقى ربما من حجج للعرقلة والتحايل، قد يجد تعبيره فيما يردده البعض اليوم في هستيرية بهلوانية من المطالبة باعتماد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، أي كلغة للتعامل الإداري والسياسي، وكلغة للبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة، والفلسفة، والفلك، والطب، والقائمة طويلة للمطالب الغير منطقية الخ.. والمفيد من هذه المطالب هو بلا شك عرقلة اللغة العربية وكسر شوكتها، لتمكين اللغة الفرنسية حتى تتوغل في النفوس أكثر فأكثر، ولتغزو المؤسسات الوطنية والمرافق ومراكز البحث، وما التحايل والتستر بتطوير الأمازيغية ورفعها إلى هذا المقام،إلا من أجل خلط الأوراق،وإثارة عقول بعض العامة من الغوغاء، وتدليس بعض المواطنين الطيبين والبسطاء من القوم لتوظيفهم وجعلهم رهائن تحت الطلب باسم مشاعر واهية ومغالطات مكشوفة، وتحويل هؤلاء وهؤلئك إلى أداة ضغط على الدولة وعلى توازن المجتمع كلما كانت ثم حاجة في نفس يعقوب، إن هذه الأصوات ليست سوى أوراقا أخيرة، وشكلا من إشكال التستر والمكر لوقف مسيرة ما تمّ انجازه منذ أول خطوة والمتمثلة في إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم منذ أمر رقم: 68-92 ،الصادرة بتاريخ: 26 أفريل عام 1968، وامرر قم :70-20، وكذا امرر قم :73-55، حيث بدأت اللغة العربية تتدرج لتأخذ الطابع الرسمي في الجزائر.

وبالنسبة لقرارات حزب التحرير منذ المؤتمر الرابع، يجب التذكير من أن أشغال الدورة الثالثة للجنة المركزية المنعقدة من: 3-7 ماي 1980، قد اتخذت قرارا خاصا بتعميم استعمال اللغة الوطنية ، حيث صادقت في دورتها العادية

على لائحة هامة، تتعلق بالشروع في تعميم اللغة الوطنية كأداة للعمل في الميادين التالية:

- في الهيئات الحزبية والمنظمات الجماهيرية،
- مؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة،
- الإدارة العامة،
- المجالات الفنية والتقنية،
- محيط الحياة العامة.

هذا وقد أدرج قرارا للجنة المركزية المجالات المذكورة أعلاه ضمن مخطط التنمية الوطنية ابتداء من المخطط الخماسي 1980/ 1984 كما نص القرار من جهة أخرى على القطاعات التي تعطى لها الأولوية في التنفيذ وبهذا الشأن، اتخذت قرارات ثورية لأن تكون كافة الرسائل الرسمية سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية باللغة العربية، وهي اللغة الرسمية في المعاملات ولغة الاتصال بين الدولة والمجتمع، وفي المعاملات الدولية، وهي لغة التعليم في كل مستوياته، كما عرف تعريب المحيط خطوة جبارة، وتدرج في التوسع الكمي والكيفي بمنهجية مضبوطة وفعالة أعادت للجزائر بعض وجهها، الصبوح المشرق، الذي عزّز الاستقلال وارجع للمجتمع الجزائري مظهرا من مظاهر هويته الثقافية المسلوبة، وسيادته التي حرمه منها الاستعمار الفرنسي منذ غزوه لبلادنا عام 1830، وما يجب التنويه به أن نضال الإطارات الجبهوية في مسيرة التعريب قد أضفى إلى صدور قانون تعميم استعمال اللغة العربية تحت رقم :91- 05 الصادر بتاريخ: 16 يناير سنة1991، لآخر مجلس وطني شعبي منتخب في إطار نظام الحزب الواحد، لقد تناولت أحكام هذا القانون الموزع على أربعين مادة، مجالات التطبيق، وهيئات التنفيذ والمتابعة والدعم، وأحكام جزائية الخ..

يعتبر هذا القانون بالفعل خارطة طريق كان بالإمكان أن يعطي للدولة الجزائرية وثبة متميزة للحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بل وكان بالإمكان أن يمنح شباب المجتمع الجزائري سماحة الابتكار والاختراع في جميع مجالات الحياة، الصناعية والاقتصادية، والثقافية، وأن لا تبقى جزائر الثورة والشهداء تحت رحمة ابتزاز بعض إخواننا العرب في ميدان الإنتاج الأدبي والفني الرفيع الذي تفتقر إليه الساحة الثقافية في بلادنا الخ .. وخاصة ما بدا من تطاول وتعجرف من البعض من النخبة الفنية والأدبية بعد الانتصار الرياضي الهام الذي حققه فريقنا الوطني بكل جدارة واستحقاق بمستوى كروي ولياقة بدنية عالية، وبخلفية رياضية محضى على زميله الفريق المصري بتاريخ 18: نوفمبر 2009 بمناسبة تصفية المرور إلى كأس العالم كما هو معلوم. إن التجربة الثرية والشاقة التي عرفها حزب جبهة التحرير في الميدان التعليمي والتثقيفي منذ استقلال الجزائر تعطيه سماحة النضج الكامل في التحكم في ملف هذا الموضوع الذي شهد قفزة كمية ونوعية رغم صعوبة المسالك وضعف التأطير والتركيز على توفير المعلمين باللغة العربية عدديا لا نوعيا، وغض البصر على الجانب البيداغوجي والعلمي تيسيرا للغة على متعلميها الصبيان وغير الصبيان حتى يتعلموها بسرعة ويسر، وحتى يأخذ تعلمهما أقصر ما يمكن من الوقت ،وحتى يتحقق التفرغ إلى دراسة العلوم الأخرى، انه اختيار ثوري بلا شك أملته حداثة الاستقلال والضعف المسجل على مرافق الدولة ومؤسساتها وفي جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية بعد رحيل المعمرين، وانه لم يكن البتة نتيجة تقصير أو سوء تدبير، وأنها وضعية لم تدم طويلا وتداركت فيما بعد بفضل مجهودات الرجال... يضاف إلى ذلك تزاحم الأولويات في خضم معركة البناء والتشييد التي فتحت الجزائر جبهاتها منذ منتصف الستينات ،ومع ذلك اتخذت قيادة حزب جبهة التحرير القرارات ونفذت التدابير التي بفضلها ربما ما كانت قد وصلت مكانة اللغة العربية إلى ما وصلت إليه اليوم رغم جحد الجاحدين وغضب المتعصبين ، وتشاء الظروف أن تنتهي مسؤولية

حزب جبهة التحرير في إدارة الشأن العام للدولة الجزائرية بصدور قانون التعريب كآخر انجاز وطني هام في مسيرة الدولة العصرية، والذي سبقت الإشارة إليه أعلاه.

إن ما حصل فيما بعد وقبل بداية تطبيق القانون وبخاصة ما جاء في المادة 36 منه: التي تقضي بان تطبق أحكام هذا القانون فور صدوره ، على أن تنتهي العملية بكاملها في اجل أقصاه 5 يوليو سنة 1992. وبتاريخ 4 يوليو سنة 1992 صدر مرسوم رئاسي يحمل رقم: 92- 303 يمدد الأجل الأقصى الوارد في المادة المذكورة أعلاه ، إلى غاية توفر الشروط اللازمة، والتي فيما اعتقد مازال أمرها مطروحا إلى اليوم ،ومن المبررات التي ذكرت في حينها وهي على جانب من الواقعية أن الدولة كانت مشغولة باسترجاع الأمن الذي انفرط عقده آنذاك، وكذا هيبتها التي أصبحت في خبر كان، والانكسار الاقتصادي الذي طبع هذه المرحلة كما هو معروف... أما فيما عدا ما ورد في هذا النص، فان باقي نصوص أحكام القانون تبقى سارية، وان كل جهات وهيئات التنفيذ إذا خلصت النيات تبقى ملتزمة بالتطبيق لما ورد من تدابير واضحة.

انه ليس بالأمر الغريب أو لسوء الطالع أن يقع ما وقع قبل صدور المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه، بل القرار في جوهره وخلفياته **و امتداد ا ـلـ ا ـة ـامة** كما يقول الفقهاء ولا عجب أن ينظم حزب موغل في المعارضة من اجل المعارضة مسيرة لأنصاره من اجل تجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية، انه اتجاه واضح مثل مفعول كان وأخواتها، معاد بشكل أو آخر للواقع الجزائري ولانتمائه الحضاري، كل ما تغير فيه إنما هو أسلوب التعبير وصيغه التي تتغير وتتلون حسبما تدعو إليه الظروف، وذلك بتوجيه وتخطيط، أو بإيحاء من المعارض الأول للتعريب والمستفيد من كبح لجامه ،إنما هي:" **ـبة وروبا**" أو الاستعمار الفرنسي نفسه، فهو المتسبب أولا، وأخيرا في تحريك جذور الاختلاف، وهو المغذي لروح التمايز عن الأصول العربية بواسطة نشطائه وعملائه المأجورين، وإنتاجه الفكري

المغرض، ورجال دينه المسيحيين المكلفين بمهمة التبشير في بعض المناطق فسمموا الكثير من عقول أبنائنا، ودعموا روح الضغينة والتنافر بين أبناء الشعب الجزائري، أبناء ثورة الفاتح من نوفمبر الخالدة، وأبناء خمسة جويلية عيد الاستقلال المجيد من عام 1962.

لقد نجح أذناب الاستعمار وعملائه في إخفاء نواياهم الحقيقية المترجمة لإرادة فرنسا الاستعمار، واتخذوا لأنفسهم من الأقنعة المتغيرة والمختلفة ما شاءوا حسب كل مرحلة، وظلوا أوفياء لانتماءاتهم وتطلعاتهم الفرنكوفونية، وبالدخول في مرحلة التعددية سقطت أقنعتهم وأصبح التعبير عن أفكارهم جهارا نهارا، وزاد من فاعليتهم رغم أقليتهم، انتشارهم في أهم المناصب الحساسة فتحصنوا بها وأصبحوا يتصدون ما وسعهم ذلك لكل بادرة عملية في مجال تعريب المحيط وتعريب المصالح، وكعينة أصوغها لأغرب ما جرى في منتصف التسعينات بإحدى المدارس الوطنية العليا، أن يتحول التدريس في أغلب موادها القانونية والاقتصادية والتجارية بين عشية وضحاها من التدريس باللغة العربية إلى تدريسها باللغة الفرنسية بمجرد استبدال مديرها، وتغيير الهمام وزير الوزارة الوصية على المعهد، وهناك نماذج أخرى تتمثل في عزوف بعض الأساتذة على تدريس مواد تخصصهم باللغة العربية في كلياتهم، رغم أن التدريس فيها يتم باللغة العربية في الكليات والجامعات الأخرى، وبل وان بعضهم من ينادي بالاستقلال الذاتي لجامعاتهم حتى يعيثوا فيها فسادا والبقية من سراب لأوهام والمطالب لا تتوقف ولا تنتهي الخ..

إن سياسة التسامح والتعايش والتوحيد التي رسم حزب جبهة التحرير معالمها والتي انتهجتها الأغلبية بحسن نية وفي جميع مجالات الحياة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لا تذهب تضحياتها هباء منثورا، وان التاريخ يسجل ويحكم ولا يرحم، وان الوطنية لا يجب أن يتسع مفهومها إلا للذين يؤمنون بثوابت هذا الشعب ...

إن تعميم التعريب لم يعد في حاجة إلى ندوات أو قوانين أو مراسيم بقدر ما هو في حاجة إلى التطبيق الفعلي كل في اختصاصه، ومجاله في مؤسسات الدولة ومرافقها، وفي جماعاتها المحلية،أما بالنسبة لدور الأفراد وبالخصوص الطبقة المثقفة من الأدباء والفنانين والمدرسين والدارسين فهم جميعا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالإنتاج الفكري والأدبي والفني وبالإبداع عموما، ذلك اعتقد هو أحسن تفهم وتجاوب وحل لما تبقى تحقيقه وانجازه كمساهمة في مسيرة التعريب في بلادنا.

إن ما يبشر بالتفاؤل واليقين من كسب الرهان، أن ما تزخر به منظومتنا التربوية اليوم من كم هائل، ومن إمكانيات معتبرة، وما هو متاح لها من فرص التمدرس الذي بلغت نسبه العليا في بلادنا اليوم، ما تعجز على توفيره كثير من الدول الراقية والمتطورة، كما أن التدرج إلى التعليم العالي وما يتيحه من إمكانيات التحصيل والنجاح، وما تعرضه المدارس الوطنية المتخصصة من تكوين للنخبة المتفوقة، لهذه الأجيال المتتالية كموج البحر الثائر كفيلة بتحقيق طموحات وتضحيات أبناء وصانعي ثورة نوفمبر المجيدة ،ومن تحقيق مطلب الشعب في وجوب تحرير هويته من ما علق بها من شوائب والسير بالتعريب إلى الأمام، إذ أن ميزة هذه الأجيال أنها تكتب بالعربية وتتكلم بالعربية وتبحث بالعربية في أغلب الأحيان، وعلى عاتقها يقع التعريب العصري المتطور المتفتح على لغات وثقافات واختراعات العالم الحديث .

إن هذا التصور الذي عندي بمثابة اضعف الإيمان، قد لا يشاركني فيه بعض أصدقاء الدرب، ومع ذلك أجده أحسن واضمن إمكانية واقعية متوفرة اليوم لكسر روتين الجمود والانتظار، بل والاتكال.

ان الضمان الذي يجب توفيره لتحقيق هذا المسعى إنما يكمن في الجدية والصرامة في الرفع من مستوى تدريس اللغة العربية وأدبها إلى غاية الدراسة الثانوية، وإذا كانت النتيجة التي أتفاءل بتحقيقها لا يوجد ما يدل على

مؤشرات تأكدها، فذلك راجع إلى التسامح الذي بلغ درجة التفريط في التقييم الصارم والحازم لمادة الأدب العربي، واللغة العربية، والفلسفة بصفة عامة، على عكس ما يتم من تعامل بالنسبة لباقي المواد الأخرى وخاصة منها اللغة الفرنسية والانجليزية الخ...

إن ما يميز المتخرجين من الجامعات في المشرق العربي، أن دراستهم للطب، والعلوم الدقيقة، والتكنولوجيات الحديثة، إنما يتم في الغالب بالإنجليزية، غيران متانة وصلابة التكوين والعناية الكاملة باللغة العربية وأدبها في التعليم الابتدائي والثانوي أعطى للمتخرجين هناك سماحة التحكم في اللغة العربية وتوظيفها في كافة المعاملات والندوات والتخاطب والتوثيق، وعلى جميع الأصعدة، فالطبيب والمهندس أو حتى الخبير في الذرة أو المهندس والتقني في النازا، عندما يخاطبك أو يتعامل معك يترك لك انطباعا وكأن دراسته المتخصصة إنما تمت باللغة العربية في حين الأمر غير ذلك، على عكس ما هو عليه الواقع عندنا فالطبيب، والمهندس، وفي بعض الأحيان حتى المسئول يوحي لك وكأنه لم يعرف لغة الضاد ذات يوم ، مع العلم انه حتى سنة البكالوريا فان حصص تدريس اللغة العربية وأدبها وفلسفتها إنما مكرس كواقع في، بل وحتى معامل النجاح المعتمد فيه من التحفيز ما يفترض أن يدفع بالدارسين إلى التركيز والاهتمام أكثر باللغة العربية الخ...

إن الاهتمام باللغة العربية وآدابها يجب أن يبدأ في سن مبكرة، والاهتمام أيضا بكل ماله علاقة بثقافة الطفل، وتسليته والعمل على توفير الحد الأدنى لحماية ثقافته وبيئته، وعلى رأي مالك حداد: "أن من الخصائص المميزة ومن الأصالة المميزة للغة العربية أنها بالنسبة إلى الشعب الجزائري كل ما تبقى له من الوحدة العضوية بفضل الإسلام.."، ويرى أن اللغة لا ترضع من ثدي الأمومة فقط، ولا يتم تعلمها في خلية الأسرة الغارقة في محيط ثقافي فقير فحسب، بل تعلم في المدارس والجامعات... وانه لا يمكن الاستغناء عن الفصحى واستبدالها باللهجة الجزائرية الخ...

إن التخلص من ازدواجية الواقع المجحف أمره ضروري والمتمثل بشكل أساسي في الجانب الأكاديمي أو التحصيل النظري لمختلف مواضيع التخصص إنما يتم في عمومه باللغة العربية، قي حين التعامل مع المحيط الإداري والمهني والمرفقي ومؤسسات القطاع الخاص التي تتحكم في الشغل بجميع أنواعه، إنما القبول فيه متوقف على التحكم باللغة الفرنسية في اغلبه، وهي ظاهرة تتناقض تماما مع النظام العام للدولة والمجتمع، هذا التناقض المتجسد في التعدي الواضح على شعور، وكرامة، وشخصية المواطن، الذي لا محالة يحس بنوع من الغبن من التمييز والتهميش باعتباره من الغالبية المتكونة في المؤسسات الوطنية وجلهم باللسان العربي .

إن أي لغة لا تقتصر على كونها وسيلة للتبليغ فحسب، بل هي عنصر من العناصر المكونة للشخصية الوطنية من جهة، ووعاء حضاري وأداة للثقافة، كما انه مما لا يقبل الجد ل من أن تقوم نهضة، واختراعات وإبداعات أدبية وعلمية بلغة أجنبية، حتى ولو كانت أول لغة حية في عالمنا المعاصر، وكم من دولة افريقية اعتمدت لغتها الرسمية الإنجليزية أو الفرنسية على حساب لغتها ولهجاتها المحلية منذ عشرات السنين، ووضعها الاقتصادي والاجتماعي البائس لم يتغير قيد أنملة، ذلك انه من الثابت علميا أن كل أصناف الإبداع والاختراع إنما هي إنتاج اجتماعي، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الواقع الاجتماعي، والنشاط الاجتماعي نفسه، بثقافة، ولغته، وطموحاته، وإمكانياته، وتبقى وظيفة اللغة كأداة للتفكير والتعبير والتواصل بين أفراد المجتمع من جهة، وبين المجتمع نفسه وواقعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى، مجهودا جماعيا في السيرورة الاجتماعية والتاريخية، والمشاركة الإنسانية في مجرى التاريخ العام للإنسانية من أخذ وعطاء. ومن هذا المنظور تكونت اللغة الإنجليزية وانفصلت عن اللغة اللاتينية الأم، وكذلك انفصلت اللغة الإيطالية على سبيل المثال والتي كانت في بدايتها لهجة شعبية مثل باقي اللغات الشعبية الأوروبية المنتشرة عبر أنحاء القارة لأوروبية بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وقيام عهد الإقطاع وكان

أول من كتب بها كما هو معروف"**دا** " في القرن الرابع عشر ولو أن اللغة اللاتينية بقيت لغة العلم إلى منتصف القرن السابع عشر، وبجانبها بقيت اللغات الشعبية الأخرى منتشرة والتي كانت في الأصل لهجات شعبية وأصبحت فيما بعد لغات لشعوب وقوميات مع ظهور الدول الأوروبية الحديثة التي تشكلت على أنقاذ انتهاء العصور الوسطى وسلطان الكنيسة، وبداية عصر النهضة، وكذا نشأة العلم الحديث على أنقاذ الحضارة العربية الإسلامية ومجهودات العلماء العرب والمسلمين التي كانت مبعثرة جغرافيا ومنعزلة عن بعضها البعض، بل وبعضها كان في سرية تامة حتى القرن الثالث عشر، إن صفحات التاريخ المشرقة لهذه الحضارة لم تتنكر للتفاعل الثقافي الذي تحقق في اسبانيا حتى أواخر القرن الثاني عشر، حيث بلغ من القوة والإشعاع الفكري ما جعلته يتفوق على جميع المراحل الأخرى السابقة واللاحقة من نقل العلوم العربية ،إلى العالم الغربي وهذا التفوق مرجعه يعود الفضل فيه إلى الأثر الحاسم الذي تركته المؤلفات العربية المترجمة في الفكر اللاتيني الفقير في القرن الثالث عشر، ورغم ما كان متعارفا عليه من تزمت ديني صاحب وجود الموحدين في الأندلس، إلا أن ذلك لم يحد من النشاط الثقافي القوي الذي طبع هذه المرحلة في مجال الفلسفة والعلوم والآداب، فذلك العهد هو عهد ابن باجة، وابن طفيل، وابن رشد، وابن ميمون، وأبي القسيس، والبتروجي، وابن العربي..، لقد استطاع هذا الفكر العربي الأندلسي أن يتغلغل في الغرب بكل سهولة منذ أوائل القرن الثالث عشر، في حين أن ذلك الفكر نفسه لم يؤت بعد ثماره في العالم الإسلامي، وأسبابه تتطلب معالجة منفصلة وفسحة أخرى من الزمن لمناقشة موضوعها.

إن الحديث عن تأثير الحضارة العربية الإسلامية على أوروبا في الفترة التي تسمى عندهم بالعصور الوسطى، حديث لا ينتهي، وله أكثر من مبرر تاريخي، وعلمي، استشرافي، ذلك كان ماض مجيد،يطل علينا ونحن في ظلّ حاضر قبيح انتقلنا فيه من مكان الفاعل، إلى مكان المفعول به، في الحركية الحضارية العالمية.

وتبقى الشروط الموضوعية التي أرست عليها الحضارة العربية الإسلامية تفوقها في ما سبق تبقى صالحة مع تكييفها مع روح العصر إلى بعث الأمة العربية والإسلامية من جديد، وليسجل التاريخ أن العرب المسلمين لما فتحوا الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط وعبروا مضيق جبل طارق إلى شبه جزيرة إيبيريا وفرضوا سيادتهم على جزر البحر الأبيض المتوسط وازاحو من الأذهان ما كان يسمونه الرومان(بحرنا) إلى بحيرة عربية إسلامية، و لم يبق البحر المتوسط عامل فصل بقدر ما كان عامل وصل وتواصل بين المنطقة العربية وأوروبا.

إن التعرض إلى هذه الجوانب المشرقة والمشرفة تتطلب منا ونحن ننظر في موضوع اللغة العربية كثابت من الثوابت حزب جبهة التحرير الوطني، أن نوسع النظرة والآفاق، لأن الهدف أولا وقبل كل شيْ ليس هو التعريب من اجل التعريب، فالتحديات تتمثل في كسب رهان البحث العلمي من اجل الاختراع والإبداع في جميع المجالات، ولعل تعرضنا إلى استفادة الغرب من التطور العلمي العربي الإسلامي في أول خطوة له قبل أن ينهض نهضته العملاقة التي تسود العالم اليوم والبارحة قبله ونسعد باختراعاتها المادية، فيه ما يفيدنا من دروس ناجحة ومثمرة، قد تكون بالنسبة إلى وضعنا البائس التذكير بخارطة طريق في ما نحن نسعى مرغمين إلى تحقيقه في وطننا، بل وهو ذات المسعى لدى الدول العربية الأخرى بدون استثناء، انه طريق شاق وطويل يستلزم الاعتماد على النفس وشحذ الهمم وتوفير الإمكانيات، والاستفادة مما هو ماثل أمامنا من أسباب النجاح، ومن ما وفرته الحضارة الغربية من إمكانيات تقنية وفرص كسب التكنولوجيات، وما يضمنه البحث العلمي الحديث، ومن نافلة القول أن العلم الحديث الذي نعني به والذي يعزى إليه مركز القوة والغنى هو:

- مجموعة من المناهج ذات طابع معين تمكن للعلم أن يتحدد،
- مجموعة معارف متراكمة لازمة عن تطبيق هذه المعارف،

- مجموعة من القيم الثقافية والأخلاقيات التي تحكم النشطات العلمية أو ترتبط بها.

وكثير من باقي التفاصيل والمحطات اشرنا إليها في مرجعنا الموسوم تحت عنوان: المنهجية والبحث العلمي، الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية.

إن استعمال اللغات الأجنبية، وتنشيط حركة الترجمة التي تعتبر بوابة تمر من خلالها كل الحضارات، كلها عوامل أساسية لأي نهضة علمية وفكرية في إطار مجهودات البحث العلمي في بلادنا، والتي لا يمكن تصور نجاح المسعى فيه وتطوره إلا باعتماده على اللغة العربية نفسها كلغة للتفكير والبحوث الاجتماعية والاقتصادية والعلمية الخ...ذلك أن الذي يحرم اللغة العربية من أسباب النمو والتطور، إنما هو حرمانها من الاستعمال والتداول بها في الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

إن ظاهرة الازدواجية، العامية من جهة، والفصحى من جهة ثانية ، ليس بظاهرة دخيلة على المجتمع الجزائري ومعرقلة للغة الوطنية والرسمية في البلاد، بل هي ظاهرة برزت إلى الوجود منذ العصر الأموي بسبب ما حصل من احتكاك بالحضارات والتقنيات الجديدة آنذاك إذ طرأ عليها نوع من التحوير، والتركيب كلغة للثقافة، بها كانت تعبر الشعوب الإسلامية عن شؤونها وانشغالاتها.. ونتيجة للتطور الهائل الذي شاهدته الفصحى فاتخذها الأدباء، والعلماء، والعرب، والمستعربون، كأداة للتعبير الكتابي، بينما بقيت الدارجة أو العامية تسير سيرها المستقل كأداة للتعامل في الحياة اليومية، وهي غير صالحة للتعليم والتدريس بالطبع، وهذا ما تنبهت إليه الجزائر منذ بداية السبعينات على لسان رئيسها المرحوم هواري بومدين عندما وضع حدا فاصلا للجدل الذي كانت تغذيه بعض الأطراف والذي يتمحور حول إمكانية ترسيم اللهجات الشعبية كلغات للتدريس وما شابه ذلك ..وكانت عبارته الدقيقة المعبرة والمركزة فيما معناه:" .. أن اللغة يجب أن تكون عامل توحيد بين أفراد الشعب وليس عامل

تفرقة وتشتيت، وان المطلوب منا أن نرتقي بعقولنا إلى كمالها وجمالها ،وليس أن نترل بها إلى الأسفل للتشتيت على فسيفساء لهجات و يكون حتما مآلها آنذاك التقزيم والضياع .."

كما أن المطلوب فيما كان يراه الراحل ليس التعريب فحسب، بل تطوير اللغة العربية لتصبح لغة الحديد والصلب في مدينة عنابة، ولغة البترول في سكيكدة ، ولغة الغاز بأرزيو الخ...

ومع ذلك تبقى العامية أداة طيعة للتفاهم، بل ووسيلة ممتازة، بواسطتها تكتمل الثقافة الوطنية، ومن الثابت علميا أن الدارجة أو العامية تساهم في غرس الملكة اللغوية بالنسبة لمن يتعلم الفصحى الخ..

إن اليابان تقدمت في غفلة من الزمن، فاقتبست التكنولوجيا الغربية دون معوقات، وهاهي اليوم تسابق الغرب نفسه في الابتكار والإبداع ،والأسواق الاقتصادية، بالرغم من أنها لا تملك الطاقة ولا المواد الأولية، وان تطورها الحاصل إنما بلغتها الوطنية، إن ما تملكه اليابان كما هو معروف إنما الإنسان الذي أهلته فأحسنت تأهيله، وغير بعيد عنها روسيا التي كانت ذات يوم شعبا مطحونا تحت أقدام القياصرة، والتي هي اليوم دولة عظمى تسابق أعظم دول العالم و لم تكن لغتها عائقا ذات يوم لما حققته، وتلك الصين العملاق الذي استيقظ أخيرا ويرتفع من مستوى فقر وضياع إلى مستوى أمة عظيمة بمبادئها وقيمها واقتصادها المتنامي وتكنولوجياتها الواعدة رغم كثرة حروف لغتها وتشابكها وصعوبتها، فلم تكن حائلا أو معرقلة لأن تصبح تملك ناصية العلم والتكنولوجيا من بابها الواسع، وفي نفس القارة وفي نفس الجغرافيا والمناخ هناك نهضة معاصرة لدول قليلة العدد نسبيا وصغيرة الرقعة، فرضت نفسها أخيرا في الأسواق العالمية ومنتوجها يجوب القارات الخمسة، مثل كوريا الجنوبية، وطايوان، وسنغافورة الخ.. وكلها من الدول التي أقامت نهضتها

وتطورها على عقول أبنائها وإخلاصهم لشعوبهم، وما كانت لغاتهم لتحرمهم من فرصة كسب التكنولوجيات الحديثة الخ....

إن سر التفوق اليوم لدى هذه الشعوب وشعوب الدول الغربية بصفة عامة إنما يكمن في المنهج العلمي الذي تقوم عليه عظمة الحضارة الغربية اليوم والمتمثل بشكل أساسي في ارتكازها على البحث العلمي وعلى المنهجية التجريبية والعقلانية التي اشرنا إلى بعض تفاصيلها في مرجعنا السالف الذكر، وكذا بالموضوعية في الحقول العلمية، إذ بدأت بالرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك، والموسوعات العلمية، والشروع في الاستعمالات التكنولوجية، وما عرفه لاحقا التفجير العلمي والتكنولوجي العملاق الذي مازالت ثماره تتكاثر وتتنوع يوما بعد يوم، وبمعدل ما يزداد غناء هذه الدول المتطورة، يزداد فقر وبؤس الدول المتخلفة علميا، وتزداد الهوة بينهما عمقا وشساعة، وتبقى من نصيب هذه الدول دون شك الطوابير الاستهلاكية تتعب وتشقى ليس من أجل الإبداع، والابتكار، لكن من اجل اللحاق الظاهري بالركب، أو لمجرد الحصول على لقمة العيش في أحسن الأحوال الخ ..

ا ـا ة

هذه المساهمة المتواضعة اقتضتها ضرورة سياسية، ومرحلة مفصلية يعيشها حزب جبهة التحرير الوطني، وهو يستعد لتحضير مؤتمره التاسع الذي سينعقد في الفصل الأول من سنة 2010.

كانت هذه المساهمة في بدايتها عبارة عن مقال يصدر كل أسبوع في ثلاث جرائد وطنية مشكورة، وذلك بداية من شهر أوت 2009، إلى غاية منتصف شهر فيفري 2010، كما هو مبرمج.

غطت حلقات هذه المقالات معظم ثوابت ومرجعيات حزب جبهة التحرير كما أراها، والتي لها علاقة مباشرة مع ما يجب أن يكون عليه المستوى السياسي والفكري لكل مناضل ومناضلة لينفرد به، في خضم التعامل المتنوع اليومي المعتاد، وفي مواجهة مسيرة الحياة في جميع جوانبها وإفرازاتها، و كذا فيما يجب أن يكون عليه الموقف والرأي أو القرار، في الحكم أوفي المعارضة سواء كان ذلك في إطار برنامج عمل جماعي، أو كانت قد دعت إلى ذلك مناسبات أو ظروف التنافس الحزبي والسياسي وما أكثرها، ومن نافلة القول تمثل الثوابت والمرجعيات، الهوية السياسية والفكرية التي تميز المناضل الجبهوي في سلوكه، وتفكيره، واجتهاده في إيجاد الحلول لما يستجد أو يستعصى من مشاكل حياتية واجتماعية، وفي جميع الحالات لا يجب أن تنفصل هذه البرامج والحلول عن خدمة الشعب الجزائري وتحقيق مصالحه الحيوية، وفي تقوية الدولة الجزائرية في جميع المجالات.

حاولت من خلال هذه الدراسة المترابطة والمتكاملة على امتداد عدد الحلقات التي أصبحت شبه مصنف هادف ومدروس دراسة أكاديمية، أن أوضح ما يمكن اعتباره من الثوابت، وما يمكن تسميته مرجعيات، معززا هذا وذاك ببعض الأسانيد التاريخية، والدينية، والفكرية، والفلسفية، غير غافل لما يقاسمنا

فيه البعض من المؤسسات الوطنية بحكم الدستور، والتشكيلات السياسية الأخرى بحكم التعددية الحزبية والسياسية في هذه الثوابت والمرجعيات.

وبحكم التجربة المتواضعة، ومنطق الأشياء أجد نفسي ميالا إلى وجوب وضع تعار يف وملخصات لما نعتبره كذلك من الثوابت والمرجعيات، حتى نصبح نتمتع بسماحة التفكير والتحليل والقياس وتقدير النتائج وبين أيدينا الميزان أو الأدوات التي على ضوئها يمكن تقييم الرجال ويتم الاختيار، والتي على ضوئها أيضا تفحص البرامج وتقترح، وتعدل، ويدخل عليها التعديل المناسب... لقد آن الأوان أن ننتقل من المشاعر والعواطف الفياضة صوب حزب جبهة التحرير الوطني، إلى واقع عملي وعلمي قابل للتنظير والتطبيق والتطوير، وبذلك يمكن القول أن حزبنا قد مسك بشروط النهضة الفكرية والسياسية في إطار السيرورة، والصيرورة التاريخية التي تميز حياتنا المعاصرة.

الدكتور فاضلي ادريس

ا راج ا عتد ا وضو

1 - فجر الإسلام - احمد أمين - دار الكتاب العربي

2 - التاريخ الإسلامي العام- د علي إبراهيم حسن - مكتبة النهضة

3 - تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية - عمر فروخ - دار العلم للملايين

4 - الدولة الأموية من الميلاد إلى السقوط - محمد قباني - دار وحي القلم

5 - الدولة العباسية من الميلاد إلى السقوط - دار وحي القلم

6 - دساتير الجزائر – نشر مديرية الوثائق للمجلس الدستوري

7 - النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني من 1964 إلى 1962

8 - النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1979 إلى 1980.

9 - ميثاق طرابلس 1962

10 - ميثاق الجزائر 1964

11 - الميثاق الوطني 1986/1976

12 - حزب جبهة التحرير الوطني "عنوان ثورة ودليل دولة.. " د .فاضلي ادريس. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

13 - دراسات في المذاهب السياسية – د.بطرس غالي - مكتبة الأنجلو سكسونية

14 - الأحزاب السياسية في أبريطانية العظمى – ب.مابيلو، م.ميرل - منشورات عويدات

15 - الفلسفة اليونانية - شارل فرنر - دار الأنوار

16 - الوجه الآخر للديمقراطية - احمد طلعت - الطريق للنشر والتوزيع

17 - الوجيز في فلسفة القانون — د.فاضلي ادريس - ديوان المطبوعات الجامعية

18 - الديمقراطية الفرنسية - ف جيسكار ديستان - دار الفكر

19 - تطور الفكر السياسي - جورج سباين - دار المعارف

20 - الوجيز في المنهجية والبحث العلمي – د.فاضلي ادريس -ديوان المطبوعات الجامعية

21 - المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية – د.فوزي ابو دياب - دار النهضة العربية

22 - المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية – د.عبد الله شريط - ديوان المطبوعات الجامعية.

23- المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، - د.محمد العربي الزبيري.

24- وثائق المؤتمر السادس، والسابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

25- الترعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية - حسين مروه

الـهـ . ـر

. ز طبع لم م اب .

ديوان المطبوعات الجامعية

1 ، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر